

مجلة جديد الاقتصاد

مجلة دورية وطنية محكمة، علمية إعلامية، تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين (تتضمن الأبحاث و الدراسات الاقتصادية).

مدير المجلة: الدكتور محمد بلقاسم حسن بهلول - رئيس الجمعية.

مدير النشر: الأستاذ الدكتور سعدون بوكبوس - نائب رئيس الجمعية.

رئيس التحرير: عبدالناصر خري - عضو بالجمعية.

سكرتارية المجلة (المقر):

الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين - ملحقة دالي ابراهيم للعلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر).

العنوان البريدي: ص ب رقم 424 الشارقة (الجزائر).

الهاتف / فاكس: 213.021.91.01.11

البريد الإلكتروني : revue.anea@yahoo.fr

ملاحظة : المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ولا تلزم إلا أصحابها.

ر.د.م.د: ISSN 1112-7341

لجنة التحكيم العلمي

1. أ.د. محمد صغير جاري جامعة الجزائر
2. أ.د. رابح زبيري جامعة الجزائر
3. أ.د. صالح تومي جامعة الجزائر
4. أ.د. طواهر محمد التهامي جامعة الجزائر
5. أ.د. عبدالحميد زعباط جامعة الجزائر
6. أ.د. عبدالقادر دربال جامعة وهران
7. أ.د. عبدالوهاب شمام جامعة قسنطينة
8. د. أحمد زغدار جامعة الجزائر
9. د. أحمد زكان المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر
10. د. جمال خنشور جامعة بسكرة
11. د. خالد كواش جامعة الجزائر
12. د. رشيد بوكساني جامعة بومرداس
13. د. عبد الرحمن بن عنتر جامعة بومرداس
14. د. عبد الرحمن مغاري جامعة بومرداس
15. د. عبد الرشيد بن ديب جامعة الجزائر
16. د. عبد السلام مخلوفي جامعة بشار
17. د. عبد الوهاب سويس جامعة الجزائر
18. د. عثمان لخلف جامعة الجزائر
19. د. عيسى بن ناصر جامعة قسنطينة
20. د. فضيلة جنوحات جامعة الجزائر
21. د. كمال آيت زيان المركز الجامعي بخميس مليانة
22. د. كمال بن موسى جامعة الجزائر
23. د. محمد زيدان جامعة الشلف
24. د. مليكة شبايكي جامعة الجزائر
25. د. منور أوسرير المركز الجامعي بخميس مليانة
26. د. ناصر مراد جامعة البليدة
27. د. نورالدين شنوفي المعهد الوطني للتجارة

قواعد النشر بالمجلة

- ◀ تفتح المجلة صفحاتها لنشر مقالات و أبحاث الأساتذة الجامعيين و الإطارت المسيرة في المؤسسات الاقتصادية و الإدارات العمومية.
- ◀ أن تتوفر في المقالات و الأبحاث الشروط العلمية و المنهجية، وتهيكل في شكل : مقدمة، مناقشة و خاتمة تتضمن نتائج و توصيات، بالإضافة إلى قائمة ببليوغرافية.
- ◀ معالجة مواضيع اقتصادية ذات أبعاد نظرية و تطبيقية تهم الاقتصاد الوطني.
- ◀ لغات النشر هي : اللغة العربية، الفرنسية، و الإنجليزية.
- ◀ تقدم المقالات و الأبحاث مكتوبة في قرص مرن أو مضغوط بالإضافة إلى نسخة مطبوعة على الورق، أو ترسل عبر البريد الإلكتروني revue.anea@yahoo.fr مع ذكر " للنشر في المجلة ".
- ◀ الكتابة تكون بخط Times New Roman مقياس 14 للعربية و Times New Roman مقياس 12 للفرنسية و الإنجليزية، و أن لا يتجاوز البحث في العموم 10 صفحات.
- ◀ تخضع المقالات و الأبحاث إلى تحكيم اللجنة العلمية للمجلة.
- ◀ كتابة الهوامش و المراجع في آخر المقال أو البحث.
- ◀ كتابة اسم و لقب كاتب المقال أو البحث، درجته العلمية و المهنية، المؤسسة التي يعمل بها، عنوان البحث في ورقة مستقلة عن البحث مع ذكر رقم الهاتف، الفاكس، العنوان، البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى صورة كاتب المقال.

الفهرس

- 004 كلمة العدد / سعدون بوكبوس
1. طرق و أساليب تحسين تنافسية المؤسسة في ظل
الاقتصاد المفتوح / عبدالناصر خري 007
2. كيف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع البيئة التنافسية
كخيار للاستراتيجية الإدارية / خالد خالفي 022
3. دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية
/ محي الدين حمداني 051
4. الحاكمية كضرورة للتسيير الفعال للمؤسسات
(تجربة ال: و.م.أ، المملكة المتحدة، فرنسا و ألمانيا)
/ موسى سعداوي 078
5. واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات
الجزائرية (دراسة ميدانية) / مصطفى شلابي 107
6. طبيعة الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاديات
الناشئة وإمكانية التنبؤ / نسيم أوكيل 131
7. السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي
في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر
/ فريد بن طالبي 154
8. المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة
/ سليمان بوفاسة 186

كلمة العدد



سعدون بوكبوس

نبدأ كلمة هذا العدد بجديد الاقتصاد من خلال طرح التساؤل التالي: هل تقود الأزمة المالية الحالية (2008) الاقتصاد العالمي إلى أزمات مشتقة (اقتصادية، اجتماعية، و سياسية) ؟ أم هل ستشكل طريقة التعامل معها منعطفا إجرائيا تاريخيا يصل إلى التشكيك في النظريات الاقتصادية التي أوجدت "برتون وودز" ؟

في واقع الأمر نستطيع تأكيد إمكانية انتقال الأزمة من مظهرها المالي إلى مظاهرها: الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ليس أدل عن ذلك من نقطة بداية هذا التأزم الذي نجم عن نشاطات البنوك الأمريكية في مجال الرهنية، حيث منحت أغلبية هذه المصارف قروضا بمعدلات فائدة صغيرة لزبائن ليس في مقدورهم دائما تسديد نسبة الفوائد مع هذه القروض وفقا للشروط المحددة، و هي قروض تنتقل قيمتها أحيانا من قيمة بسيطة إلى الضعف بسبب تغير معدلات الفائدة.

و عندما تجد المصارف نفسها أمام ما يفوق 50 % من زبائنهم لا يتوفرون على قدرة السداد، و بما أن هذه المصارف تقترض من بعضها البعض، فإن نظرية الانهيارات المتعاقبة هي التي ستسود، بحيث أن عجز الزبائن على السداد سيؤدي إلى عجز المصارف عن الالتزام بسداد القروض فيما بينها و يحدث الانهيار المالي.

و هذا أمر يحصل في الوقت الراهن في العالم الرأسمالي و يشكل الدافع القوي لتدخل حكومات البلدان الرأسمالية المتزعمة للاقتصاد العالمي و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل مواجهة الانهيارات المصرفية و المالية حتى لا تصبح شاملة، و تؤدي إلى كساد في الاقتصاد العالمي بسبب انقراط عقد التمويل، الذي يصعب التئامه، بعيدا عن التدخل المالي القوي للحكومات.

قد نفسر مواجهة حكومات البلدان الرأسمالية المتباينة في موضوعيتها للأزمة المالية بقوة، و بجوهر موحد متجرد مؤقتا من المواقف السياسية، لطبيعة المظهر الذي تظهر به الرأسمالية اليوم كمنظومة معولمة.

لذلك لا غرابة في تدخل الحكومات من خلال استعمال آليتين، واحدة مالية من خلال ضخ مبالغ ضخمة في المصارف لإعادة تنشيط الدائرة المصرفية و إعادة رسملة البنوك، و الأخرى نقدية من خلال التأثير في أسعار الفائدة الأساسية و أسعار صرف العملات الرئيسية.

إذا أخذنا كمثال مجسد لعملية ضخ رؤوس الأموال في المصارف فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لدفع 1700 مليار أورو من أجل ضمان الأصول لدى المصارف الأوروبية بشكل متفاوت حسب درجات تأثير الأزمة على كل مصرف أو مجموعة مصارف.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت بتحديد مجال زمني و سقف مالي ابتدائي تمثل في قبول ضمان أصول مجموعة من المصارف الأمريكية على مراحل بمبلغ 700 مليار دولار، و قد حذا حذو الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة كل من اليابان و البلدان الناشئة في آسيا و أمريكا اللاتينية، الكل يعمل باتجاه واحد و هو عدم تحول الأزمة المالية إلى أزمة كساد عالمي.

لذلك قد يشكل اجتماع مجموعة العشرين بواشنطن بتاريخ 15 نوفمبر 2008 نقطة تحول تاريخية، بإدراجه في جدول أعمال المجموعة و باقتراح من الاتحاد الأوروبي، ضرورة استحداث عمليات ضبط لكل الفاعلين في النظام المالي، خصوصا صناديق المضاربة و وكالات التقييم المالي، و ما يعرف بالحقول الجبائية ذات الامتيازات المالية، إضافة إلى اقتراح تدعيم دور صندوق النقد الدولي في مجال استحداث آليات مبكر بمخاطر الاختلالات التي قد تنتاب الأسواق المالية و النقدية، كذلك سيسعى الاتحاد في إطار نظريته الجديدة لإصلاح النظام المالي و النقدي إلى ضرورة توحيد المعايير المحاسبية، بين البلدان و المجموعات الدولية، و وضع دليل حسن سيرة المؤسسات حتى لا تتبالغ في المجازفات المالية.

ألا يمكن اعتبار هذه الإجراءات تشكيكا في النظرية الاقتصادية التي سادت ما بين 1944 – 2008، ذلك ما ستتنبأ به القراءات الاقتصادية للوضع الاقتصادي العالمي.

طرق و أساليب تحسين تنافسية المؤسسة في ظل الاقتصاد المفتوح



عبدالناصر خري

مقدمة:

أدت التطورات التكنولوجية و التقنية التي حدثت في نهاية القرن العشرين إلى إحداث تغييرات كبيرة في قطاعات التصنيع و الإنتاج و الإدارة و التسويق، و أصبحت القدرة على المنافسة من أهم عناصر إقامة و إنشاء المؤسسات، كما أصبحت القدرة على النجاح في المنافسة من أهم عناصر نمو المؤسسات و استمرارية نشاطها، و يحضى موضوع التنافسية خلال السنوات الأخيرة باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي حتى أصبح هذا الموضوع في الوقت الراهن يحتل صدارة قائمة اهتمامات و أولويات مختلف دول العالم و خاصة النامية منها، و ذلك بهدف مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم و المتمثلة في تسارع وتيرة العولمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي و سياسات الانفتاح و تحرير الأسواق و ما نجم عنها من ظهور المزيد من التكتلات الإقليمية و انتشار ظاهرة الاندماج بين المؤسسات و المؤسسات العالمية إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

و في ظل تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات و الذي يعني إمكانية تفوق متعامل على آخر، و ما ينجر عليه من عمل دؤوب من طرف المؤسسات التي تهدف لأن لا تنجرف مع تيار الزوال و الاندثار، حيث نتج عن ذلك مناخ تنافسي يتطلب من مختلف المؤسسات الاهتمام بالمتعاملين في مجال نشاطاتها و العمل على تفضيل و تمييز منتجاتها

على حساب المنافسين، ما ألزم المؤسسات على الاعتماد بشكل كبير على قدراتها التنافسية التي تنبع بشكل رئيسي من التركيز على نوعية الخدمات المقدمة لزبائنها و ذلك بالتركيز بشكل خاص على تحقيق ما يفوق توقعات الزبائن من خلال توفير المنتجات التي تلبي احتياجات الزبائن بشكل شامل، و الابتكار الذي يعتبر محفزا لاستقطاب الزبائن و الاحتفاظ بهم، مما يجعلها في وضع يسمح لها بتوفير منتجات و خدمات مبتكرة في بيئة تتسم بالتحديات.

و في ظل هذه الشروط من عدم الاستقرار و التعقيد و المنافسة الكبيرة، أصبحت المؤسسات تركز على تنافسياتها و على سرعتها في التكيف مع التطورات و التغيرات العديدة و السريعة للبيئة المحلية و الوطنية و الدولية.

و من خلال ما تقدم تظهر لنا إشكالية نسعى إلى مناقشتها في هذا المقال الاقتصادي، حيث يمكن صياغة هذه الإشكالية على النحو التالي :
في ظل تزايد حدة المنافسة نتيجة لانفتاح السوق و عولمة الاقتصاد، كيف يمكن للمؤسسة أن تحسن قدرتها على مواجهة المنافسة و تضمن استمرارية نشاطها ؟

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا التطرق إلى المحاور التالية :

أولا : مفهوم التنافسية.

ثانيا : مؤشرات التنافسية.

ثالثا : طرق و أساليب تحسين التنافسية.

أولاً: مفهوم التنافسية

سنتطرق في هذا المحور إلى تعريف التنافسية تعريفا شاملا مع ضبط المصطلحات و إبراز أسباب الاهتمام بالتنافسية.

1. تعريف التنافسية:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتنافسية، و قد اختلف الكتاب و الباحثين حول مضمونها حيث يرى البعض أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية و مستويات المعيشة و النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها فكرة ضيقة تركز على تنافسية السعر و التجارة، و يختلف تعريف التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن مؤسسة أو دولة.

و سنحاول عرض أهم تعاريف التنافسية للمؤسسة فيما يلي :

- التنافسية هي قدرة المؤسسة على إنتاج السلع و الخدمات بالنوعية الجيدة و السعر المناسب و في الوقت المناسب و هذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى¹.
- التنافسية هي قدرة المؤسسة على الاستجابة للظروف البيئية المتغيرة بوتائر متسارعة لإعادة الهيكلة و التطوير².
- التنافسية هي قدرة المؤسسة على المغازلة السريعة للعملاء من خلال إرضائهم و كسب ولائهم³.

1 . كمال رزق و عمار بوزعرور، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (ECONA3000)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002.

2 . محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخله ضمن المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 03/02 أكتوبر 2005.

3 . أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير)، شركة ناس للطباعة، غير مذكور المدينة، مصر، 2001، ص121.

- التنافسية هي قدرة المؤسسة على الحفاظ أو زيادة حصتها السوقية على المستوى المحلي أو الدولي.
- التنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية و نمو و استقرار و توسع و ابتكار و تجديد¹.
- أما من حيث وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فيمكن الإشارة إلى أن مصطلح " تنافس " ذكر مرتين* في القرآن الكريم في قوله عز وجل (و في ذلك فليتنافس المتنافسون) سورة المطففين، الآية 26. و حسب تفسير ابن كثير فإن التنافس في هذه الآية يعني التسابق.

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا التوصل إلى تعريف شامل و هو أن : التنافسية هي قوة المؤسسة و قدرتها على منافسة و مزاحمة مؤسسات أخرى تعمل و تنشط في نفس السوق و تنتج نفس المنتج أو منتجات بديلة تلبي نفس الحاجة، و مدى قابلية هذه المؤسسة على التغيير و التجديد و التطوير وفق الظروف البيئية المحيطة بها.

2. ضبط مصطلح التنافسية:

نسعى من خلال هذا العنصر إلى التفريق بين المنافسة و التنافسية و كذا الفرق بين التنافسية و الميزة التنافسية و العلاقة بينهما.

أ. الفرق بين المنافسة و التنافسية: يوجد فرق بين المنافسة و التنافسية و هو أن :

- المنافسة (La Concurrence) هي حرية المؤسسة في الدخول إلى السوق أو الخروج منه، مع مواجهة المتعاملين الآخرين لتحديد

1 . فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص11.

* . تم التوصل إلى هذه النتيجة باستعمال برنامج حاسوب، القرآن الكريم مع التفسير و الترجمة و البحث، سلسلة البرامج الدينية، إصدارات مؤسسة صوت الحكمة للبرمجيات، الجزائر.

الأسعار و تبادل السلع و الخدمات ضمن شروط السوق المحددة مسبقاً¹.

- أما التنافسية (La Compétitivité) فهي قدرة المؤسسة على مواجهة هذه المنافسة و التفوق عليها.

ب. الفرق بين التنافسية و الميزة التنافسية:
بالنسبة للتنافسية فقد تم تعريفها تعريفا شاملا، و اختصارا نقول أن التنافسية هي قدرة المؤسسة على مواجهة المنافسة.
أما الميزة التنافسية (L'avantage concurrentiel) فهي تتمثل في ذلك الاختلاف و التميز الذي تحوزه المؤسسة عن منافسيها².

و بالتالي يمكننا القول أن مفهوم التنافسية أوسع و أشمل من مفهوم الميزة التنافسية، و هذه الأخيرة إن تم تحقيقها لدى المؤسسة فهي جزء من تنافسياتها.

3. أسباب الاهتمام بالتنافسية:
تتعدد الأسباب التي جعلت التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، و من العوامل التي تمثل في حقيقتها نتائج العولمة و حركة المتغيرات هي من أهم تلك الأسباب و التي يمكن ذكرها فيما يلي³:

1 . أنظر: Jean-Pierre Olsem, Stratégie d'entreprise et politique industrielle dans la nouvelle économie mondiale, édition armand colin, Paris, France, 1999, p17.

2 . الداوي الشيخ، دور التسيير الفعال لموارد و كفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.

3 . عبدالرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص152.

- ضخامة و تعدد الفرص في السوق المحلي و العالمي بعد انفتاح الأسواق أمام حركة التجارة الدولية.
- وفرة المعلومات عن الأسواق و السهولة النسبية في متابعة و ملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات و الاتصالات و تطور أساليب بحوث السوق و غيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.
- سهولة الاتصالات و تبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة و فيما بين وحدات و فروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكات الإعلام الآلي و غيرها من آليات الاتصالات الحديثة و تطبيقات المعلوماتية المتجددة.
- تدفق نتائج البحوث و التطورات التقنية و تسارع عمليات الإبداع و الابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث و التطوير و نتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى.
- ارتفاع مستويات الجودة و السهولة النسبية في دخول منافسين جدد إلى الأسواق أدى إلى تحول السوق إلى سوق مشتريين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار و المفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة و بأيسر الشروط و من ثم تصبح التنافسية من أهم الوسائل للتعامل مع مثل هذه الأسواق.

ثانيا : مؤشرات التنافسية

للتنافسية عدة مؤشرات من أهمها ربحية المؤسسة، سعر التكلفة، الإنتاجية، و الحصة من السوق، و باستخدام هذه المؤشرات يمكننا قياس تنافسية المؤسسة.

1. الربحية:

تعتبر الربحية مؤشرا على التنافسية الحالية، فإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فالقيمة الحالية لأرباحها تتعلق بالقيمة السوقية لها.

2. التكلفة:

تمثل تكلفة الصنع بالمقارنة مع تكلفة المنافسين مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس¹، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة، و يمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، غير أن هذه الوضعية نادرة الوجود.

3. الإنتاجية:

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتوجات، بيد أن هذا المفهوم لا يوضح مزايا و مساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية (مثل الأطنان) فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئا حول جاذبية المنتوجات المعروضة من جانب المؤسسة. و من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية و الدولية، و يمكن إرجاع نموها سواء إلى التغييرات التكنولوجية و تحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم. كما يتأثر دليل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بفروق الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية.

4. الحصة من السوق:

تعتبر نسبة الحصة في السوق من أهم و أوضح المؤشرات الدالة على تنافسية المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة تسيطر على أكبر حصة في السوق فهي رائدة و نقول عنها أنها مؤسسة تنافسية (يتوقف هذا على الحالة التنافسية التي تنشط فيها المؤسسة)، أما إذا كانت لها نسبة متوسطة من السوق فنقول أن تنافسياتها متوسطة، و إذا كانت نسبتها في السوق صغيرة فهذا يدل على ضعف تنافسياتها.

1 . وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية و قياسها، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 24، ديسمبر 2003.

- و يمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المنافسين في السوق من خلال حساب حصة السوق النسبية¹، و هي النسبة بين حصة سوق المؤسسة و حصة سوق المنافس الأحسن أداءاً، حيث نجد ثلاث حالات:
- حصة السوق النسبية أكبر من الواحد، هذا يعني أن تنافسية المؤسسة تضاهي تنافسية المنافس.
 - حصة السوق النسبية تساوي الواحد، هذا يعني أن تنافسية المؤسسة تماثل تنافسية المنافس.
 - حصة السوق النسبية أقل من الواحد، هذا يعني أن تنافسية المؤسسة أقل من تنافسية المنافس.

رغم أن المؤشرات السابقة تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على التنافسية، إلا أنه لا يمكن حصر مؤشرات قياس التنافسية في مجموعة من العوامل فحسب، بل يجب إدراك و معرفة دائمة بكل ما يحيط بالمؤسسة من تغيرات، و بناءاً على ذلك يتم وضع معايير معبرة و قواعد مضبوطة تساعد على معرفة درجة التنافسية مقارنة بمجموعة المنافسين، قصد تحسين الأداء التنافسي و ضمان استمرارية النشاط.

ثالثاً : طرق و أساليب تحسين التنافسية

هناك عدة طرق و أساليب لتحسين تنافسية المؤسسة و تعزيز مكانتها في السوق، و من أهم هذه الطرق و الأساليب يمكننا أن نذكر ما يلي :

1 . عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مصادرها، تنميتها و تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص16.

1. تطوير القدرات الإبداعية:

إن من أبرز التحولات الاقتصادية في عالمنا الحديث تلك المكانة التي أصبح يحتلها العلم و البحث العلمي و كذا الإنسان الحامل لهذا العلم، كما أن المنافسة الشديدة أصبحت تدفع المؤسسات للاستثمار في البحث العلمي الذي أصبح بدوره يستهلك جزءا كبيرا من ميزانية المؤسسات.

من المعلوم أنه لا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بإنتاج منتج يرضي جميع الرغبات و يتناسب مع كل الاحتياجات لذا فإنها تلجأ دائما و بالاستناد إلى الدراسات السوقية إلى إحداث تغييرات في بعض المواصفات و الخصائص حتى تتمكن تلك المنتجات من الحصول على حصة أكبر في السوق، هذه العملية هي من مهام وظيفة البحث و التطوير في المؤسسة¹ التي تحتاط من القوى التنافسية عن طريق المتابعة المستمرة للمستجدات الخارجية في عالم التكنولوجيا و الصناعة، و تعمل على دفع وتيرة الإبداع في المؤسسة.

و نقصد بالإبداع ذلك التطبيق التجاري و الصناعي و التنظيمي للاكتشاف و الابتكار، فهو إجراء يقود و يسمح للمؤسسة من اقتراح منتجات و خدمات و أساليب إنتاج و تنظيم جديدة مغايرة لما تقترحه المنافسة². فيتوجب على المؤسسات حاليا أن تكون لها درجة عالية من الإبداع، خاصة و أنه أصبح مفتاح التطور و الحصول و الحفاظ على الوضعية التنافسية.

1 . محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة ضمن المؤتمر

السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 03/02 أكتوبر 2005.

2 . فوزية فاضل يمينة، أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص135.

2. تحسين الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية أحد أهم عوامل القدرة التنافسية، كما تعتبر الإنتاجية مؤشرا قويا و معيارا لقياس كفاءة المؤسسة فضلا على أنها هدف من أهدافها الرئيسية، و يمكن قياس الإنتاجية بالنسبة التالية¹ (القيمة المضافة/عدد الموظفين)، و النشاطات التي تكون فيها القيمة المضافة قوية نسبة إلى عدد الموظفين عموما ما تكون مردوديتها جيدة.

و يمكن قياس الإنتاجية بنسبة أخرى و هي (المخرجات / المدخلات)² بحيث تعبر المخرجات عن كمية المنتجات بينما تمثل المدخلات كل من رأس المال و العمل و الآلات، و تتأثر الإنتاجية انطلاقا من طبيعة المدخلات بعوامل كثيرة منها ما هو مرتبط بالتنظيم و الإدارة كحجم التنظيم و مستويات الإشراف و عملية اتخاذ القرار، و منها ما هو مرتبط بالمعدات و الآلات كفترة حياتها و احتياجاتها من الصيانة و كذا التكنولوجيا المستعملة و درجة تعقدها و مستوى البحث و التطوير، و منها ما هو مرتبط بنظام المعلومات كالدقة و احترام التوقيت، و ما هو مرتبط بالبنية الخارجية للمؤسسة كتوفر المواد الأولية و الوضع الاقتصادي.

3. النشاطات التسويقية:

تشكل الوظيفة التسويقية في المؤسسة إحدى الركائز الأساسية للتنافسياتها بما تمنحه من إمكانيات للتكيف مع تغيرات المحيط و رغبات الزبائن و المستهلك عامة، هذا الأخير أصبح حجر الزاوية في تحديد و صياغة البرامج الإنتاجية و الإبداعية المستقبلية لأية مؤسسة تود البقاء و النمو في سوق تزداد فيه حدة التنافس يوما بعد يوم، لذلك تعتمد الكثير

1 . أنظر : Pierre André Buigues, *Prospective et compétitivité*, édition

McGraw-Hill, Paris – France, 1985, p48

2 . علي الجزيري خيري، نظم المعلومات الإنتاجية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1993، ص222.

من المؤسسات إلى استعمال شتى الوسائل و الأساليب لإرضائه و تلبية حاجاته بأحسن الطرق و أقل التكاليف سعيا منها لجعله أكثر وفاءا لمنتجاتها و خدماتها أو لتوسيع سوقها، و تستخدم في ذلك طرقا علمية عديدة كدراسات السوق و تحليل المستهلك و استعمال المزيج التسويقي.

4. الترصد و اليقظة:

يعد الترصد و اليقظة من أهم العوامل المتحكمة في التنافسية، فقد أدى تزايد اضطرابات و تطورات و تغيرات بيئة المؤسسة الداخلية و الخارجية إلى البحث عن طريقة تسمح للمؤسسة بالاحتياط و الاكتشاف السريع و المسبق للتغيرات البيئية التي قد تنتج عن المنافسة و الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات الضعيفة و القوية النابعة من السوق أو عن الزبائن و المستهلكين، و كل المعلومات الخاصة بالتطورات التكنولوجية و الأنماط التسييرية و الإنتاجية و التسويقية و المالية الجديدة، و كل المعلومات الخاصة بالبيئة بصفة عامة، و نقصد بالترصد و اليقظة تلك العملية الجماعية و المستمرة و التي بواسطتها تقوم مجموعة من أفراد المؤسسة بالبحث عن المعلومات الخاصة بالبيئة المحيطة¹، و ذلك بهدف الحصول على فرص للصفقات و التخفيض من المخاطر و عدم التأكد بصفة عامة حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة السريعة و في الوقت المناسب و بصفة تلائم الوضع.

كما يمكن التمييز بين عدة أقسام للترصد و اليقظة منها الترصد و اليقظة التكنولوجية، الترصد و اليقظة التسويقية و الترصد و اليقظة التنافسية.

1 . أنظر: Guy Massé et François Thibaut, *Intelligence économique*, 1^{er} ed, édition de boeck université, Bruxelles, Belgique, 2001, p248.

5. الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة:

و تعني الالتزام بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج، مثل شهادة الإيزو (ISO)، فالجودة تعتبر لغة التطوير و التغيير و التحسين المستمر و الدائم للنجاح و التميز¹.

6. التطور التكنولوجي:

لا يقصد بالتكنولوجيا فقط كمية الإنتاج، و الآلات الكبيرة التي تنتج كميات كبيرة و بسرعة، و لكن تعني في وقتنا الحاضر الوصول إلى آخر مستوى بدءا من الإنتاج إلى التغليف و التعليب و التخزين و الحفظ و النقل.

7. تطور اليد العاملة و تكوينها:

إن استعمال تكنولوجيا حديثة و متطورة و الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة يتطلب تكوين اليد العاملة التي تستجيب لمتطلبات العمل.

8. الاهتمام بالبحث و التطوير:

يجب تفعيل العلاقة ما بين المؤسسات من جهة و الجامعات و مراكز الأبحاث من جهة أخرى، ففي كثير من الأحيان تكون هذه المؤسسات لا تعمل وفق هدف واحد و لا يوجد تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل صاحب الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية و استغلالها.

9. دراسة الأسواق الخارجية:

تعتبر السوق المحلية سوقا محدودة و لا بد من البحث عن خبرات أكثر تطورا و توازنا و أسواق محدودة المخاطر، و هنا تبرز المسؤولية الحكومية عن طريق توفير كافة المعلومات عن اتجاهات الطلب و نوعية

1 . هاني عبد الرحمن العمري، منهجية إدارة الجودة الإستراتيجية (التحول العالمي الحديث في بناء الجودة التنافسية)، مداخلة ضمن المؤتمر الوطني الأول للجودة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 18/16 ماي 2004.

المخاطر التجارية و غير التجارية التي يمكن التعرض لها داخل هذه الأسواق.

10. تطوير نظم المعلومات:

من خلال إنتاج المعلومات و تداولها و تخزينها و توثيقها، إذ تعتبر نظم المعلومات في الوقت الحالي تقنية ذات تأثير كبير على طريقة عمل المؤسسات بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة.

إن العناصر المذكورة سابقا تعتبر من أهم الطرق و الأساليب التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية في ظل أجواء تنافسية.

خاتمة:

إن الظروف الاقتصادية الجديدة التي فرضها اقتصاد السوق و عولمة الاقتصاد أوجبت على المؤسسة أن تعمل في بيئة تنافسية تتميز بالحدة و عدم الاستقرار، و هذا ما أدى بنا إلى التفكير في سبل تحسين تنافسية المؤسسة بغية مواجهة المؤسسات المنافسة و استمرارية النشاط، و من خلال مقالنا هذا توصلنا إلى مجموعة هامة من النتائج التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. على المؤسسة أن تهتم بنشاط كل المؤسسات التي تدخل في مجال نشاطها (تنتج نفس المنتج أو منتج يلبي نفس الرغبة).
2. على المؤسسة أن تقوم بتحسين إنتاجيتها و احترام معايير الجودة.
3. النشاط التسويقي يعتبر من أهم النشاطات التي تساهم في تحسين تنافسية المؤسسة.
4. يجب على المؤسسة أن تقوم بالترصد و أن تتحلى باليقظة فيما يخص بيئتي عملها الداخلية و الخارجية.
5. الاهتمام بالجانب التكنولوجي و تطوير أنظمة المعلومات.

و على العموم فإن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مطالبة بتحسين تنافسيتها خاصة و نحن مقلين على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا ما يؤدي إلى كثرة المنتجات المنافسة جودة و سعرا.

المراجع:

1. أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير)، شركة ناس للطباعة، غير مذكور المدينة، مصر، 2001.
2. علي الجزيري خيري، نظم المعلومات الإنتاجية، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1993.
3. فريد النجار، المنافسة و الترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
4. الداوي الشيخ، دور التسيير الفعال لموارد و كفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004.
5. كمال رزيق و عمار بوزعرور، التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (ECONA3000)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002.
6. محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، مداخلة ضمن المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 03/02 أكتوبر 2005.
7. هاني عبد الرحمن العمري، منهجية إدارة الجودة الإستراتيجية (التحول العالمي الحديث في بناء الجودة التنافسية)، مداخلة ضمن

- المؤتمر الوطني الأول للجودة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 18/16 ماي 2004.
8. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 24، ديسمبر 2003.
9. عبد الرحمان بن عنتر، نحو تحسين الإنتاجية و تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
10. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مصادرها، تنميتها و تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
11. فوزية فاضل يمينية، أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية للمؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
12. Guy Massé et François Thibaut, Intelligence économique, 1^{er} édition, édition de boeck université, Bruxelles, Belgique, 2001.
13. Jean-Pierre Olsem, Stratégie d'entreprise et politique industrielle dans la nouvelle économie mondiale, édition armand colin, Paris, France, 1999.
14. Pierre André Buigues, Prospective et compétitivité, édition McGraw-Hill, Paris, France, 1985.

تكيف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع البيئة التنافسية كخيار للاستراتيجية الإدارية



خالد خالفي

مقدمة:

تحتل البيئة أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة الإستراتيجية للمؤسسة لأنها تمثل المكان الذي تعيش فيه المؤسسة بكل تفاعلاته ومؤثراته، فعواملها مقومات تؤثر في إستراتيجية المؤسسة، وفي الحقيقة لا يمكن دراسة الإدارة الإستراتيجية وحتى أي ظاهرة اجتماعية أو غيرها بمعزل عن محيطها الطبيعي وهي البيئة التي تشكل المدخل المنطقي الصحيح لأي تفكير أو تصرف استراتيجي، فبدون البيئة لا يصبح للإدارة الإستراتيجية وجود يذكر، ويكفي المتأمل إلقاء نظرة بسيطة على نماذج الإدارة الإستراتيجية ليجد أن المحيط البيئي يغلف تلك النماذج أو أنه يشكل الخطوة الأولى للتفكير الاستراتيجي.

المؤسسات هي نظم مفتوحة أي أنها تتفاعل مع البيئة وتخضع لمحدداتها فكل مدخلات المؤسسة تأتيها من البيئة وكل مخرجاتها تذهب إلى البيئة.

ومن منطلق البيئة التنافسية وعامل الندرة في الموارد التي تكتنف عمل المؤسسات الاقتصادية أصبح لزاما على الإدارة أن تكون إستراتيجية تحسن استخدام قواها لإدارة الصراعات وتقليل التهديد وتعظيم الفرص التي تمكنها من التكيف أكثر مع هذه البيئة الحركية.

من كل ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:
ما مدى تكيف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع التغيرات في
بيئتها التنافسية واستخدامها في اختيار الإستراتيجية الإدارية المثلى ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول المحاور التالية:
أولاً: تحليل الإطار العام للإدارة الإستراتيجية
ثانياً: تحليل عوامل البيئة التنافسية
ثالثاً: إسهامات تحليل عوامل البيئة التنافسية في اختيار الإستراتيجية
الإدارية المثلى.

أولاً: تحليل الإطار العام للإدارة الإستراتيجية

إن التغيرات المستمرة في عوامل البيئة المحيطة بالمؤسسة
تضطرها للتحرك، حيث تعتبر من أكثر التحديات التي تواجه المؤسسات
الاقتصادية الجزائرية، هذا التغير المستمر في عوامل البيئة يضطر
المؤسسة لوضع إستراتيجية تعتمد عليها لمواجهة التهديدات التي
تعرضها واقتناص الفرص السانحة.

01- مفهوم الإستراتيجية

تسعى كل المؤسسات لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها،
وفي إطار سعيها لابد لها من اعتماد إستراتيجية تسير وفقها لتحقيق
أهدافها. فما هي الإستراتيجية؟ وما هي أهميتها وفوائدها والمراحل التي
مرت بها؟

أ- تعريف الإستراتيجية:

لا يوجد تعريف متفق عليه بين جميع الدارسين والباحثين تجاه
هذا المصطلح، ولكن هناك العديد من التعاريف. والإستراتيجية بصفة
عامة مستعارة من علوم الحرب والسياسة، وتاريخيا هي مشتقة من اللفظ
اليوناني 'إستراتيجيا'، وهو يعني علم وفن قيادة وتوجيه الجيوش.

ويرتبط مفهوم الإستراتيجية بالحرب وأبعادها؛ كميدان المعركة وأطرافها، وتكون لكل طرف نظرة يدير بها المعركة ويستشرف من خلالها نتائجها. هذه النظرة تحكمها ضوابط موضوعية متعلقة بالمحيط الذي يؤثر مباشرة في المعركة؛ كالعدة والعتاد ونفسية المحارب، أو غير مباشرة؛ كحالة الطقس والتضاريس.¹

ومن تعريف الإستراتيجية في المجال الحربي نقول أن العدو في السوق نعتبره المنافس، وميدان المعركة هو السوق، وإذا كان هدف المحارب هو الانتصار فإن هدف المؤسسة هو الاستمرار في السوق وتحقيق الربح. ويعرف إسماعيل محمد السيد الإستراتيجية بأنها خطط وأنشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها من جهة، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية.

أو هي تلك العملية اللازمة لوضع وتنقيح وتطبيق بعض التصرفات اللازمة لإنجاز بعض النتائج المرغوب فيها.² كما يعرف عبد السلام أبو قحف الإستراتيجية بأنها تصف طرق تحقيق المؤسسة لأهدافها، مع الأخذ بعين الاعتبار التهديدات والفرص في البيئة والموارد والإمكانيات الحالية لهذه المؤسسة.³ كما يعرفها Ansoft بأنها أداة لاتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد، مع الأخذ بجميع الحالات والاحتمالات.⁴ كما يعرفها أحمد عوض بأنها العملية التي تتضمن تصميم

1. بيرش أحمد، دراسة دور المحيط في صياغة وتوجيه المضامين الإستراتيجية للمؤسسة، رسالة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 49.

2. إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية – مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص: 02.

3. عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، ط 02، 1997، ص: 20.

4. أنظر: Honie. M & Martory.b, *économie d'entreprise*, édition NATHAN, tome 02, Paris, 1993, p : 109.

وتنفيذ وتقييم القرارات ذات الأثر طويل الأجل التي تهدف إلى زيادة قيمة المؤسسة من وجهة نظر العملاء والمساهمين والمجتمع ككل.¹

نلاحظ على مجموع هذه التعاريف التي أوردت أنها تصب في مصب واحد ألا وهو الطريق الصحيح الذي يؤدي إلى بلوغ الأهداف مع مراعاة الفرص والتهديدات والتغيرات البيئية، وكذلك الموارد المتاحة للمؤسسة.

ومما سبق يمكننا أن نعرف الإستراتيجية بأنها كل ما يتعلق بقرارات المؤسسة التي تتخذها، حيث تحدّد أهدافاً يجب أن تصل إليها، مع احترام رسالتها، وتحديد مجال نشاطها، وكل ذلك في إطار ما هو متاح لها من إمكانيات.

ب- أهمية الإدارة الإستراتيجية:

تزايد إيمان الإدارة العليا بأهمية الإدارة الإستراتيجية والتفكير الاستراتيجي في المؤسسات المختلفة (الكبيرة والصغيرة) ومردّه وجود عاملين أساسيين يتفاعلان معاً وهما:²

الأول: أن إيمان الإدارة العليا بالإدارة الإستراتيجية واعتمادها في إطار العمل الآتي والمستقبلي من شأنه تحقيق فوائد عديدة للمؤسسة.

الثاني: أن اعتماد الإدارة الإستراتيجية أصبح الآن خياراً استراتيجياً بالنسبة للإدارة العليا في المؤسسات؛ نظراً لما تواجهه من تحديات عديدة – محلية وإقليمية وعالمية، وبالتالي فإن التفكير بإدارة العمل وتحقيق أهداف المؤسسة بالأساليب التقليدية ما عاد مجدياً في يومنا هذا.

1. محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية والأسس العلمية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 06.

2. مؤيد سعيد السالم، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص: 19.

ج- فوائد الإدارة الإستراتيجية :

يمكن حصرها فيما يلي :

1- وضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الإستراتيجية : أي أن الإدارة الإستراتيجية تسمح للمؤسسة بالاستعداد المسبق للمستقبل (بدلاً من الاستجابة له فقط) والتأثير في الأنشطة المختلفة وبالتالي ممارسة السيطرة على مستقبلها الخاص.

2- استيعاب وفهم أكبر للتغيرات البيئية سريعة التغير، وبالتالي استغلال الفرص المتاحة وتقليل أثر المخاطر البيئية بما يخدم نقاط القوة ويحجم نقاط الضعف داخلياً.

3- تدعيم المركز التنافسي: تقوي الإدارة الإستراتيجية مركز المؤسسة في السوق في ظل الظروف التنافسية الشديدة وتدعم مركز الصناعات التي تواجه تغيرات تكنولوجية متلاحقة، كما تساعد المؤسسة على الاستفادة من مواردها المتنوعة نظراً لاتساع سيطرتها الفكرية على أمور السوق.

4- التخصيص الفعال للإمكانات والموارد: تساعد الإدارة الإستراتيجية على توجيه جهود المؤسسة بشكل جيد في المدى البعيد، كما تساهم في حسن استخدام مواردها وإمكاناتها بطريقة فعالة بما يضمن استغلال نقاط القوة والتغلب على نواحي الضعف.

02- مراحل الإدارة الإستراتيجية

مرت الإدارة الإستراتيجية بأربعة مراحل أساسية هي:

- المرحلة الأولى: 1950-1960: في هذه المرحلة اعتمد التخطيط على الأساس المالي، حيث تهتم المؤسسة بوضع الميزانية السنوية، حيث تكون غاية المؤسسة هي تحقيق الإيرادات السنوية، بأكبر كمية ممكنة، فالمؤسسة تولي أغلب اهتماماتها للإيرادات والتكاليف، وقد يكون للإدارة العليا في المؤسسة بعض الإستراتيجيات لكنها غير واضحة بدقة.

- المرحلة الثانية 1960-1970: في هذه المرحلة ارتكز تخطيط المؤسسة على التنبؤ، أي تم إدخال عنصر جديد. فالمؤسسة تتنبأ بما ستكون عليه الأحوال خلال السنوات القادمة، وتقوم بدراسة تأثير البيئة الخارجية، على نشاط المؤسسة، حيث تحسنت ظروف اتخاذ القرار في هذه المرحلة، والتركيز كان منصّباً على الأجل القصير والمتوسط فقط.

- المرحلة الثالثة 1970-1980: وتمثل مرحلة التخطيط الموجه خارجياً، وتتميز هذه المرحلة بفهم حقيقة السوق ووقائعه وظواهره، ويكون الاعتماد الأساسي في التنبؤ على الأساليب الأكثر استجابة للمستهلكين والسوق وتحولاتها والبحث يتركز على اكتشاف طرق جديدة لتحديد حاجات المستهلكين من السلع والخدمات، وكيف يمكن إشباعها، وهذا يتطلب من المديرين ضرورة تبني نظرة أكثر ديناميكية لمسألة تخصيص الموارد، على استخداماتها البديلة.¹ في هذه المرحلة تم تقسيم المؤسسة إلى وحدات أعمال إستراتيجية، حيث يشارك مدير كل وحدة إستراتيجية في التخطيط الإستراتيجي، ويكون المديرون مطالبين بتطوير عدة بدائل لاستغلالها عند الحاجة.

- المرحلة الرابعة ما بعد 1980: ومثلت المرحلة الأخيرة بظهور مفهوم الإدارة الإستراتيجية، حيث أن التخطيط الإستراتيجي اندمج مع الإدارة العليا، حيث تشارك جميع المستويات الإدارية في رسم إستراتيجية المؤسسة، وعرف نموذج الإدارة الإستراتيجية انتشاراً واسعاً، حيث لا يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الكبير، بل يمتد إلى المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم.

وتتمثل الإدارة الإستراتيجية في الحياة الواقعية في مجموعة من القرارات الإستراتيجية، مثل إضافة منتج جديد، أو استبعاد منتج قائم، أو الدخول في نشاط جديد، يختلف عن النشاط الحالي للمؤسسة، أو اتخاذ قرار بالاندماج مع مؤسسة قائمة، أو بدء مشروع جديد بالاشتراك مع

1. عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص: 73.

مؤسسة أخرى أو اتخاذ قرار بالانفتاح على الأسواق العالمية، أو القيام بحملة إعلانية.¹

03- رسالة وأهداف المؤسسة

سنتناول في هنا رسالة المؤسسة، ثم بعد ذلك نتناول أهداف المؤسسة.

أ- رسالة المؤسسة:

تعددت تعاريف رسالة المؤسسة، حيث يعرفها مصطفى محمود أبو بكر بأنها إعداد وصف عام مختصر يوضح للجهات ذات العلاقة مع المؤسسة لماذا وجدت المؤسسة وأهدافها، والفئات التي تخدمها، وفلسفة وقيم العمل التي تلتزم بها، وما يميزها عن غيرها في تقديم خدماتها، وتعظيم منافع الأطراف المعنية بالحفاظ على مكانتها الاجتماعية، في البيئة التي تعمل فيها.²

كما يعرفها عمر وصفي عقيلي، رسالة المؤسسة تعبير واضح لما تريد أن تكون عليه مستقبلاً، فهي تمثل الصورة المستقبلية للمؤسسة، وإلى أين تريد أن تصل.³

التعريف الأول يعرف الرسالة باعتبارها رؤية تفاعلية بين المؤسسة ومحيطها، فهو يبين سبب وجود المؤسسة وأنها وجدت لخدمة أغراض معينة، ومجال نشاطها والأخلاق التي تتعامل بها هذه المؤسسة، وأنها وجدت لخدمة زبائنهم. أما التعريف الثاني فيعتبر رسالة المؤسسة رؤية مستقبلية لما تريد المؤسسة أن تكون عليه، و بعض الكتاب يصفها بأنها دستور المؤسسة، حيث يرى محمد أحمد عوض أن الرسالة هي

1. محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 17.

2. مصطفى محمود أبو بكر، التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص: 35.

3. عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 01، 2001، ص: 77.

الوثيقة الأساسية للمؤسسة، والتي تحدد الاتجاهات العامة لها، وتبين السبب من وجودها، وتشرح أوجه اختلافها مع المؤسسات المنافسة، في الصناعة التي تعمل فيها، ورسالة المؤسسة هي دستورها، والمرشد الأساسي للإستراتيجيات التي تتخذها، وهي تعبر بشكل عام عن الفلسفة التي تضعها المؤسسة لتحقيق الأهداف الأساسية التي تسعى لبلوغها.¹

إنّ مختلف المستويات الإستراتيجية للمؤسسة تسترشد برسالة المؤسسة عند قيامها بوضع خططها الإستراتيجية، ونعني بذلك وحدات الأعمال الإستراتيجية، والإستراتيجيات الوظيفية، ورسالة المؤسسة ليست قانوناً ثابتاً، فهي تخضع للتغير بتغير المعطيات، وعوامل البيئة حيث يرى أحمد ماهر أن وجود أي مؤسسة مرتبط برسالة معينة تسعى لتحقيقها، وتشق هذه الرسالة من البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، ومن المجتمع الذي تنتمي إليه، وعادة ما تبدأ المؤسسة برسالة معينة وواضحة، ولكن بمرور الزمن، ومع تغير تشكيلة المنتجات التي تصنعها، وتنوع الأسواق التي تخدمها، فإن هذه الرسالة تتطلب بعض التعديلات، لكي تتواءم مع المتغيرات التي تواجهها.²

ب- الأهداف:

بعد وضع الرسالة تقوم المؤسسة بتحديد أهدافها، فالأهداف تترجم رسالة المؤسسة إلى أهداف محددة، فالفرق بين الرسالة والهدف أن الرسالة رؤية فلسفية غير محددة وغير قابلة للقياس، أما الهدف فهو محدد بدقة، ويمكن قياسه ويعرفه إسماعيل محمد السيد، الأهداف ما هي إلا خطوات لتحقيق الرسالة الخاصة بالمؤسسة، ويمكن القول على أن الأهداف تحتوي على هذه الخصائص، التي لا تتوافر في الرسالة، ومن ثم تميزها عنها وهي الحالة، أو الظروف التي ترغب المؤسسة في الوصول إليها، والأهداف مقياس لقياس مدى التقدم في تحقيق الحالة، أو

1. محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 43.

2. أحمد ماهر، دليل المدير – خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، ص: 55.

الظروف المرغوب فيها، والهدف محدد تحاول المؤسسة الوصول إليه، ونطاقه زمني محدد.¹ ومنه نستنتج أن الهدف ما تريد المؤسسة الوصول لتحقيقه بدقة، وهو مستمد من الرسالة، ومن بين الأهداف هدف الربح على المدى القصير، أو المتوسط أو الطويل، وتحسين الحصة السوقية.

وتتأثر أهداف المؤسسة بمجموعة من العوامل هي:

- متغيرات البيئة الداخلية والموارد.

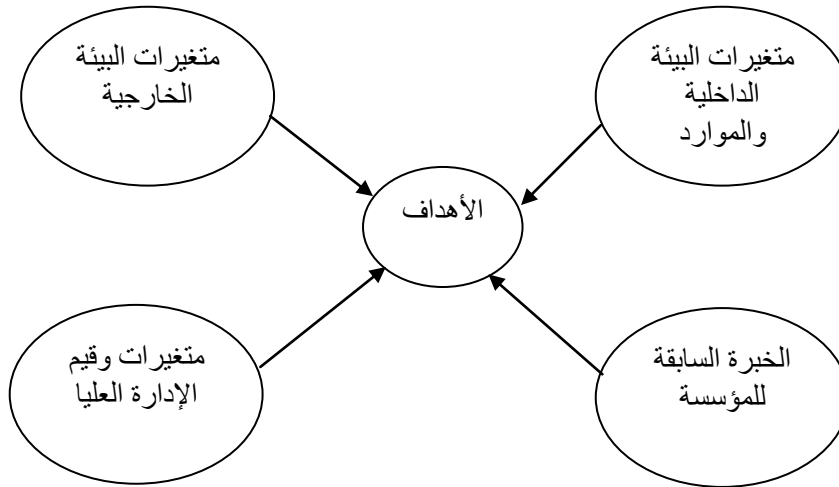
- الخبرة السابقة للمؤسسة.

- متغيرات البيئة الخارجية.

- متغيرات وقيم الإدارة العليا.

والشكل الموالي يبين العوامل المؤثرة في أهداف المؤسسة.

شكل رقم (01): العوامل المؤثرة في الأهداف.



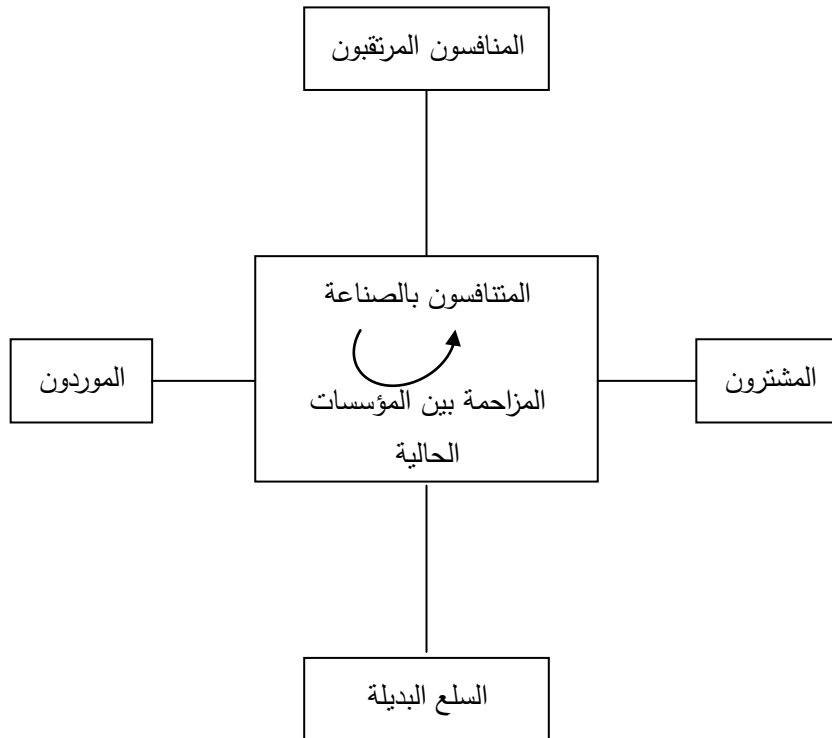
المصدر: فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية – مفاهيمها، مراحلها عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 01، 2000، ص: 55.

1. إسماعيل محمد السيد، مرجع سابق، ص: 06.

ثانيا: تحليل عوامل البيئة التنافسية (قوى التنافس)

يرى Porter أن تركيز المؤسسة ينصب على درجة حدة المنافسة داخل النشاط وتتوقف درجة حدة المنافسة على قوى التنافس الخمس، وهي: المزاومة بين المؤسسات الحالية، تهديد السلع البديلة، الداخلون الجدد إلى الصناعة، القوة التفاوضية للموردين، والقوة التفاوضية للمشتريين. فكلما زادت قوة كل من هذه القوى، انخفضت قدرة المؤسسة على رفع أسعارها وتحقيق أرباح أكبر، ففي المدى القصير تعمل هذه القوى كقيود على نشاط المؤسسة، أما على المدى البعيد فقد تتمكن المؤسسة من خلال اختيارها الإستراتيجية المناسبة من تغيير قوة واحدة أو أكثر من هذه القوة لصالحها. والشكل رقم 02 يبين هذه القوى.

الشكل رقم (02): قوى التنافس.



المصدر: إسماعيل محمد السيد، مرجع سابق، 15.

01- المزاحمة بين المؤسسات الحالية

تتوقف المزاحمة بين المؤسسات الحالية على عدد هذه المؤسسات في السوق ودرجة تشبثهم بالصناعة، ومدى تنوع المنتجات، وتتجلى أكثر المزاحمة بين المؤسسات الحالية، إذا أحست إحدى هذه المؤسسات بأنها تحت ضغط المنافسين، أو إذا شعرت أنه توجد فرصة يجب استغلالها لتحسين وضعيتها في السوق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الصناعات تعتمد المؤسسات على بعضها البعض، وأي تصرف يصدر من مؤسسة يكون له صدى عند المؤسسات الأخرى، ويرى porter أن المنافسة الحادة مرتبطة بعدة عوامل منها:¹

- عدد المنافسين؛ حيث أنه كلما قلّ زادت حساسيتهم لبعضهم البعض.
- معدل نمو الصناعة، ويلاحظ أنه في حركة النقل الجوي أنه عندما ينخفض عدد الركاب تبدأ حروب الأسعار بين شركات الطيران للحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة.
- خصائص السلعة أو الخدمة من حيث هل السلعة/ الخدمة مميزة، أم أنه يصعب تمييزها، وبالتالي يفضل توفرها في الأماكن الأكثر ملاءمة للمستهلك.

1. نادية العارف، التخطيط الإستراتيجي والعولمة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.

- حجم التكاليف الثابتة؛ حيث أن شركات الطيران تتحمل التكاليف الثابتة بغض النظر عن عدد الركاب، نظراً لالتزامها بجداول ومواعيد الرحلات.

- الطاقة: تفضل العديد من الشركات تشغيل المصنع بأقصى طاقة ممكنة حتى تحقق اقتصاديات الحجم، مما يترتب عليه زيادة العرض وبالتالي تخفيف الأسعار.

- حواجز الخروج: تمنع عوائق خروج المؤسسة من ترك الصناعة، خاصة في حالة المنتجات ذات الطبيعة الخاصة، والتي لا يمكن تحويل أصولها إلى استخدامات أخرى.

- تنوع المنافسين من حيث اختلاف الطرق والأساليب المتبعة في المنافسة.

من المهم أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عند اختيارها للإستراتيجية التسويقية، عدد وأحجام المنافسين، ويكون التنافس حاداً عندما تقدم المؤسسة المنافسة سلعة تكون بديلاً كاملاً لسلعة تنتجها المؤسسة، مما يؤدي في أكثر الحالات إلى اشتعال حرب الأسعار بين المنافسين.

02- تهديد السلع البديلة:

تنتج الكثير من المؤسسات منتجات بديلة يمكن استخدامها بدل المنتجات الأساسية التي تطرحها المؤسسة، فتشكل هذه المنتجات منافسة قوية، حيث في حالة توفر المنتجات البديلة فإن المشتريين قد يفضلون

شراء هذه المنتجات البديلة، خصوصاً إذا توفرت فيها مزايا انخفاض السعر وتقارب القيمة¹.

والمنتجات البديلة قد ينتج عنها تهديد، لأنها تحد من العائدات المحتملة، خاصة مع ما صار يتمتع به المستهلك من الحرية الواسعة في الاختيار بين المنتجات، ويزداد هذا الأمر سوءاً في غياب الولاء للسلعة أو العلامة التجارية.

وتؤثر البدائل بطرق مختلفة على مدى جاذبية الصناعة، وكمثال على ذلك التحول من عبوات الصلب إلى عبوات الألمنيوم في صناعة المشروبات، فقد ظل منتج الصلب يرفعون أسعارهم دون إبداء أي اهتمام كاف إلى حقيقة أن أسعار الألمنيوم لم تكن تتزايد بنفس السرعة، وفي فترة وجيزة تم التوصل إلى نقطة معينة حيث أدت تكلفة التبديل لمرة واحدة إلى جاذبية الصناعة لمصنعي المشروبات².

وتقوم المؤسسات المتواجدة في الصناعة بتنسيق الجهود بينها لأجل حماية هذه الصناعة من المنتجات البديلة، ودعماً للمصلحة المشتركة بينها.

03- تهديد الداخلين الجدد إلى الصناعة

يشكل الداخلون الجدد إلى الصناعة تهديداً كبيراً على المؤسسة، فدخولهم يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة، وانخفاض المبيعات، والحصص السوقية للمتنافسين الموجودين في السوق في الوقت الراهن، وزعزعة الأسعار، كما نجد العديد من العوامل تحد من دخول منافسين جدد إلى السوق. فدخول السوق يخضع لضوابط تضعها الحكومة، ويحتاج المنافس الجديد إلى تكوين شبكة علاقات مع الموردين والموزعين.

1. بدر جاسم الفيلكاوي، الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية للمشروعات، مكتبة زهراء الشرق،

مصر، 2001، ص: 53.

2. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص: 72.

تؤثر الحكومة على ديناميكية المنافسة من خلال تأثيرها على دخول منافسين جدد ومحتملين إلى السوق، ففي العديد من الحالات تعد الموافقة الرسمية من الحكومة مطلباً وشرطاً أساسياً للدخول في صناعة من الصناعات.

إذن الحكومة في الدول النامية تقيد عدد ونوعية المؤسسات المنافسة في صناعة ما، فعلى سبيل المثال قد تسمح الحكومة للمشتريين المحليين بالدخول في صناعات معينة وحماية السوق المحلية، وتقيد عمليات الاستيراد وكل هذا من شأنه التأثير على ديناميكية المنافسة داخل الصناعة، وبالتالي على اقتصاديات أو وفرة الإنتاج.¹

ويتعرض الداخلون الجدد إلى العديد من العوائق، منها الحاجة إلى استثمار موارد مالية كبيرة لتغطية تكاليف الإنتاج والتخزين، ومنح قروض للزبائن، وتغطية التكاليف التي من الممكن حدوثها في بداية ممارسة النشاط، كما يصادفها حاجز آخر هو حاجز تكاليف التجهيزات الإضافية، وتدريب العمال، وكذلك التكلفة المادية والزمنية لتأهيل واختيار التصميمات الجديدة للمنتج.

04- القوة التفاوضية للموردين

يؤثر الموردون للموارد الأولية بشكل ملحوظ على الصناعة ككل، فعندما يكون الموردون قادرين على فرض أي أسعار للمواد الخام مثلاً، ولا يستطيع المنتجون نقل عبء الزيادة في هذه الأسعار إلى المستهلكين فإن درجة ربحية الصناعة تنخفض، وتظهر هذه الظروف في الحالات الآتية:²

- عدم وجود مواد خام بديلة لتلك التي يقدمها الموردون.
- عدم قدرة (أو جاذبية) الصناعة على تشجيع دخول موردين جدد إليها.

1. نبيل محمد المرسي، مرجع سابق، ص: 160.

2. عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997، ص: 30.

- عندما تكون المواد الداخلة في الإنتاج تمثل جزءاً كبيراً أو مكوناً من السلع (من حيث خصائصها ووظائفها أو استخداماتها...الخ).
- تحمل المؤسسات لنفقات كبيرة إذا فكرت في تغيير مصادر التوريد الحالية.
- مركزية الصناعة الموردة للموارد والمستلزمات.
- عندما يشكل الموردون تهديداً حقيقياً لأي محاولة للتكامل الرأسي الأمامي، فمثلاً منتجو الحاسبات الشخصية مرتبطون بمصنعي ومنتجي المعالجات المصغرة.
- ويمكن للموردين أن يقوموا بالضغط على المؤسسة، وذلك عن طريق تخفيض جودة السلع التي يبيعونها، أو رفع أسعارها مما يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة.

05- القوة التفاوضية للمشتريين

تلعب أحياناً العوائق التي تواجه المؤسسات من قبل المشتري دوراً كبيراً في اختيار الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة، حيث يقوم المشترون أحياناً بإخضاع الصناعة بخفض أسعارها، والمطالبة بجودة أحسن مما هو معروض، أو خدمات أفضل. ويعتبر المشتري أو مجموعة من المشتريين أقوى لهم نفوذ إذا ما توفرت بعض العناصر التالية:¹

- يشتري المشتري جزءاً كبيراً من إنتاج البائع.
- سهولة إحلال الموردين لكثرة عددهم لأن المنتج نمطي غير مميز (مثلاً محطات البنزين).
- قدرة المشتري على التكامل الخلفي، من خلال قيامه بإنتاج السلعة (مثلاً مؤسسة صحفية تنتج الورق).
- تغيير المورد لا يحمل المشتري تكلفة كبيرة.
- هامش ربح المشتري منخفض للغاية، مما يجعله شديد الحماسية للاختلافات في التكاليف والخدمة.

1. نادية العارف، مرجع سابق، ص: 161.

- لا تؤثر السلعة المشتراة على الجودة النهائية، أو سعر منتجات أو خدمات المشتري، وبالتالي من السهل استبدالها دون المساس بالمنتج النهائي.

ثالثاً: إسهامات تحليل عوامل البيئة التنافسية في اختيار الإستراتيجية الإدارية

بعد تحليل عوامل البيئة التنافسية أحد الأدوات الأساسية لاختيار إستراتيجية مثلى لإدارة المؤسسة ويتمثل ذلك في تشخيص مواطن القوة والضعف في أنشطتها ومواردها المختلفة، والتي تستند إليها المؤسسة في ممارسة فعاليتها وتحقيق أهدافها ورسالتها، وذلك من خلال قدرتها على تحديد الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة وأن أكثر السبل في الاستجابة للتغيرات البيئية هي تلك التي تسمح بتقوية وتعزيز نقاط القوة واستخدامها في استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات المحتملة، وكذلك في محاولة التخلص من نقاط الضعف أو تقليل آثارها إلى أقل حد ممكن.

01- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

ترتكز الإدارة الإستراتيجية على ثلاثة عناصر، هي: التحليل، الاختيار، والتنفيذ. فالتحليل يساعد إدارة المؤسسة على الفهم الواضح للظروف التي تعمل فيها، ولأجل تحقيق فهم الظروف المحيطة بالمؤسسة تستعين هذه الأخيرة ببعض أدوات التحليل التي استحدثت مع مرور الزمن، ومن بينها تحليل SWOT الذي يطلق عليه نموذج التحليل الثنائي، وهو يبين العلاقة بين أربع متغيرات رئيسية، وهي نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، ومن هنا جاء اسمه باللغة الإنجليزية SWOT وهي اختصار لأربع مكونات رئيسية له وهي : نقاط القوة STRENGTHS ونقاط الضعف WEAKNESSES، الفرص OPPORTUNITIES، والتهديدات THREATS.¹

1. شوقي ناجي جواد، إدارة الاستراتيجية، دار الحامد، الأردن، ط1، 1999، ص: 203.

يعد تحليل الحالة الراهنة (نقاط القوة ونقاط الضعف وفرص النجاح والتهديدات) طريقة ممتازة لإشراك العديد من المساهمين الرئيسيين في عملية الوصول إلى إجماع.¹

إذا أرادت المؤسسة أن تنجح في السوق فعليها أن تميز نفسها عن باقي المنافسين، وتحلل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، فيكون هذا التحليل معيناً للمؤسسة في تحقيق ذلك، فعندما نقوم بإعداده بطريقة جيدة، نستطيع بسهولة تحديد أولويات المواضيع الرئيسية والمهمة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً. فملخص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات يجب أن نجعله على وعي تام بالسوق. كما يبين بشكل مختصر ما نقوم به من أعمال، ويحدد بشكل واضح الأعمال المنتظر القيام بها في المستقبل، وإذا حدث هذا بكفاءة فإن النجاح سوف يكون حليف المؤسسة، وتتغلب بذلك على المنافسة.

هناك نقطة لا بد من ذكرها وهي أنه من الصعب أن نتعامل مع تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات الذي تم إعداده من قبل شخص آخر، ما لم تكن قد شاركت في مناقشته وإعداده منذ البداية، ويفشل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في حالة:²

- اختصار كل موضوع أو عنصر بشكل كبير يخل بتوضيح الصورة الكاملة عنه.

- إذا كانت النظرة عن هذه المواضيع والعناصر نظرة جزئية وضيقة، فهذا النوع من التحليل يتطلب النظرة الشمولية المتفحصية.

1. ستيفن هاينز، التخطيط الإستراتيجي الناجح، ترجمة تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، شعبة

العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الفاروق، مصر، ط1، ص: 72.

2. محمد فريد الصحن، التسويق المفاهيم والإستراتيجيات، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 102.

جدول رقم (01): نموذج التحليل الثنائي SWOT.

نقاط الضعف	نقاط القوة	تقييم البيئة الداخلية
		تقييم البيئة الخارجية
إستراتيجيات إصلاحية	إستراتيجيات هجومية	الفرص
إستراتيجيات انكماشية	إستراتيجيات دفاعية	التحديات

المصدر: محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 203.

أ- تحديد الفرص والتحديات ونقاط القوة والضعف:

تحليل البيئة الخارجية لابد وأن ينتهي إلى تحديد الفرص والتحديات، أما تحليل عناصر البيئة الداخلية للمؤسسة، فهو يؤدي إلى تحديد نقاط القوة والضعف.

- تحديد الفرص والتحديات:

يجب على كل مؤسسة أن تقوم بتحليل التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على الإستراتيجيات المختلفة التي يتم تصميمها، فأى مؤسسة عليها أن تراقب هذه التغيرات وتدرس تأثيرها على أعمالها، ومن بين هذه التغيرات:¹

- الزيادة أو النقصان في عدد المستهلكين المحتملين.
- التطورات التكنولوجية الحديثة والتي تؤثر على جودة المنتجات المقدمة.

1. شوقي ناجي جواد، مرجع سابق، ص: 206.

- الإستراتيجيات المطبقة من طرف المنافسين.
- الزيادة في أسعار المواد الخام، وكافة المستلزمات التي تدخل في العملية الإنتاجية.
- قنوات التوزيع الجديدة والتغيرات الجديدة فيها.

ويمكن تعريف الفرصة على أنها مجموعة من العوامل والأوضاع الخارجية التي تساعد المؤسسة على تحقيق رسالتها والوصول بها إلى غاياتها المنشودة.¹ أما التهديدات فتعني مشاكل واضطرابات أو أضرار محتملة الحدوث، ولها آثار سلبية على رسالة المؤسسة وموقفها التنافسي.²

- تحديد نقاط القوة والضعف: إن استغلال الفرص المتاحة في البيئة يتطلب توافر سمات معينة للمؤسسة تكون قادرة على توظيفها بشكل يؤدي إلى نجاح المؤسسة في استغلال هذه الفرص، وتحقيق الربحية المطلوبة. وعلى هذا فإن على المدير أن يقوم بتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف لأداء وحدة الأعمال، حتى يتمكن من الحكم في مدى إمكانية استغلال المؤسسة للفرص، أو مواجهة التهديدات وتحديد ماهية الإستراتيجيات الملائمة لكل حالة.³

كما يمكن أن نلاحظ أن نقاط القوة ونقاط الضعف قد تتفاوت في أهميتها النسبية وفي مدى تأثيرها على أداء المؤسسة، ومن هنا يجب على إدارة الأعمال أن تقوم بترتيب هذه العوامل من حيث مدى تأثيرها ومن حيث أهميتها النسبية.

1. محمد فريد الصحن، التسويق المفاهيم والإستراتيجيات، مرجع سابق، ص: 103.

2. محمد فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 113.

3. نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001،

ص: 158.

ب- اختيار الإستراتيجيات من خلال تحليل SWOT

يقدم تحليل SWOT من بين كل من الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف أربعة حالات تتمثل فيما يلي:

- الفرص في نقاط القوة: إذا كانت المؤسسة تقع في هذا المربع بصورة أساسية فهي مؤسسة محظوظة، لأن أمامها فرصا سانحة ولديها نقاط قوة ملموسة، ولهذا فإن توجه المؤسسة يجب أن يكون في اتجاه تعظيم استغلال الفرص السانحة، وتعظيم استخدامها لنقاط القوة التي تتمتع بها داخليا¹. فكل مدير يحبذ أن تكون مؤسسته في مثل هذا الوضع، الذي يتيح لها استغلال نقاط القوة الداخلية والاستفادة من الأحداث الخارجية.

- نقاط القوة والتهديدات: في هذه الحالة يتم تفادي، أو تقليل أثر التهديدات الخارجية على المؤسسة، وهذا لا يعني أن تواجه المؤسسة القوية التهديدات النابعة من البيئة الخارجية بشكل مباشر². فالمؤسسة تركز بشكل أساسي على كيفية استغلال نقاط القوة الداخلية للمؤسسة، وذلك إلى أقصى حد ممكن، حتى تواجه التهديدات الخارجية المحدقة بها، فمثلاً إذا كانت مؤسسة تواجه تهديداً متمثلاً في انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، فتستطيع المؤسسة أن تستغل نقاط القوة الخاصة بها، والمتمثلة في اليد العاملة المدربة الرخيصة في تقليل التكاليف، وهذا يجعل المؤسسة تنجح في استغلال نقاط القوة المتوفرة لديها في علاج التهديدات الطارئة.

- نقاط الضعف الفرص: إذا صنفت المؤسسة في هذا المربع فيجب أن يكون توجهها مركزاً على تقليل نقاط الضعف الداخلية، مع استغلال الفرص السانحة بالبيئة الخارجية، والمشكلة هنا تكمن في أن نقاط الضعف قد تمنع المؤسسة من اقتناص الفرص، فإذا كانت الفرصة هي إنتاج سلعة جديدة، وكانت نقاط الضعف متمثلة في انعدام خبرة المؤسسة

1. نادية العارف، التخطيط الإستراتيجي و العولمة، مرجع سابق، ص: 245.

2. نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية إدارة الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص: 159.

في مجال السلع الجديدة. فقد يكون الحل هو تدريب العاملين أو التعاون مع مؤسسة ذات خبرة في ذلك المجال.¹ فالمؤسسة تسعى لمعالجة نقاط ضعفها كي لا تكون عائقاً أمام اقتناص الفرص السانحة.

- نقاط الضعف التهديدات: في هذه الحالة المؤسسة تنتهج إستراتيجية دفاعية موجهة نحو تقليل نقاط الضعف الداخلية، وتفادي التهديدات البيئية الخارجية، فالمؤسسة التي تواجه العديد من التهديدات الخارجية، وتعاني من نقاط الضعف الداخلية تكون في مركز حرج.² هذه المؤسسات تكون مجبرة على أن تحارب من أجل بقائها، فقد تلجأ إلى التخفيض في نشاطها غير المربح، أو النشاط ذو الكلفة العالية، وقد تصفي بعض الوحدات، وقد تلجأ إلى الاندماج مع مؤسسات أخرى، وقد يصل الأمر بها حتى إلى الإعلان عن الإفلاس أو التصفية.

02- الإستراتيجيات الأساسية لـ PORTER

يعتبر PORTER أستاذ الإستراتيجية الأول في العالم، وتعد كتاباته المرجع الأساسي لهذا العلم، وقد حدد PORTER ثلاث استراتيجيات أساسية يمكن أن تتبعها المؤسسة لتحقيق الفوز على المنافسين وهي:³

- تحقيق الريادة في تخفيض التكلفة cost reduction leadership
- التميز عن المنافسين differentiation
- التركيز focusing

1. نادية العارف، التخطيط الإستراتيجي والعولمة، مرجع سابق، ص: 146.

2. نفس المرجع، ص: 214.

3. محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 175.

أ- إستراتيجية الريادة في تخفيض التكلفة:

ترتكز هذه الإستراتيجية على تكلفة مدخلات الإنتاج مقارنة مع المنافسين، والتي تعني تحقيق تخفيض جوهري في التكاليف الكلية لأي صناعة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات الوظيفية الهادفة¹ فالتركيز في هذه الإستراتيجية هو تقديم خدمة أو إنتاج منتج وبيعه في سوق يتميز بحساسية للسعر واهتمام أساسي به، وقد يتحقق ذلك من خلال اكتشاف مورد رخيص للمواد الأولية، أو الاعتماد على تحقيق وفورات الحجم الكبير، أي توزيع التكلفة الثابتة على عدد كبير من وحدات الإنتاج أو التخلص من الوسطاء والاعتماد على منافذ التوزيع المملوكة للمؤسسة، أو استخدام طرق للإنتاج والبيع تخفض من التكلفة، أو استخدام الحاسب الآلي لتخفيض القوى العاملة².

فنحن نرى أن هذه الإستراتيجية تستخدمها المؤسسة وتركز على تخفيض التكاليف من أجل ضمان مركز تنافسي قوي في الصناعة.

وما تصبو المؤسسة إلى تحقيقه من خلال إتباع إستراتيجية الريادة في التكلفة يتوقف على هدف المؤسسة، فهناك بعض المؤسسات تسعى إلى تحقيق عائد أكبر من استثمارها وزيادة مبيعاتها، ولكن أغلب المؤسسات تريد أن تكون قائداً للسوق، وذلك عن طريق خفض الأسعار وتحقيق حصة كبيرة في السوق.

ب- التميز عن المنافسين :

تستطيع المؤسسة أن تخلق لنفسها مركزاً تنافسياً مميزاً (ميزة تنافسية) من خلال إيجاد درجة عالية من التمايز لمنتجاتها عن تلك التي يقدمها المنافسون، ومثل ذلك التمايز يمكن المؤسسة من فرض السعر

1. فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مراحلها عملياتها المعاصرة، دار وائل

للنشر، الأردن، 2000، ص: 189.

2. محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 175.

الذي تراه مناسباً، وكذلك زيادة عدد الوحدات المباعة، وتنمية درجة عالية من ولاء المستهلك لعلاماتها، وهناك وسيلتان لتحقيق هذا التمايز: الوسيلة الأولى تتمثل في محاولة المؤسسة تخفيض درجة المخاطرة والتكلفة التي يتحملها المستهلك عند شرائه للسلعة، أما الوسيلة الثانية فإنها تتمثل في محاولة المؤسسة خلق مزايا فريدة في أداء المنتج، عن تلك التي توجد في منتجات المنافسين.¹

فعند إتباع المؤسسة لإستراتيجية التميز تقوم بتمييز منتجاتها عن منتجات المنافسين ويشترط في هذا التميز أن يكون غير قابل للتقليد من طرف المؤسسات المنافسة على الأقل في المدى القصير، وأن يستطيع المستهلك دفع ثمن هذا التمييز، وأن يكون التمييز واضحاً للمستهلك ليفرق منتجات المؤسسة عن منتجات المؤسسات المنافسة، ويعود عليه بالنفع على الأقل لمجموعة كبيرة من المستهلكين له.

و المؤسسة عند إتباعها إستراتيجية التميز تخصص مكانه هامة لأحد عناصر المزيج التسويقي، واختيار عنصر من عناصر المزيج التسويقي يكون على حساب نظرة المستهلك إليه بأنه الأهم ومن ثمة يمكن الوصول لتحقيق ميزة تنافسية، وتأخذ إستراتيجية التمييز أشكالاً عدة منها:²

- التصميم (شركة رولز رويس للسيارات مثلاً).
- النوعية (شركة مرسيدس للسيارات مثلاً).
- التقنية أي التكنولوجيا (شركة ماكنتوش لصناعة مكونات الأجهزة الدقيقة مثلاً).
- خدمات الزبائن (شركة جنرال موتورز مثلاً).

1. إسماعيل محمد السيد، مرجع سابق، ص: 202.

2. فلاح حسن عداي الحسيني، مرجع سابق، ص: 183.

- شبكة الموزعين والباعة، وتوفير قطع الغيار الممتاز والنوعية الجيدة للمنتجات، أي مجموعة متعددة من الأبعاد (شركة كاتربيلر Cartepiler لإنتاج الساحبات والمعدات الثقيلة مثلاً).

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقديم سلعة أو خدمة مختلفة عما يقدمه المنافسون لتناسب رغبات واحتياجات المستهلك الذي يهتم بالتميز والجودة، أكثر من اهتمامه بالسعر، ونواحي التميز عديدة ولا يمكن حصرها، أيضاً نظراً لتعدد رغبات المستهلكين واختلاف احتياجاتهم، فالجودة وانخفاض تكلفة الصيانة وتعدد إمكانيات تقديمها، أو سهولة استخدامها والحصول عليها، وتنوع طرق البيع، واختلاف تسهيلات الدفع، ودقة مواعيد التسليم وسرعة تلبية الطلبات، أو غير ذلك من الخصائص الفريدة التي لا تتوفر لدى المنافسين.

ج- إستراتيجية التركيز:

تعني إستراتيجية التركيز تقديم سلعة أو خدمة تشبع حاجات قطاع معين من المستهلكين، أو تخدم منطقة جغرافية محددة، فقد ترى المؤسسة أن هناك قطاعاً من السوق لم يتم خدمته بالطريقة الصحيحة، أو لم يتم خدمته بطريقة كافية، وأن لديها من الإمكانيات -أي نقاط القوة- ما يساعدها على خدمة هذا القطاع بطريقة أفضل من المؤسسات المنافسة.¹

وتأتي أهمية هذا النوع من الإستراتيجية بإتاحتها الفرصة للمؤسسة، أو وحدة الأعمال الإستراتيجية في التركيز على هدف محدد، مما يجعلها أكثر فاعلية وكفاءة من المنافسين في إنجازه، ولإستراتيجية التركيز بعدان هما:²

1. محمد أحمد عوض، مرجع سابق، ص: 176.

2. فلاح حسن عداي الحسيني، مرجع سابق، ص: 184.

- البعد الأول: التركيز على التكلفة أي تخفيض الكلفة إلى أدنى حد ممكن، ولذا يتم تقديم منتج منخفض التكلفة قياساً إلى المنافسين، وقد تركز المؤسسة على تقديم منتج عالي النوعية بالقياس إلى المنافسين.

- البعد الثاني: التركيز على مجموعة أو شريحة محددة من الزبائن لهم احتياجات مختلفة عن الآخرين، أو يرغبون في خدمة مميزة.

من الشركات التي نجدها تتبع إستراتيجية التركيز نجد شركة Volkswagen لصناعة السيارات، حيث أنها تركز على صناعة السيارات الخفيفة، ولا تقوم بصناعة الشاحنات أو الحافلات مما جعلها تكتسب ميزة التخصص، ونجد أن إستراتيجية التركيز تكون محدودة من ناحية حصة السوق الكلية، فهي تغطي حصة كبيرة للمؤسسة فيما يخص القسم المستهدف، لكن إذا قارناها مع السوق الإجمالي ككل فهي نسبياً منخفضة.

كما يقال لكل شيء سلبياته وإيجابياته، فإن من مخاطر إتباع إستراتيجية التركيز احتمال قيام عدد كبير من المنافسين بمحاكاة نموذج تلك الإستراتيجية، أو تحويل تفضيلات المستهلكين تجاه خصائص المنتج التي يرغب فيها السوق ككل.¹

د- متطلبات تنفيذ الإستراتيجيات الأساسية:

بين Porter أن تنفيذ الإستراتيجيات الأساسية بشكل كفاء يتطلب مهارات وموارد معينة، فضلاً عن متطلبات تنظيمية متباينة وإجراءات رقابية مختلفة. والجدول التالي يوضح ذلك:

1. فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مراحلها عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص: 184.

جدول رقم 02: متطلبات تنفيذ الإستراتيجيات الأساسية.

الإستراتيجيات الأساسية	الموارد والمهارات المطلوبة	المتطلبات التنظيمية
الريادة في تخفيض التكلفة	استثمارات رأسمالية كبيرة، التوسع برأس المال، المهارات الهندسية في عمليات الإنتاج، رقابة مكثفة على القوى العاملة، تصميم المنتج بشكل يسهل عملية الإنتاج، نظام توزيع منخفض الكلفة	رقابة متشددة على التكاليف، تقارير رقابية مفصلة ومتكررة، هيكل التنظيم والمسؤوليات، حوافز تستند على تحقيق الأهداف المحددة.
التميز	قدرات تسويقية عالية، نزعة إبداعية، هندسة منتج متطورة، قدرات قوية في البحوث، سمعة متميزة في النوعية أو القيادة التكنولوجية، تأسيس تقليد عريق في الصناعة، حلقات وصل مع المهارات التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الأخرى، تعاون وثيق بين القنوات التوزيعية.	تنسيق وثيق بين وظائف البحث والتطوير وتطوير المنتج والتسويق، مقاييس وحوافز موضوعية بدلاً من المقاييس الكمية، استمالة القوة العاملة الماهرة والعلماء والأفراد المبدعين.
التركيز	خليط مما جاء أعلاه موجه نحو الهدف الإستراتيجي المحدد.	خليط مما جاء أعلاه موجه نحو الهدف الإستراتيجي المحدد.

المصدر: فلاح حسن عداي الحسيني، مرجع سابق، ص: 186.

الخاتمة:

وفي الأخير وفي ظل كل ما سبق نستنتج أن المؤسسة الجزائرية مطالبة بالتكيف مع التغيرات الحادثة في بيئتها التنافسية نتيجة تغيرات جوهرية تدفعها لتحسين طرق التسيير، ولا يتم ذلك إلا عن طريق معرفة ظروف المنافسة كي يستطيع مسيرو المؤسسة أن يتعرفوا على نقاط القوة التي يجب أن يستغلوها ونقاط الضعف التي يجب أن يعالجوها ويخفوها عن أعين المنافسين قدر الإمكان، والفرص التي يسعون لاستغلالها الاستغلال الأمثل والتهديدات التي يتحاشونها والعمل على إيجاد ميزة تنافسية مستمرة تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أكبر حصة من السوق والسعي لتحقيق مكانة الرائد في سوق تتميز بالمنافسة الشديدة.

وفي هذا الإطار يمكن طرح التوصيات التالية:

01- على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تتكيف مع التغيرات الحاصلة في بيئتها، وذلك من خلال تحسين طرق التسيير والاهتمام أكثر بتكوين الإطار البشري لأنه الركيزة الأساسية لنجاح أي إستراتيجية إدارية تنوي المؤسسة تطبيقها.

02- على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تهتم بدراسة قوى التنافس لـ Porter، لأن القوة الإجمالية لهذه العوامل هي التي تقوم بتحديد الربح المتوقع في الصناعة، كما أن صياغة الإستراتيجية الإدارية للمؤسسة الهدف منها احتلال موقع في الصناعة تستطيع المؤسسة من خلاله أن تدافع عن نفسها من تلك القوى التنافسية أو إخضاعها وجعلها تتماشى والإستراتيجية التي قامت بإعدادها.

03- تعتمد الاستراتيجيات التنافسية على وضعية المؤسسة في السوق كقائد للسوق، أو متحدي أو تابع أو قائد للأسواق الصغيرة، حيث أن الخيار الاستراتيجي هنا يأخذ بعين الاعتبار المنافسة ومرحلة دورة حياة المنتج، فالإستراتيجية المتبعة في بداية مرحلة النمو تختلف عن تلك المتبعة في مرحلة النضج؛ وذلك لأن خصائص السوق تختلف أيضا من مرحلة لأخرى، ومنه فعلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أن تقوم بتحليل قوى التنافس لمعرفة مركزها في السوق.

قائمة المراجع :

1. أحمد ماهر، دليل المدير – خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر.
2. إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية – مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.
3. بدر جاسم الفيلكاوي، الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية للمشروعات، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 2001.
4. بيرش أحمد، دراسة دور المحيط في صياغة وتوجيه المضامين الإستراتيجية للمؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
5. مؤيد سعيد السالم، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
6. محمد أحمد عوض، الإدارة الإستراتيجية والأسس العلمية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
7. محمد فريد الصحن، التسويق المفاهيم والإستراتيجيات، الدار الجامعية، مصر، 1998.
8. محمد فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، مصر، 2002.
9. مصطفى محمود أبو بكر، التفكير الاستراتيجي وإعداد الخطة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
10. نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية إدارة الألفية الثالثة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
11. نادية العارف، التخطيط الإستراتيجي والعولمة، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
12. نبيل محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
13. نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1996.

14. ستيفن هاينز، التخطيط الإستراتيجي الناجح، ترجمة تيب توب لخدمات التعريب والترجمة، شعبة العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الفاروق، مصر، ط1.
15. عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مكتبة الإشعاع، مصر، 1997.
16. عبد السلام أبو قحف، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، ط 02، 1997.
17. عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر، الأردن، ط 01، 2001.
18. فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مراحلها عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
19. شوقي ناجي جواد، إدارة الستراتيج، دار الحامد، الأردن، ط1، 1999.
20. Honie. M & Martory.b, économie d'entreprise, édition NATHAN, tome 02, Paris, 1993.

دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية



محي الدين حمداني

مقدمة

إن صحة ورفاهية الإنسان والبيئة يعتمدان أساساً على ما يقوم به الناس من نشاطات اقتصادية، إنتاجية كانت أم استهلاكية، وتعتمد زيادة الرفاهية على زيادة الدخل الذي يعتمد على زيادة النشاطات الاقتصادية، التي يهدد الاستمرار في توسعها الموارد التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي، وخاصة غير المتجددة منها لأن ذلك يؤدي إلى استنزافها. كما يؤدي إلى زيادة المقذوف من النفايات إلى البيئة التي قد تكون غير قادرة على امتصاص تلك النفايات، مما يؤثر على الموارد ذاتها وعلى رفاهية الإنسان. وإذا لم يغير الإنسان بدرجة كبيرة من أسلوب معيشتة وإدارته للموارد فسوف تتضرر حالة البيئة المحيطة به، وتظل تتدهور باستمرار، وتستمر معها حالة الإنسان في السوء.

وإذا كان الاقتصاد قد عمل أثناء الثورة الصناعية على افتراض أساسي هو النمو الاقتصادي غير المحدود، وذلك وفقاً لما هو مرغوب وممكن تحقيقه، فإن لا محدودية النمو هذه أخرجت النظام الاقتصادي خارج نطاق التوازن بين البيئة الطبيعية.

وقد لاحظ مجتمع العمل أن أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية غير مناسبة، ولاحظ أصحاب المؤسسات الصناعية أنه لكي تبقى مؤسساتهم في سوق العمل، يجب أن يضمّنوا الاعتبارات البيئية في إستراتيجية العمل وفي خططهم طويلة المدى، فرأوا ضرورة وضع نظم لإدارة

الموارد والبيئة سواء كان ذلك من حيث التخطيط أو التنظيم أو التقييم وأدواته. وقد قدمت أدوات التقييم تلك في العديد من الدول بمعرفة الهيئات الحكومية، باعتبارها وسائل مناسبة للشركات لتطبيقها لحين وصولها إلى مقاييس مناسبة لطبيعة عملها، دون التعرض للضغوط التشريعية. وإن تطبيق القابلية للاستدامة يتطلب تطبيقها على كل المستويات، وخاصة في المنظمات التي يجب أن تلزم باستخدام طرق مقيدة لها اقتصاديًا، تتلاءم بشكل فعال مع المسؤولية البيئية في قراراتها.

بحيث تصمم استراتيجيات القابلية للاستدامة على فكرة تخفيض التكاليف، أو توليد الفوائد والأرباح، عن طريق تخفيض الهدر والتلوث واستعمال الموارد التي تصبح ضرورات أساسية في المنظمات الصناعية، وتقدم هذه الاستراتيجيات طرق الاستغلال الحاسم لتوازن النظام الاقتصادي والنظام البيئي. ويقول Schumacher عام 1973 إن النظام الاقتصادي لا يمكن أن يعمل بطريقة مستدامة إلا إذا اعتمدتها (التمية المستدامة) المنظمات التي تستعملها.

و يقول Milbrath عام 1989: أن القابلية للاستدامة تتطلب تحقيق نظام بيئي ذو توظيف فعال، ونظام اقتصادي واجتماعي قادر على تقديم نوعية جيدة للحياة، وفرصاً أفضل لتنفيذ العمل. لذلك يجري حالياً الاهتمام عالمياً بنظم الإدارة البيئية، وذلك لأنها توفر هيكلاً وطريقة لتطبيق النظام في جميع نواحي العمل بما يضمن الوفاء الكامل للمتطلبات والتشريعات والقوانين البيئية، بما يضمن جودة البيئة، التي أصبحت من أهم الموضوعات على الإطلاق، ليس فقط للنهوض بالصناعة، ولكن أيضاً للنهوض بكل العمليات الإنتاجية على اختلاف أنواعها. لذلك تهتم المنظمات حالياً على اختلاف أنواعها بشكل متزايد بتحقيق الأداء البيئي ورقابته عن طريق رقابة أثر نشاطاتها وسلعها وخدماتها على البيئة، والأخذ بالحسبان أهدافها وسياساتها البيئية.

و إن نجاح نظام الإدارة البيئية يعتمد على الالتزام من جميع المستويات والوظائف بالأهداف والسياسات البيئية وتقييمها، وتحقيق المطابقة معها، والمحافظة على هذه المطابقة مع الآخرين. وهو ما

يقتضي وضع معايير يمكن التصرف على أساسها لمعرفة مدى الالتزام بالإدارة البيئية، وهو ما قامت به المنظمة العالمية للتقييس (ISO)، حيث وضعت المعايير التي تمكنا من ذلك، بما يسمح بالمحافظة على الاستدامة البيئية التي هي ضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي، وتصبح بذلك ضرورية لاستدامة التنمية، ويصبح بذلك لهذه المعايير أو المواصفات دور هام في استدامة التنمية. وعليه فالتساؤل موضوع البحث هو:

- 1 ما هو إذن دور المواصفات العالمية لجودة البيئة في استدامة التنمية ؟
- 2 ما هي دواعي ظهور هذه المواصفات؟ ما هي الآلية التي تعمل وفقها لتحقيق المرغوب ؟
- 3 ما هو الرابط بين مواصفات جودة البيئة والتنمية المستدامة؟

أهمية البحث:

و تكمن في إلزام المنظمات بتنفيذ متطلبات الجودة البيئية (ISO14000)، الأمر الذي يؤدي إلى حفظ الموارد البيئية من جهة وجعل المنظمات قادرة على الولوج إلى الأسواق التجارية العالمية من جهة أخرى، لأن منتجاتها تصبح قابلة للتسويق عالمياً، و هو ما يسمح لها بالاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية لاقتصاديات الحجم نتيجة لتوسع السوق الذي يسمح بمزيد من النمو الذي هو ضروري لاستدامة التنمية

أهداف البحث:

توضيح العلاقة بين التنمية المستدامة التي تتطلب المحافظة على الموارد و البيئة، و بين أهداف مواصفات جودة البيئة التي تهدف إلى تخفيض العيوب البيئية الناتجة عن الإنتاج والمنتجات إلى أدنى مستوى بما يعني أيضاً تقليل التلوث المؤثر على استدامة التنمية سواء من حيث استدامة الموارد أو تقليل الانعكاسات الجانبية للتنمية على رفاهية الناس التي هي غاية التنمية المستدامة.

وللإجابة على الأسئلة السابقة وتوضيح الأهداف المشار إليها أعلاه، سنتطرق إلى:

1- الجودة:

لقد أصبحت المنظمات على اختلاف أنواعها تهتم بشكل متزايد بتحقيق الأداء البيئي ورقابته عن طريق رقابة أثر نشاطها وسلعها أو خدماتها على البيئة. فقد توصل أصحاب المنظمات الصناعية إلى أنه لكي تبقى مؤسساتهم في سوق العمل، يجب أن يضمنوا الاعتبارات البيئية في إستراتيجية العمل وفي خططهم طويلة المدى.

لذلك كان على المنظمات أن تنشئ وتنفذ الإدارة البيئية سواء من ناحية التخطيط أو التنظيم أو التقييم وأدواته، حيث يسير العالم حالياً قدماً في عمليات التتميط وإجراءات الحصول على الجودة على المستويين المحلي والدولي. فقد أقرت الهيئة الدولية للمواصفات* (ISO) حالياً تنميطاً لنظام التحكم البيئي ونظم المراجعة وعدد آخر من أدوات التقييم.

و كانت بداية استخدام هذه المقاييس على أساس تطوعي إلا أنه حالياً يؤثر بدرجة كبيرة على الشركات التي ترغب في التعامل في السوق الدولي، وأصبح شرطاً للتعامل مع معظم البنوك المحلية والعالمية، وكذلك شركات التأمين، بحيث يكون تطبيق نظم الإدارة البيئية (EMS) يتوافق مع متطلبات اتفاقيات التجارة الدولية، بما فيها مواصفات ومعايير طورت على المستويات المحلية والأوروبية والتي تؤثر بدرجة كبيرة على الصناعات عالمياً¹.

بذلك نستطيع القول أن جودة البيئة أصبحت من أهم المواصفات على الإطلاق، ليس فقط للمحافظة على الموارد ولكن لتجنب كل ما من

* أنشئت سنة 1947 بجنيف، تهدف إلى المساعدة على تطوير التقييس، والنشاطات المرتبطة به في العالم بهدف تسهيل تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتطوير التعاون في المجالات العلمية والفكرية والتقنية والاقتصادية بالنسبة للمنظوين تحتها.

1. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 199-200.

شأنه أن يقلل أو يضعف من أثر التنمية على رفاهية البشر، فما هو المقصود بالجودة ؟ وما المقصود بإدارة الجودة الشاملة؟ و ما هي مواصفات البيئة الجيدة؟ وما هي فوائد وغايات تطبيق هذه المواصفات؟

1-1- تعريف الجودة:

مفهوم شائك ومعقد إلا أنه كمصطلح يرتبط بسلعة أو خدمة معينة ويتدرج بين المستويات المختلفة صعوداً ونزولاً.

يعرفها Heizer على أنها القدرة للمنتج أو الخدمة لمقابلة احتياجات المستهلك. وتعرف أيضاً على أنها: مجموعة المواصفات والخصائص لمنتج أو خدمة، والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية. كما تعرف أيضاً بأنها: درجة تطابق خصائص المنتج أو الخدمة مع المتطلبات الموضوعية لذلك المنتج، متضمناً المعولية، الصيانة و سلامة الاستخدام¹. أما J. Juran فقد حدد مفهوم جودة المنتج على أنها مطابقة المنتج للاستعمال fitness for use. ويعرفها عمر وصفي عقيلي على أنها: إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة، تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، وذلك من خلال مقاييس موضوعية سلفاً لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز فيهما².

1-2- مفهوم إدارة الجودة الشاملة: لقد عرف معهد المقاييس البريطاني الجودة الشاملة بأنها: فلسفة إدارية تشمل كافة نشاطات المنظمة، من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع، وتحقيق أهداف المنظمة بأكفأ الطرق وأقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الأمثل لطاقت جميع العاملين بدافع مستمر للتطوير

1. د مؤيد عبد الحسين الفضل و د يوسف حليم الطائي: إدارة الجودة الشاملة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004 ص23.

2. عمر وصفي عقيلي: المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2001، ص 17

وإن التوجه نحو قيام إدارة الجودة الشاملة، ينبغي أن يكون من خلال اعتماد أنظمة ومواصفات ومقاييس محددة عالميًا، وهذه الأنظمة تختص بها منظمات دولية متخصصة بموضوع الجودة والمقاييس المرتبطة بها. وأبرز هذه المنظمات، منظمة (ISO) التي أصدرت سنة 1987 ما يسمى سلسلة مواصفات أنظمة إدارة الجودة (QMS). وتعد هذه المواصفات جواز سفر للبضائع المحلية التي تتلمس طريقها نحو التصدير إلى الخارج¹. وتتعلق مواصفات الإيزو بالجوانب الإدارية والاقتصادية أكثر من تعلقها بجودة المنتج، وتبحث في كفاءة النظام ومدى التطور الذي يحققه، ويمكن أن تكون صالحة لمنظمات مختلفة.

المواصفة أو المعيار *la norme* هي عبارة عن وثيقة مكتوبة تحتوي على وصف دقيق للمادة أو السلعة سواء كانت أولية أو وسيلة أو منتج نهائي من أجل أن تكون صالحة للاستعمال، وما يؤدي إلى تلبية الأغراض التي وضعت من أجلها.

التوصيف أو التقييس *la normalisation* : هو نشاط خاص يهدف إلى المساهمة في حلول تطبيقية متكررة لقضايا ناتجة عن العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، من أجل الوصول إلى التدرج الأمثل ضمن نسق محدد. ويتمظهر التقييس في تحسين ونشر وتطبيق المواصفات. ويتوج التقييس بمنح شهادة، هي عبارة عن رسالة مختصرة موجهة للزبون بهدف إعطائه الثقة والإشهاد على أن المنتج أو المنتجات موافقة للمقاييس، وضمن المنافسة المشروعة. ويهدف التقييس بشكل عام إلى مطابقة أصناف المنتجات وأمثلة استغلال الموارد و توحيد اللغة التقنية و الاقتصادية والتزود بالمعطيات التقنية الضرورية لتحسين الصناعية والتجارية وحماية البيئة والصحة وضمن أمن السلع والأفراد. وبذلك فإن فوائد التقييس تتمثل:

1. د مؤيد عبد الحسين الفضل و د يوسف حجيم الطائي: مرجع سابق 2004 ص 269.

1- بالنسبة للمستهلك في: تسهيل المقارنة والاختيار على أسس علمية، تلبية احتياجاته وسد الوظائف الناقصة للمنتج والاستفادة من ضمان الجودة، القانونية، الأمان و التماثلية.

2- بالنسبة للمنتج في: الإنتاج حسب خطط وبرامج معدة ومعترف بها مسبقاً، الإنتاج الواسع بهدف ضمان جودة المنتج. تحسين الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتدنية المخزون الميت.

3- بالنسبة للاقتصاد في: الاقتصاد في الجهود والموارد، تحديد العقوبات التقنية أثناء التبادل التجاري بين الدول، والقضاء عليها، زيادة تنافسية المؤسسة على المستويين المحلي والدولي، تسهيل التعاون التكنولوجي الدولي و مواجهة المنافسة غير المشروعة¹.

1-3- متطلبات نظام إدارة الجودة: تتكون هذه المتطلبات من:

- 1 مجال التطبيق: حيث يطبق هذا المعيار في أي منظمة ترغب في ذلك
- 2 المرجع المعياري.
- 3 التعريف والمصطلحات.
- 4 نظام إدارة الجودة: متطلبات التوزيع كدليل للجودة، سياسة وأهداف الجودة والإجراءات المطلوب توثيقها والوثائق والسجلات اللازمة.
- 5 مسؤوليات الإدارة: التزام الإدارة بوضع سياسة وأهداف الجودة.
- 6 إدارة الموارد: من حيث تأمينها وخاصة البشرية منها.
- 7 تحقيق الخدمة: تحديد طرق التحقيق والمراقبة والفحص للتأكد من مطابقة الخدمة، و تحديد متطلبات التغذية العكسية، والتصميم والتطوير وضبط أجهزة القياس.
- 8 القياس والتحليل والتحسين: قياس وتحليل رضا العملاء والموردين².

1. أنظر : Guide De La Qualité, du contrôle de la qualité et de la normalisation, édition G.A.I (grand Alger Livres) 2005p9
2. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004 ص 314

1-4- إدارة الجودة الشاملة ومنع التلوث:

إن الهدف الذي تسعى إدارة الجودة الشاملة إلى تحقيقه، هو أن يكون هناك صفر من العيوب، بالنسبة للمنتج ذاته ودرجة إشباعه لرغبات العميل، بما يعني عدم وجود انعكاسات سلبية للمنتج على حياته. وبما أن إدارة الجودة الشاملة تعمل في مجال التصنيع فإن منع التلوث يعمل ضمن المسائل المتزايدة للجودة والاهتمام ضمن المنظمات.

2- البيئة

2-1- تعريف البيئة:

لقد أورد إعلان ستوكهولم تعريفاً موجزاً للبيئة environment بأنها " كل شيء يحيط بالإنسان" ¹ every thing around the man. غير أن دراسة الكائنات الطبيعية، الحية منها والجمدة، في علاقاتها مع بعضها البعض يطلق علم البيئة. كما عرفت المنظمة العالمية للتقييس (ISO) البيئة بأنها: الأوساط المحيطة بالمنظمة، والتي تشمل الهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية والنبات والحيوان والإنسان وتداخلات هذه العناصر. وتمتد الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي ².

2-1-1- تعريف علم البيئة:

هو مصطلح اقترحه العالم الألماني Ernst Haeckel سنة 1869 ليعني به علاقة الكائنات الحية مع المكونات العضوية وغير العضوية في البيئة. وهو العلم الذي يدرس الكائن الحي في منزله أو مكان معيشته، وهو واحد من العلوم الحديثة نسبياً، حيث أنه تطور خلال القرن العشرين. غير أن التعريف المتفق عليه بين معظم العلماء هو أن: علم البيئة هو دراسة الكائن الحي في مكانه الطبيعي. ويهدف كما قال

1. نادية حمدي صالح: مرجع سابق ص5.

2. رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والأيزو 14000، دار الرضا للنشر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى 2001 ص27.

Billings سنة 1970 إلى محاولة فهم العلاقات بين الحيوانات والنباتات والمحيط الذي تعيش به¹.

2-2- مكونات البيئة:

يمكن تقسيم مكونات البيئة التي يعيش فيها الإنسان مؤثراً ومتأثراً إلى:

أ- مكونات غير حية: وتتمثل في: المواد اللاعضوية: مثل الغازات والمعادن وبقية العناصر الطبيعية بما فيها الماء الذي يشكل الحجم الأكبر للنظم البيئية. المواد العضوية: مثل البروتينات و الكربوهيدرات والدهون والفيتامينات والأحماض الأمية².

ب- مكونات حية: وتشمل المكونات الحية جميع الكائنات الموجودة ضمن النظام البيئي المعني بالدراسة من حيوانات ونباتات وكائنات حية دقيقة، وتقسم إلى:

1- كائنات ذاتية التغذية: وهي التي تستطيع صنع غذائها بنفسها، وتشمل النباتات الخضراء وبعض أنواع البكتيريا التي لها القدرة على استغلال الطاقة الكيميائية، في حين أن النباتات الخضراء لها القدرة على استغلال الطاقة الضوئية، وتعرف هذه الكائنات أيضاً بالكائنات المنتجة Producers وتشمل جميع النباتات التي لها القابلية على عملية التركيب الضوئي³.

2- كائنات غير ذاتية التغذية Consumers : وتعتمد هذه الكائنات بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الكائنات المنتجة، فهي إذن غير

1. د حسين علي السعدي: أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2006 ص18.

2. د علياء حاتوغ و بوران محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية الثانية 2003 ص 22.

3. حسين علي السعدي، مرجع سابق ص 32.

قادرة على إنتاج احتياجاتها الغذائية الأساسية، وتشمل كل من: آكلات الأعشاب، آكلات اللحوم، آكلات اللحوم والأعشاب، المحلات¹.

2-3- أنواع النظم البيئية:

تقسم النظم البيئية على أساس المكونات الحية وغير الحية إلى: نظم بيئية طبيعية (متكاملة): وتعرف أيضاً باسم النظم المفتوحة، وهي التي تحتوي على جميع المكونات الأساسية الأولية المذكورة، ونظم بيئية غير متكاملة: وتعرف أيضاً باسم النظم المغلقة، وهي التي تفتقر إلى واحدٍ أو أكثر من المكونات الأساسية السابقة.

2-4- قوانين البيئة: لم يتوصل الإنسان بعد إلى كشف وجود أشكال أخرى للحياة في أي مكان آخر غير الأرض التي تجري كل المظاهر الطبيعية على سطحها بانتظام ودقة متناهية وفقاً لثلاثة قوانين طبيعية تعرف باسم القوانين الإيكولوجية، وهي:

1 قانون الاعتماد المتبادل: وينص على اعتماد الكائنات الموجودة في الأرض على بعضها البعض في علاقة توصف بالآكل والمأكول

2 قانون ثبات النظم البيئية: وتعني كلمة نظام بيئي النباتات والحيوانات التي تعيش على الأرض وفي الماء وتفاعلاتها مع بعضها البعض، مع المواد الموجودة في الماء والهواء والتربة. وتتميز النظم البيئية بالاستمرارية والتوازن وديمومة التغير من صورة لأخرى، حيث يهيئ كل نظام بيئي الظروف لنظام بيئي لاحق. إذ عند تغير مكون أو أكثر من مكونات نظام بيئي، ينتقل من صورة من الاتزان إلى صورة أخرى²

3 قانون محدودية الموارد: تمثل مكونات البيئة موارد متاحة للإنسان يستخدمها لاستمرار حياته، وللقيام بنشاطاته العملية والاقتصادية

1. علياء حاتوغ و بوران محمد حمدان أبو دية، مرجع سابق، ص24-26.
2. د راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004 ص24-26.

المختلفة. ويمكن تصنيف موارد البيئة تبعاً لمدى استمرار توافرها، إلى ثلاثة أصناف هي: موارد دائمة، موارد متجددة وموارد غير متجددة¹.

و بذلك فإن استمرارية النمو تعتمد بشكل وثيق باستمرار الموارد، الأمر الذي يتطلب المحافظة على الروابط التي تربط مكونات البيئة بعضها ببعض، بالشكل الذي نحافظ فيه على السلاسل الغذائية لمكونات النظام البيئي، وهي سلاسل يمكن تحطيمها من خلال الإخلال بتلك الروابط.

2-5- إدارة البيئة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة:

ذاع مفهوم الإدارة البيئية أو إدارة البيئة وانتشر مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. وتعد الإدارة البيئية خطوة أولى على سلم الوصول إلى التنمية المستدامة. فما المقصود بالإدارة البيئية أو إدارة البيئة؟

2-5-1- تعريف إدارة البيئة:

تنوعت وتعددت تعاريف إدارة البيئة بالشكل الذي تظهره التعاريف التالية:

الإدارة البيئية هي ما يقرر من سياسات، وما يوضع من خطط لاستخدام الموارد الطبيعية ورفع كفاءة الكوادر البشرية. وعرفتها الأمم المتحدة على أنها: وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمشروع الصناعي، وعلى أن تتضمن جميع المراحل الإنتاجية بدءاً من الحصول المواد الأولية ووصولاً إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به².

1. د نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، عدد 11، أكتوبر 2000 ص22-24.
2. رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص28.

وبذلك فإن الإدارة البيئية تتحقق من خلال التعرف الصحيح على الموارد المتاحة، والتخطيط السليم لاستغلالها مع الترشيح في استهلاك الموارد الطبيعية للدولة والحفاظ على صحة أفراد المجتمع في جميع الأعمار الذكور والإناث¹

2-5-2- أبعاد إدارة البيئة: وتتمثل في:

1- البعد البيئي: فالإنسان كائن بيولوجي، يرتبط بعناصر الطبيعة ويعمل على تحقيق رغباته المتعددة، فيأخذ من الطبيعة الموارد من أجل الاستهلاك والإنتاج، ويقذف إليها النفايات الصناعية والبشرية. لذلك يجب تنظيم العملية.

2- البعد الاقتصادي: وتتمثل أهدافه في: حصر موارد المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية ومحاولة استخدامها بصورة مثلى بهدف إشباع حاجاته، ورفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج.

3- البعد الإنساني: ويضم حقوق حماية البيئة وعلاقة ذلك بتأمين الحاجات والمستلزمات الإنسانية.

4- البعد الاجتماعي: ويضم نظام القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي يعتنقها مجتمع ما ومدى إمكانية ربطها وتوجيهها لحماية البيئة ونظافتها².

2-5-3- جودة البيئة:

تعني إنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وفقاً للمواصفات الدولية المتعلقة بنظم الإدارة والمراجعة البيئيتين، بهدف إرضاء حاجات المستهلكين البيئيين ومتطلباتهم وتوقعاتهم.

1. د سامية جلال الأسعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ج م ع، 2005، ص3.
2. رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص34.

إن تصميم نظام للجودة البيئية واستخدامه ينبغي أن يترافق مع الإقلال من تكاليف الجودة البيئية والتقليل من التغيرات في تقويم السلعة أو الخدمة وأن يؤدي إلى التقليل من المخاطر الناتجة عن عيوب السلعة والخدمة ومن الشكاوي البيئية ويحسن المركز التنافسي للمنظمة في الأسواق و يحقق لها أكبر كمية من الأرباح.

2-6- الإدارة المستدامة للنظم البيئية:

يتقابل الاستعمال المستدام للنظم البيئية مع استغلال عدد من الأفكار المترابطة والمتداخلة واعتناقها حتى تضمن المحافظة على النظم الإنتاجية للنظم البيئية الأخرى واستعمال النظم البيئية بأسلوب وطريقة يحفظان الأسلوب المستقبلي لها بشكل مفتوح، والمحافظة على مجموع النظم ومنع هدر الموارد المكتسبة نتيجة المحافظة على النظم البيئية الأخرى.

و إذا كانت حدود النمو الحالية تختلف عن الحدود التي تفرضها الموارد الطبيعية، فإن هذه الحدود تنجم عن ندرة ما يسمى بالنظم البيئية التي يمكنها استيعاب النفايات بشكل آمن. وبالتالي باتت الإدارة البيئية تلعب دوراً استراتيجياً متزايداً في اتخاذ القرارات في المنظمة.

2-7- معايير نظام إدارة البيئة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور عدد من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية (BS7750 في إنجلترا و NSF110 في الولايات المتحدة الأميركية EMAS في الاتحاد الأوروبي) تلتها المواصفات القياسية العالمية 14000 التي هي سلسلة من المعايير البيئية المطورة من قبل منظمة ISO ، وهي تتضمن نظم الإدارة البيئية والمراجعة البيئية بما فيها المبادئ و الإجراءات ومؤهلات المراجعين والأداء البيئي وتحليل دورة الحياة والعلاقة البيئية والجوانب البيئية في معايير السلسلة.

و هي مقاييس مشابهة لمقاييس نظام تسيير الجودة، تستخدم عند نفس المنظمات سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ومهما كان منتجها وفي كل قطاعات النشاط، عامة، خاصة أو مختلطة، تجارية كانت أم إدارة عامة أو دائرة حكومية . ويعالج المعيار أو المواصفة ISO14000، الذي يحتوي على المتطلبات التي يمكن أن تراجع بشكل موضوعي أهداف الشهادة أو التسجيل أو التصريح الذاتي، في المقام الأول الإدارة البيئية أي ما يوجب أن تحققه المؤسسة من أجل تحقيق التخفيض إلى أدنى مستوى من التأثيرات المدمرة لنشاطاتها على البيئة، من أجل تحسين فاعلية البيئة باستمرار.

فهي مواصفات عالمية تستعمل من أجل وصف أنماط وطرق تسيير البيئة بالإضافة إلى المقاييس الأخرى المرتبطة بالجانب التقني. ومن المهم إيضاح أن المواصفة ISO14000 تعني تطبيق نظام المطابقة ولا تعني تحديد منهاج معين للأداء البيئي، وأن المواصفة ISO14001 ما هي إلا الخطوة الأهم على طريق المواصفة ISO14000 التي قد تنشئ قيود غير تعريفية على قواعد التجارة العالمية، حيث يتوقع أن يتم حرمان المنظمات التي لا تقبل طوعية تحقيق متطلبات الحصول على شهادة الالتزام بهذه المواصفة من المتاجرة مع المنظمات الحاصلة عليها.

ولذلك هناك مقاييس موجهة لتقديم الشهادة وأخرى لرسم الطرق المنهجية الواجب إتباعها للوصول إلى الأهداف. وصنف آخر يستعمل للتوجيه العملي، ويهدف إلى تسهيل أخذ البيئة بعين الاعتبار في المدخل الخاص بالمراجعة. ومجموع المقاييس ما هي في الواقع إلا أدوات تهدف إلى التوفيق داخل المنظمات فيما يتعلق بالتسيير البيئي وفق نظام الإدارة البيئية ISO14000 الذي يتضمن العديد من المواصفات.

2-7-1-العوامل المؤثرة في ظهور سلسلة المواصفات الدولية 14000

تعرف المواصفات ISO14000 باسم سلسلة المواصفات البيئية أو مواصفات إدارة الجودة البيئية، و تمثل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة للتقييم والتحكم في تأثير نشاطها الإنتاجي والخدمي

على البيئة، ويسمح لها، عالميًا، بالولوج إلى الأسواق العالمية والتبادل التجاري الدولي ومحليًا، بالمحافظة على قدرتها التنافسية وذلك بطرد غير الحاصلين على الشهادة من سوق المنافسة، و تعالج في المقام الأول الإدارة البيئية أي ما تتجزه المنظمة من أجل أن تخفض إلى أقصى الحدود من التأثير التدميري لنشاطاتها على البيئة، و من أجل التحسين المستمر لأدائها البيئي¹، فهي إذن تهدف إلى تسيير مؤسسات أكثر فاعلية و ممر دودية بيئيًا.

واقترح الوسائل المفيدة والقابلة للاستعمال من أجل تحقيق ذلك، وهي من ثمار مؤتمر ريودي جانيري رو 1992 حول البيئة والتنمية، الذي يعد نقطة تحول مهمة في الاهتمام بالبيئة لبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية على مستوى العالم، و الذي تم على إثره قيام المنظمة العالمية للتقييس بإصدار سلسلة المواصفات الخاصة بالبيئة ISO14000 عام 1996 وذلك من أجل تحسين الأداء البيئي وتسهيل التبادل التجاري، و قد تم بناء فقرات هذه المواصفة على أساس مبادئ وقيم إدارة الجودة الشاملة، وعلى أساس سلسلة المواصفات ISO9000، وأهم العوامل المؤثرة في ظهورها²:

1 - التنمية المستدامة: لقد حفز ظهور مصطلح التنمية المستدامة سنة 1987 غرفة التجارة الدولية عام 1991 لأن تطلق ميثاق العمل للتنمية المستدامة، الذي تضمن 16 مبدأ يعنى بإدارة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ثم وجاء مؤتمر ريو دي جانييرو 1992 ليشكل إضافة نوعية لدعم الجهود الرامية لحماية البيئة، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال غير الحكومية للتفكير جديًا باتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من أثر الخطر البيئي، فكانت نتيجة ذلك إطلاق سلسلة ISO14000.

1. أنظر: Guide De La Qualité, du contrôle de la qualité et de la normalisation, édition G.A.I (grand Alger Livres) 2005p19-26

2. د محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2002 ص 219.

2 - سلسلة المواصفات الدولية ISO9000: فقد كان للنجاح الذي حققته سلسلة المواصفات الدولية ISO9000 والخاصة بأنظمة إدارة الجودة QMS والصادرة عام 1987، المتبنية من طرف القطاع الصناعي والخدمي، الخاص والحكومي على امتداد العالم وتحولها إلى أحد المستلزمات الرئيسية للممارسة العمل التجاري على الصعيد المحلي والعالمي، كان أحد العوامل المؤثرة في تبني منظمة ISO لمواصفات مشابهة للمواصفات السابقة وتهتم بالشأن البيئي.

3 - انتشار المواصفات الوطنية والإقليمية: إن عدم تماثل أنظمة الإدارة البيئية في الدول المختلفة وتناقضها أحياناً، قد خلق عوائق تجارية عجلت بضرورة إيجاد مواصفات دولية تتغلب على الحواجز التجارية وغير الجمركية وتحظى بقبول عالمي بما يحقق حرية التجارة وحماية البيئة في نفس الوقت، وهو مسعى كان لمنظمة التجارة العالمية من خلال اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة دور فاعل فيه.

4 - تطور الوعي البيئي: حيث أسهم تطور الوعي البيئي للمجتمعات الحديثة بقدرتها على تشكيل جماعات بيئية ضاغطة على المنظمات الصناعية والخدمية ودفعها لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث وحماية البيئة، فأدركت تلك المنظمات أن تبني مواصفات دولية لأنظمة الإدارة البيئية سيمكنها من التوافق مع التشريعات والتعليمات البيئية.

5 - تطور التشريعات البيئية: لقد كان من نتائج مؤتمر ستوكهولم للبيئة عام 1972 أن شهدت التشريعات البيئية تطوراً ملحوظاً، فانعكس ذلك على زيادة القوانين البيئية ومجالس البيئة والتطبيق الصارم للغرامات بحق المخالفين. وظهر مفهوم مسؤولية المدير والموظف عن الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة التي تقع تحت مسؤولياتهم. فأسهم ذلك في خلق مناخ قانوني حازم دفع باتجاه ظهور مواصفات دولية لإدارة البيئة.

6 - ظهور مشاكل البيئة العالمية: إن التحديات العالمية النطاق مثل تلوث البيئة وتآكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري وغيرها، تتطلب حلولاً عالمية تسهم المواصفات الدولية بتوفير المناخ المناسب لها.

2-7-2-أهم مواصفات النظام البيئي:

وتتكون عناصر ومفردات الموصفة الخاصة بالبيئة ISO14000 من مجموعتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بالمنظمة والثانية تتعلق بالمنتج. وتتمثل مجمل المواصفات المشكلة للنظام في¹:

1- مواصفات تتعلق بالمنظمة : و تشمل :

- أ- مواصفات نظام تسيير البيئة
- ب- مواصفات المراجعة البيئية
- ج- مواصفات تقويم الأداء البيئي
- د- مواصفات المصطلحات والتعاريف

2-مواصفات تتعلق بالمنتج: وتغطي هذه المواصفات مجالات تقييم دورة الحياة والملصقات البيئية وكيفية تضمين الجوانب البيئية في مواصفات المنتج وتضم:

- أ- مواصفات الملصقات البيئية.
- ب- مواصفات تقييم دورة الحياة

2-7-3-متطلبات مواصفات نظام الإدارة البيئية:

وتتمثل متطلبات إنشاء نظام الإدارة البيئية الذي تتضمنه الموصفة ISO14001 فيما يلي:

- أ- متطلبات عامة: بحيث يجب أن تؤسس المنظمة وتحافظ على نظام الإدارة البيئية.
- ب- السياسة البيئية: حيث يجب أن تحدد الإدارة العليا سياسة بيئية للمنظمة، ويجب أن تضمن أنها مناسبة لطبيعة وحجم الآثار البيئية لأنشطتها، ومنتجاتها وخدماتها¹.

1. د محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق ص 215-219.

ج- التخطيط: ويتضمن تحديدا لجوانب البيئية لنشاط المنظمة والمتطلبات القانونية الأهداف الغايات و برامج الإدارة البيئية
د- التطبيق والتنفيذ: ويتضمن الهيكل والمسؤولية، التدريب والوعي والمهارات، الاتصال بين المستويات والوظائف.
هـ الفحص والعمل التصحيحي: ويتضمن ذلك:

- القياس ومتابعة الخصائص المميزة لعملياتها وأنشطتها.
- مدى تطابق الإجراءات التصحيحية والوقائية
- سجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي التي يجب الاحتفاظ بها، والتي حددت المواصفة 14001 أهمها².
- مراجعة نظام الإدارة البيئية أجل التأكد من توافق نظام الإدارة البيئية مع متطلبات المواصفات العالمية وتنفيذ هذا النظام والمحافظة عليه بشكل واضح وتوضيح نتائج التدقيق إلى الإدارة العليا.
- و- المراجعة الإدارية: من أجل ضمان نظام الإدارة البيئية ملاءمته المستمرة وكفايته وفاعليته، والمطابقة المستمرة بإعتبار أن الهدف الرئيسي لمقاييس الجودة البيئية هو تحقيق حماية البيئية وتحسينها المستمر، والذي عُد على أنه عملية تعزيز نظام الإدارة البيئية لتحقيق التحسينات في الأداء البيئي الكلي بما يتفق والسياسة البيئية للشركة.

و يتحقق التحسين المستمر من خلال التقويم المتواصل لأداء نظام الإدارة البيئية إزاء سياسات وأهداف وغايات بيئية من أجل تحديد فرص التحسين، و تتطلب عملية التحسين المستمر تفاعل ثلاثة عمليات رئيسية هي مراجعة الإدارة ونظام التدقيق وأعمال التصحيح.

1. د نادية حمدي صالح، مرجع سابق، ص210.
2. د محمد عبد الوهاب العزاوي، مرجع سابق، ص 210.

2-7-4- فوائد الحصول على شهادة التسجيل : و تتمثل في :

- 1 - تحسين كفاءة عملية الإنتاج: إذ يؤدي المدخل النظامي لإدارة الإنتاج إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال: الحصول على أفضل المواد الأولية وتقليل التأثيرات السلبية وهدر الطاقة.
- 2 - تحسين الأداء البيئي: عن طريق: تقليل معدل الانبعاث وتقليل كمية النفايات.
- 3 - تعزيز الميزة التنافسية في السوق العالمية، باعتبار مواصفات الجودة (بما فيها الجودة البيئية) أصبحت مطلباً أساسياً للولوج إلى الأسواق العالمية.
- 4 - تعزيز التوافق مع التشريعات والتعليمات وتقليل التكاليف الناتجة عن مخالفة التشريعات، والمتمثلة في تكاليف التدقيقات والغرامات.
- 5 - الحصول على حوافز من السلطات المعنية: كالنقش الأقل تكراراً لتسهيل منح التصاريح الصناعية، وتخفيف الغرامات والعقوبات ومتطلبات أقل صرامة.
- 6 - تساعد في معالجة المنازعات القضائية الدولية ذات البعد البيئي.
- 7 - تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام مجتمعها في مجال حماية المستهلك والبيئة.
- 8 - منع التلوث وحماية البيئة عن طريق التنمية المستدامة يشكل الادخار الحقيقي غير المرئي الذي تسهم به المواصفة.
- 9 - تسهم في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة من خلال توفيرها للأسس الداعمة لتلك الجهود
- 10 - الاستفادة من مراجعة الإدارة لأنظمة إدارة الجودة والبيئة داخليا كآلية إدارية متميزة تسهم في التحسين المستمر لأداء المنظمة.

3- التنمية المستدامة :

لقد استعمل اقتصاديو البيئة مصطلح الاستمرارية أو التواصل في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى¹، ويقتضي الحفاظ على التوازن البيئي أن يكون هناك توازنًا بين الإنتاج والاستهلاك والتحلل داخل النظام²، و يقصد بتوازن البيئة ارتباط مكوناتها بدورات تضمن بقاءها واستمرار وجودها بالنسب التي وجدت عليها. لذلك أنبنى مفهوم التنمية المستدامة على التوازن فعرفت التنمية المستدامة على أنها:

3-1- تعريف التنمية المستدامة:

تعرف على أنها: التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم³. فهي عملية تغيير يتم من خلالها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتطوير التكنولوجي الملائم، وتغيير المؤسسات بما يحقق والانسجام والتفاعل، ويعزز القدرات الحالية والمستقبلية لتلبية طموحات واحتياجات الإنسان - دون إلحاق الضرر بالبيئة- وذلك للأجيال الحالية والأجيال المقبلة⁴. وقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائعاً على يد اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، والذي وافقت عليه الأمم المتحدة سنة 1987، وجعلته سياسة رسمية واعتبرته بمثابة النواة الأساسية التي يجب أن تتشكل حولها السياسات الخاصة بمشاكل البيئة.

1. Michael P. Todaro، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: د محمد حسن حسني و محمود حامد محمود بد الرزاق، دار المريح للنشر، الرياض السعودية 2006 ص446.

2. د علياء حاتوغ و بوران محمد حمدان أبو دية، مرجع سابق، ص31.

3. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية الأولى 2003، ص185.

4. د عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002 ص101.

3-2- أبعاد التنمية المستدامة :

يعتبر مفهوم التنمية بشكل عام من بين المفاهيم الأكثر تعقيداً وتشابكاً غموضاً، بحيث كلما زاد إدراكنا للمفهوم كلما أصبح أوسع وأكثر تعقيداً. ويزداد الأمر إذا ما تعلق الأمر بمفهوم التنمية المستدامة، الذي يتأثر بعدد لا نهائي من المتغيرات. غير أن المختصين في شؤون التنمية يدمجون هذه المتغيرات في ثلاثة محاور سمي كل منها بعداً للتنمية المستدامة، و هذه الأبعاد هي :

1 - البعد الاقتصادي: لقد اتسع نموذج النمو الذي عرفه الاقتصاد العالمي منذ آدم سميث مرة أخرى لكي يشمل على مفهوم التنمية المستدامة الذي تجسد فيه الاهتمام بموضوع البيئة، الذي أصبح من اهتمامات الدول الصناعية بعد أن حققت الأهداف الاقتصادية الرئيسية، وأصبحت تبحث عن خيارات مستدامة من أجل تعظيم الرفاهية من الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية والثقافية أو زيادته لضمان استدامة الدخل والعدالة بين الأجيال ومواجهة الاحتياجات الأساسية وحماية الفقراء¹. ويرى الاقتصاديون أن طريق التنمية يكون مستداماً فقط إذا كان المخزون من الأصول الرأسمالية يظل ثابتاً أو يرتفع مع الزمن²

2 - البعد الاجتماعي: تلعب العناصر الاجتماعية في التنمية المستدامة دوراً لا يقل أهمية من العناصر الاقتصادية والتقنية والبيئية. إعطاء الأهمية للبشر في التنمية يؤدي إلى تحسين التنظيم الاجتماعي ويزيد من رأس المال.

3 - البعد البيئي: فالنشاط الاقتصادي البشري هو نظام فرعي يعمل داخل نظام ايكولوجي أكبر ولكنه محدود، و أن الاخلال بالنظام

1. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1993 ص16.

2. Michael P. Todaro، مرجع سابق، 2006 ص446.

الايكولوجي(كالاستنزاف والتلوث) يضر فيما بعد بالنظم التي تدعم الحياة وتبقي على النشاط الاقتصادي، الذي أدى التوسع فيه إلى زيادة الاستخدام من الموارد الطبيعية وزيادة إنتاج النفايات، فبدأ تجاوز حدود النظام الايكولوجي فيما يتعلق بإنتاج أو إعادة إنتاج الموارد وتجاوز الحدود أيضاً لقدرة النظام البيئي على التخلص من النفايات. فقرعت أجراس الخطر وأصبح الإيكولوجيون يضطلعون بدور أكبر في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمشاركة المتزايدة في تصميم مشروعات التنمية وتنفيذها. لكن التحدي الذي يواجهه الأيكولوجيون هو تحديد أفضل السبل للقياس والتنبيه بما يحدث للنظام الطبيعي المعني عند ما تحدث التنمية¹.

3-3- مبادئها: تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق المبادئ التالية:

- 1 -التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات.
- 2 -استخدام مصادر النمو الاقتصادي المستدام ضمن حدود قدرة النظام البيئي على إعادة إنتاجها وامتصاص مخلفاتها.
- 3 -التوازن البيئي واحترام التنوع والتعددية.
- 4 -التطوير التكنولوجي الملائم ونقل التكنولوجيا النظيفة.
- 5 -التوفيق بين حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك لضمان المساواة والعدالة والإنصاف داخل الجيل الواحد وفيما بين الأجيال، في الفرص والقدرات الأساسية.
- 6 -كفالة التواصل في جميع قطاعات الاقتصاد والسياسة الوطنية والإقليمية والعالمية.
- 7 -ضرورة الاستثمار في التنمية البشرية².

1. د عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص105.

2. د عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص110.

3-4- العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة :

لقد احتل الجدل حول العلاقة بين التنمية والبيئة مكانة هامة محلياً وإقليمياً ودولياً، ودار هذا الجدل حول حسابات المكاسب والخسارة، ومدى استمرار النمو في ظل تناقص الموارد، وقاد ذلك إلى أنه يجب على الدول المتقدمة أن تخفض مستوى معيشتها حتى يمكن للدول النامية أن تحصل على زيادة الموارد، لأن المشكلات التي خلفها النمو الاقتصادي أصبحت متعددة، الأمر الذي يستدعي إجراء بعض التعديلات في سلوكياتنا وتصرفاتنا، وهو ما دعا أشهر زعماء التشاؤمية Crispin Tiche إلى القول " نحن لا نحتاج فقط للتصرف بشكل مختلف بل للتفكير أيضاً بشكل مختلف، نحن نحتاج إلى إعادة صياغة مفرداتنا، ونحتاج لتغيير الثقافة، نحتاج إلى نظام قيمي يحفظ مبادئ الاستدامة عبر الأجيال، إذ ثمة سببان رئيسيان لعدم استدامة النمو هما :

1 - الاستنزاف المفرط للموارد المتجددة الذي يؤدي إلى استنفاد موارد العالم.

2 - التلوث العالمي للبيئة الذي يعد خطراً على بقاء الجنس البشري في حالة عدم اتخاذ إجراءات حاسمة لتقليل استهلاك الطاقة

و كان ذلك سبباً لظهور نظرية حدود النمو التي خلص أصحابها إلى أنه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية (زمن ظهور النظرية) في العوامل المحددة للنمو، والتي حددها Foster في: الموارد الطبيعية، السكان، الإنتاج الزراعي والغذاء، الإنتاج الصناعي والتكنولوجيا، التلوث، بلا تغيير فإن سيتم الوصول إلى أقصى حدود النمو فوق هذا الكوكب في وقتٍ ما خلال مائة عام على الأكثر (منذ ظهور النظرية)، وهي نتيجة لا يمكن تلافيها إلا إذا بدأنا على الفور في التخطيط لحالة توازن عالمي (استدامة الموارد).

حيث يستبدل بهدف النمو الذي تنبهر به الدول، هدف التوازن. ولن يتأتى ذلك إلا بوضع حدود للنمو حتى نحافظ على الموارد

المحدودة، المتجدد منها و غير المتجدد، من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية وتعمل على تنميتها¹.

وبذلك يمكن القول أن تحقيق استمرار التنمية رهن بتحقيق التوازن الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية ضمن الحدود التي تسمح باستمرار النظم.

3-4 - العلاقة بين التنمية المستدامة والمواصفات العالمية للبيئة:

من خلال ما تم التطرق إليه فيما يتعلق بمتطلبات مواصفات الإدارة البيئية نجد أنها تشكل نظاماً مستداماً متكاملًا لإدارة البيئة لأنها تزود المنظمات بوسائل فعالة لتحقيق الفوائد الاقتصادية التنافسية عن طريق الأخذ بعين الاعتبار حدود الكوكب. فالالتزام بتنفيذ المواصفات يعني تكوين المديرين الاستراتيجيين الذين يدركون الشبكة المترابطة داخليًا وخارجيًا التي يتأثر الكوكب نتيجة الإخلال بالعلاقة بين خيوطها، فيكون تصرفهم وفق جهود إنقاذ تنظيمي وليس جهود عمل خيري، مديرين مسيرين يدركون أن الخيارات الإستراتيجية في منظمات الأعمال ستتخذ بالمطابقة والانسجام مع العمليات التطويرية في الكوكب، والتي تتم وفقًا للمعايير المحددة مسبقًا.

بغرض الحفاظ على حجم النشاط الاقتصادي المحدد بحدود هذا الكوكب الصغير، الأمر الذي يتطلب إعادة تصميم العمليات الإنتاجية، وفق تكنولوجيا جديدة، وبحيث تكون أكثر كفاءة، وتخفيض كمية الموارد في السلع، وإعادة إنتاج، أو إعادة استعمال النفايات، وهو ما يقلل تكاليف المنظمات لأنها تحدد كيف تصنع السلع بشكل جيد وكيف تخدم الزبائن بشكل جيد، وهو ما يعد أفضل بكثير من كيفية تعدد السلع المنتجة والمباعة. مما يسمح بزيادة أرباحها، في الوقت نفسه تقليل المستنزف من الموارد.

1. د نهى الخطيب، مرجع سابق، ص 199-200.

خاتمة :

إذا كانت استدامة التنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموارد البيئية، رغم عدم كفاية ذلك لاستدامتها، فإنه تصبح المحافظة على الموارد و البيئة هي مساهمة في استدامة التنمية، وتصبح بذلك مواصفات الجودة البيئية هي أدوات مهمة لاستدامة التنمية لكونها تلزم منظمات الأعمال بالالتزام بالمتطلبات الأساسية للمواصفات البيئية التي تتضمن نظاماً محكماً للإدارة البيئية، يسمح بعمليات الإدارة وفقاً لمواصفات محددة مسبقاً، الأمر الذي يسمح بتصحيح الأخطاء بعد عملية المراجعة استناداً إلى تلك المواصفات. كما تحدد المنظمات كيف تصنع السلع بشكل جيد، وكيف تخدم الزبائن بشكل جيد؟ وهذا يعد أفضل بكثير من كيفية تعدد السلع المنتجة والمباعة لأنه يعتمد معيار النوعية وليس الكمية . وبذلك يكون لدينا نوعين من استراتيجيات القابلية للاستدامة هما:

1 - إستراتيجية الاستدامة المقادة بالسوق: وهي إستراتيجية تزود المنظمات بمنافع وفوائد تنافسية، عن طريق الاختلافات البيئية عن منافسيها، ويمكن التحكم فيها عن طريق مواصفات الجودة. ويمكن أن تحتوي واحداً أو أكثر من الأجزاء التالية: إعادة تصميم السلع بحيث تكون حساسة بيئياً، تطوير سلع جديدة حساسة بيئياً، الدخول إلى أسواق جديدة حساسة بيئياً، إعادة تصميم الغلاف بحيث يكون صديقاً للبيئة والتكامل بين الجهود البيئية ونشاطات الإعلان والترويج

2 - إستراتيجية الاستدامة المقادة بالعملية: وتصمم لتحسين التنافسية من خلال تخفيض التكاليف عن طريق التحسينات البيئية في العمليات الإنتاجية للمنظمة. وتدرك هذه الاستراتيجيات أن عملية التصنيع الكفؤ مفيدة اقتصادياً وبيئياً، لأنه يكون من المحتمل تخفيض التكاليف عن طريق توفير الطاقة، وحفظ ووقاية الموارد، وتخفيض التلوث والنفايات. وتتمثل هذه الاستراتيجيات في تحسين رقابة التلوث وتنظيم وترتيب الهدر والنفايات ونظم معالجة المياه واستعمال الموارد التي يعاد إنتاجها من مصادر داخلية

وخارجية. وإعادة إنتاج الخردة والسلع المعالجة من نشاطات التصنيع في المنظمة وإعادة تصميم عمليات الإنتاج بحيث تكون أقل تلويثاً، وأكثر كفاءة في استعمال الموارد والطاقة واستعمال مصادر الطاقة القابلة للتجدد.

وتشكل الإستراتيجيتان معاً حماية متكاملة للموارد سواء كان ذلك عن طريق الاستخدام الصديق للبيئة أو عن طريق المحافظة على البيئة بتخليصها من الانعكاسات السلبية لعمليات الإنتاج والاستهلاك.

المراجع :

1. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003.
2. مؤيد عبد الحسين الفضل و يوسف حليم الطائي، إدارة الجودة الشاملة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
3. عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2001.
4. محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة، وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
5. رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والأيزو 14000، دار الرضا للنشر، دمشق سوريا، الطبعة الأولى 2001.
6. حسين علي السعدي، أساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
7. علياء حاتوغ و بوران محمد حمدان أبو دية، علم البيئة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية الثانية 2003.
8. راتب السعود، الإنسان والبيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

9. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القارة، عدد 11، أكتوبر 2000.
10. سامية جلال الأسعد، الإدارة البيئية المتكاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ج م ع، 2005.
11. د محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2002.
12. Michael P. Todaro، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمد حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية 2006.
13. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية الأولى 2003.
14. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2002.
15. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1993.
16. Guide De La Qualité,du contrôle de la qualité et de la normalisation, edition G.A.l (grand Alger Livres) 2005 p9.

**الحاكمية كضرورة للتسيير الفعال
للمؤسسات (تجربة ال: و.م.أ،
المملكة المتحدة، فرنسا و ألمانيا)**



موسى سعداوي

ملخص باللغة العربية :

شهدت أسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين أزمات مالية كشفت الفساد الواسع للمؤسسات المسجلة في البورصة مثل مخالفات شركة أنرون للطاقة و وورد كوم عملاق الاتصالات الأمريكية، الأمر الذي دفع بمراكز البحث الأكاديمي والمهني وعلى رأسهم مركز المشروعات الدولية إلى وضع معايير للإدارة السليمة للشركات أطلق عليها مصطلح حوكمة الشركات، و لهذا الغرض تحاول هذه الورقة تحديد كيفية الاستفادة من هذه المعايير لتحقيق التسيير الفعال للمؤسسة بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطبيق حاكمية المؤسسة.

ملخص باللغة الانجليزية :

Capital markets have witnessed during the last two decades of scientific financial crises revealed widespread corruption institutions registered in the stock market irregularities such as Enron Energy and Ward com giant American contacts. This has led academic research centres, professional and on top of the Centre for International Projects to develop standards for the sound management of companies launched by the term corporate governance. For this purpose of this paper is trying to determine how to use these standards to achieve the effective functioning of the institution to benefit from the experiences of developed countries in the application of the Governor of the Foundation.

مقدمة :

شهدت أسواق المال العالمية خلال العقد الماضي أزمات مالية طاحنة واضطرابات كبيرة تمثلت أهمها في الأزمة المالية التي ضربت أسواق جنوب شرق آسيا عام 1998، بالإضافة إلى ما خلفته أحداث 11 ستمبر على الاقتصاد العالمي.

هذه الأزمات المالية كشفت الفساد الواسع للمؤسسات المسجلة في البورصة وذلك من خلال استخدامها لطرق محاسبية معقدة كمحاولة منها إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين و الدائنين، الموردين، وحتى المجتمع المدني، وأهم هذه المخالفات ما حدث لمؤسسة " انرون " للطاقة و"وورد كوم" عملاق الاتصالات الأمريكية، بالإضافة إلى التجاوزات التي حدثت في بنك الاعتماد والتجارة الدولي وأزمة المدخرات والقروض في السوق الأمريكية في الثمانينات.

وبالنظر إلى هذه الظروف والعوامل كان لابد من وضع معايير لإدارة هذه المؤسسات إدارة رشيدة، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية تقريراً حول "حاکمية المؤسسات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات و القطاعات الاقتصادية.

و تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالجته مع بعض المجهودات التي تبذل في الجزائر في إطار الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والرشوة هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي فإن توجه الجزائر نحو الخصوصية وتحول المؤسسات العمومية إلى مؤسسات مساهمة، أو اندماجها مع مؤسسات محلية أو أجنبية أخرى، أو عند دخولها الأسواق المالية الدولية، بالإضافة إلى نمو المؤسسات الاستثمارية من أجل خلق وظائف جديدة وتوليد المزيد من الدخل وتزويد الأسواق بالسلع والخدمات، يجعل من القواعد الجيدة لإدارة المؤسسات عاملاً حاسماً لدعم القطاع الخاص وأداة قوية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوجيه المدخرات بطريقة مؤثرة نحو استثمارات جديدة. أما ما يتزايد وضوحه بشدة فهو أن الطريقة التي تحكم

بها المؤسسات هي التي تقرر - إلى حد كبير- ليس مستقبل ومصير كل مؤسسة بمفردها وعلى حدة، بل مستقبل ومصير اقتصاديات بأكملها في عصر العولمة الحالي.

وفي ظل هذه الظروف والمتغيرات يمكن طرح التساؤل الرئيسي لهذه المداخلة بالصيغة التالية:

كيف يمكن الاستفادة من الحاكمية كضرورة للتسيير الفعال للمؤسسة ؟ وماهي مختلف تجارب الدول المتقدمة في مجال تطبيق حاكمية المؤسسات؟

ولإدراك وإلمام أكثر للموضوع ارتأينا تقسيم هذه المداخلة إلى أربعة مباحث كما يلي :

أولاً: مفهوم حاكمية المؤسسات وأهميتها في التسيير الفعال للمؤسسات.

ثانياً: المبادئ الأساسية للحاكمية لضمان التسيير الفعال للمؤسسات.

ثالثاً: تجربة الـ.م.أ والمملكة المتحدة، فرنسا وألمانيا في مجال تطبيق حاكمية المؤسسات.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

أولاً: مفهوم حاكمية المؤسسات وأهميتها في التسيير الفعال للمؤسسات

1 - مفهوم حاكمية المؤسسات

بعد أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخصوصية لمعظم دول العالم، بدأ مصطلح أمريكي جديد في غزو العالم وهو ما يطلق عليه corporat governance، تم تعريبه إلى مصطلح "الحاكمية" أو الإدارة الرشيدة للمؤسسات، وشرع البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام المؤسسات بهذا المصطلح في الأسواق الدولية¹، وقد استعمل مصطلح حاكمية المؤسسات من طرف الاقتصاديين الأمريكيين ولا سيما من طرف الاقتصادي الأمريكي رونالد كوس Ronald Coase في مقال له نشر سنة 1937 بعنوان: "طبيعة المؤسسة"، وينصرف مفهومه إلى تسيير المؤسسة الاقتصادية، وقد أوضح فيه أن المؤسسة الاقتصادية تتمكن من المحافظة على قدرتها التنافسية إذا كانت أنماط تسييرها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها، فالمؤسسة بهذا المعنى أكثر نجاعة من السوق في تنظيم بعض المبادلات التي تقوم بها،

*. هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حاكمية الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة، وغيرها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكاة للبحوث والدراسات، ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة هل الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود. وكذلك يتم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمة" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما رؤى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن أصل الكلمة باللغة الإنجليزية Governance. ومن ثم فإن "حاكمية الشركات" على وزن (فوعلة) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية (Governing Body) أو هيئة رقابة خارجية (Regulatory Body) مثل المدقق الخارجي، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح. وتجدر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنته عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ولذا فمن المقترح استخدام "حاكمية الشركات" كمرادف لمفهوم Corporate Governance. نقلاً عن: نزمين أبو العطا، حاكمية الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص: 01.

1. أنظر : Sarah Ben Néfisa, Nabil Abd al Fatah, Sari Hanafi, Carlos Miloni, ONG et al., *gouvernance dans le monde arabe*, édition Kart hala et Cedej, Paris 2004, p: 34

و الحاكمية بالمعنى المعاصر هي أقرب في مضمونها إلى التسيير منها إلى السلطة (أي الحكم الراشد على مستوى المؤسسة لا على المستوى الكلي).

وهذا المصطلح الجديد يركز على عدة نقاط لإدارة المؤسسات والاقتصاد بوجه عالم، يأتي في مقدمتها وأكثرها أهمية: الشفافية في القوائم المالية والعمليات المحاسبية والميزانيات ومعاملات المؤسسة، وذلك لمنع عمليات الفساد التي تؤدي إلى استنزاف موارد المؤسسات وتآكل قدرتها التنافسية، حيث أنه في دراسة للبنك الدولي بخصوص الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حدد معيارين لحاكمية المؤسسات، الأول حكم القانون والمساواة وحقوق المشاركة والفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسة، أما المعيار الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية، والمساءلة¹.

و يعتمد المؤشر على عوامل ايجابية جعلته من الضرورات في الأسواق وأهمها انتشار الإفصاح والشفافية، الفصل بين الملكية والإدارة، إتباع قواعد محاسبية واضحة وصريحة في إعداد القوائم المالية للمؤسسة، وهي كلها شروط تحتاجها البورصات والأسواق الناشئة خصوصا بورصة الجزائر.

و من الملاحظ أنه لا يوجد اتفاق عام على مفهوم محدد لمعنى حاكمية المؤسسات ومع ذلك يمكن عرض مجموعة المفاهيم التي تشكل في مجموعها الإطار المفاهيمي لحاكمية المؤسسات، فيمكن القول أن حاكمية المؤسسات هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول المؤسسة ومواردها بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، فحاكمية المؤسسات تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد المؤسسة على النمو والتطور وتحقيق

1. تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (تحسين التضمينية والمساءلة)، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص: 03.

الأهداف طويلة الأجل لتعظيم قيمة المؤسسة وتعزيز أرباحها مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة.

والواقع أن موضوع الحاكمية يركز على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة المؤسسة وحماية حقوق المساهمين¹ وأصحاب المصالح الآخرين، لذلك فإن الحاكمية تقوم على عنصرين أساسيين وهما الإدارة السلمية والشفافية.

وعليه فإن حاكمية المؤسسات تعني نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط المؤسسات مبنى على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه المؤسسات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة وذلك لخدمة أغراض المساهمين بشكل خاص وأصحاب المصالح بشكل عام.

بناء على الاستعراض السابق لمفهوم حاكمية المؤسسات يمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي نوجزها فيما يلي²:

1. حاكمية المؤسسات تمثل: " مجموعة من الأنظمة يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات فيما بين عدة أطراف مثل: مجلس الإدارة والهيئة الإدارية والمساهمين، ويرسم القواعد والإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر والرقابة عليها".

2. كما يصف تقرير cadbury (كادبيري) لسنة 1992 حاكمية المؤسسات كما يلي: " يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة المؤسسات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو دور حاكمية

1. أنظر : Franck Bancelle, *La gouvernance des Entreprises*, economica, Paris, 1997, p:19

2. لطفي أمين السيد أحمد، *المراجعة الدولية وعولمة رأس المال*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 695.

المؤسسات"، و يواصل التقرير في توفير بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة، كما يلي: "حكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب".

3 تمثل حكمة المؤسسات: "الهيكل، الوظائف (المسؤوليات)، العمليات (الممارسات) وتقاليد المؤسسة التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

4 حكمة المؤسسات هي: "مجموعة القواعد الموجهة لمساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على قاعدة واضحة على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني"¹.

أما التعريف الذي تبناه ناصر مراد يتمثل في أن الحكمة تشمل: "مختلف الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسة لضمان قيادة فعالة وتحقيق تنسيق داخلي كفيل بتخفيض تكاليف المبادلات التي يواجهها السوق، لذلك أصبح المساهمون يطالبون المسيرين بنموذج حكمة المؤسسات"².

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن حكمة المؤسسات تمثل: "مجموعة القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في المؤسسة وتقلل من صور التعارض³ والاختلاف بين إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين وذوي المصلحة، بالإضافة إلى وضع الأهداف ورصد ومتابعة الأداء في إطار انفصال الملكية عن الإدارة".

1. عزي وآخرون، الحكم الرشيد وخصوصية المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، 2006، ص: 05.

2. ناصر مراد، دور الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، ملتقى الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر 2006، ص: 02.

3. أنظر: Lachemi Siagh, l'islam et le monde des affaires (argent, éthique, et gouvernance), édition D'organisation, Paris 2003, p: 169

2- أهمية الحاكمية في التسيير الفعال للمؤسسات

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الدول وما ينجم عنها من تحرير لأسواقها وإصلاح مختلف أنظمتها وهيكلها عاملاً محفزاً أمام المستثمرين لتحقيق أرباح كبيرة، وأصبح لزاماً على المستثمرين البحث عن المؤسسات التي بها هياكل سليمة، والتي تمارس الحاكمية لإدارة المؤسسة وتسمح لهم بالمشاركة في الإشراف عليها، وهو ما يسمى بإستراتيجية المشاركة¹ أي إدماج الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في إعداد واتخاذ القرارات، أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الشفافية والإفصاح يتيحان لجمهور المستثمرين الحكم بشكل دقيق على مدى تحقيق مصالحهم، ووضع هيكل يسمح بقدر كبير من الشفافية والحرية في ظل سلطة القانون.

كما تنبع أهمية الحاكمية بالنسبة للمؤسسات مما يلي :

1. الحاجة إلى الفصل بين ملكية وإدارة المؤسسات، واختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف.

2. تساهم الحاكمية في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير إدارة المؤسسة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال، أما في حالة عدم تطبيق الدول هذه السياسة تخضع أسواقها لسيطرة عدد محدود من المستثمرين، وتصبح قاعدة الملكية للمؤسسات ضيقة جداً، وهو ما تعاني منه بورصة الجزائر، كما تساهم الحاكمية في زيادة ثقة جمهور المستثمرين في عمليات الخصخصة، وتساعد على تحقيق عائد عال على الأصول المستثمرة.

3. مساعدة الدول التي تحاول كبح جماح الفساد المتفشى داخل مؤسسات

1. زياد بهاء الدين، أستاذ المحاسبة والتدقيق، معنى حاكمية المؤسسات، منتديات دليل المساهم الاقتصادي في الأسهم السعودية، www.ms905.com، تاريخ الإطلاع: 2007/06/18.

القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام للخصخصة، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

4. إعداد الإطار العام الذي تحدد من خلاله أهداف المؤسسة والسبل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء، وذلك من خلال توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف المشاركة في المؤسسة وهذا مالا يتحقق إلا من خلال ممارسة سلطة الإدارة أو الحاكمية.

5. مساعدة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب بالتأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة، وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي.

6. تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

و باختصار فإن القواعد الجيدة لإدارة المؤسسات أصبحت أداة قوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن رأس المال يتجه إلى حيث يعلم أنه يتمتع بالحماية، وقد تعلمت المؤسسات في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة أن قواعد إدارة المؤسسات تكتسب أهمية كبرى بمجرد أن تقرر المؤسسة الخروج إلى الجماهير والاندماج مع المؤسسات المحلية والأجنبية ودخول الأسواق المالية والعمل في مناخ محلي ودولي تنافسي بحدة.

إن حاكمية المؤسسات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تتناول حاكمية المؤسسات موضوع تحديث العالم العربي، عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال

التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنطقة مع الأسواق العالمية¹.

ثانياً: المبادئ الأساسية للحاكمية لضمان التسيير الفعال للمؤسسات

المقصود بمبادئ حاكمية المؤسسات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح بصفة عامة، وبالتالي ضمان التسيير الفعال للمؤسسات، وهناك خمس مبادئ أساسية لترسيخ قواعد الحاكمية تتعلق بـ

المبدأ الأول: حقوق المساهمين

تشمل حقوق المساهمين الحق في تسجيل ونقل ملكية الأسهم والمشاركة الفعالة والتصويت في الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الإرباح والحصول على كافة المعلومات عن الشركة ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة بشكل منتظم وفي التوقيت المناسب².

1. تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

- أ - تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- ب - نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- ت - الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- ث - المشاركة والتصويت في الاجتماعات.

1. بشير مصيطفى، إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد، ورقة مقدمة الملتقى الدولي السادس للاقتصاديين الجزائريين حول الحكم الصالح، الجزائر، 2006، ص: 06.

2. سميحة فوزي، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، (ورقة بحثية) مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات في الفترة من 24 - 26 سبتمبر (أيلول) 2005 ، القاهرة - جمهورية مصر العربية،
www.egypt.tv/abouelsoud4، تاريخ الإطلاع: 2007/04/16.

- ج - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
ح - الحصول على حصص من أرباح الشركة.
2. للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة ومن بينها:
- أ - التعديلات في النظام الأساسي أو في بنود تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
ب - طرح أسهم إضافية.
ت - أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.
3. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم الاجتماعات ومن بينها قواعد التصويت التالية :
- أ - يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.
ب - يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى محلي الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضع حدود معقولة لذلك.
ت - ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو تمثيلية، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية تمثيلية.
4. يتعين الإفصاح من الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

5. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على مؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتم بالشفافية.

6. يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على مؤسسات في أسواق رأس مال مثل فهم المستثمرين لحقوقهم. يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للاستحواد لتحسين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

7. ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسيون في الحساب التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوق التصويت.

المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حاكمية مؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع مساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والأجانب منهم، كما ينبغي أن يعامل المساهمون كما يلي :

- 1 - يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- 2 - ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.
- 3 - يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
- 4 - ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.
- 5 - يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتم بالإفصاح والشفافية.
- 6 - ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حاكمية مؤسسات

يجب أن ينطوي إطار حاكمية مؤسسات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعارف بين مؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، إضافة إلى¹:

- 1 - يجب أن يعمل إطار حاكمية مؤسسات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- 2 - حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعريفات في حالة انتهاك حقوقهم.
- 3 - يجب أن يسمح إطار حاكمية مؤسسات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- 4 - حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حاكمية مؤسسات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حاكمية مؤسسات تحقق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، إضافة إلى:

- 1 - يجب أن يشتمل الإفصاح، ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية²:

- أ - النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- ب - أهداف الشركة.
- ت - حق الأغلبية من حق المساهمة، وحقوق التصويت.

1. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ص: 150.

2. طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

- ث - أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتببات والمزايا الممنوحة لهم.
- ج - عوامل المخاطرة المنظورة.
- ح - المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.
- 2 - ينبغي إعداد ومدققة المعلومات، وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبة و لمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات التدقيق.
- 3 - يجب الاضطلاع بعملية تدقيق سنوي عن طريق مدقق مستقل خارجي وذلك بموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حاكمية مؤسسات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه مؤسسات كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية:

- 1 - يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- 2 - حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- 3 - يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.
- 4 - يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية أهمها:

أ - مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف

الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

ب - اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم¹.

ت - مدققة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

ث - متابعة إدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين.

ج - ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مدقق مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية والالتزام بالقوانين.

ح - متابعة فعالية حاكمية مؤسسات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.

خ - الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

د - يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

ذ - يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كلف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن أمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية التقارير المالية وترشيح المسؤولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

ر - كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذلك الصلة في الوقت المناسب.

1. أنظر : Pierre Calame, *La Démocratie en miettes (pour une révolution de la gouvernance)*, édition Chelles Léopold Mayer, paris 2003, p: 154

ثالثا: تجربة الوم.أ والمملكة المتحدة، فرنسا وألمانيا في تطبيق حاكمية المؤسسات

حتى نهاية 1999 كانت 24 دولة قد أصدرت الإجراءات والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وهي : استراليا وبلجيكا، البرازيل، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هونج كونج، الهند، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، هولندا، البرتغال، سنغافورة، جنوب إفريقيا، أسبانيا، السويد، تايلنديا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وهذا العدد يستثني الدول النامية والدول الصاعدة الأخرى التي توشك على إصدار إجراءات الممارسة الجيدة لقواعد إدارة المؤسسات أو الدول التي أدخلت تغييرات رئيسية في أطرها التنظيمية والقانونية، وفيما يلي استعراض لقواعد حاكمية المؤسسات في بعض البلدان المتقدمة كما يلي :

1. حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ثورة شركات فيما بين سنة 1880 وسنة 1930، كان من نتائجها ظهور شكل من أشكال نظام الملكية يسمى " نظام الغريب على مد الذراع "، إشارة إلى مشاركة مساهمين من أماكن متفرقة في شركة واحدة، ومنذ ذلك الوقت بدأ يظهر النزاع وتعارض المصالح بين هؤلاء المساهمين ومسيري المؤسسات بصفة خاصة، وبين أصحاب المصالح (العمال، الدائنين، الدولة... الخ) بصفة عامة¹.

ظهرت حوكمة المؤسسات في الولايات المتحدة في أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث أصدرت المائدة المستديرة للشركات تقريرا في يناير 1978 بعنوان: " دور وتكوين مجلس إدارة شركة كبيرة مساهمة " وذلك كمحاولة لسن تشريع للحد من عمليات الشراء والاستحواذ العدوانية على المؤسسات، كما تم تحديد الواجبات الرئيسية

1. أنظر: Michel Parent, Les Origines du début sur le gouvernement d'entreprise, édition maxima, Paris, 1999, p: 174

للمدير وهي: الإشراف على الإدارة، واختيار وتعاقب أعضاء المجلس، ومراجعة إجراءات القواعد الجيدة لإدارة المؤسسات في مختلف أنحاء العالم، أداء الشركة المالي، وأخيرا ضمان الالتزام بالقانون.

ومنذ ذلك الوقت كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد إجراءات القواعد الجيدة لإدارة المؤسسات في الولايات المتحدة، بما في ذلك بيان شركة taaa-cref وهو بين سياسة القواعد والإجراءات الجيدة للحكم ولإدارة المؤسسات في جميع أنحاء العالم (1993)، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي¹:

- 1 - هياكل تناسب قابلية الشركة للمحاسبة أمام مالكيها.
- 2 - مراقبة مستقلة على المديرين والمحاسبين (تشمل مدققين مستقلين- أي من غير العاملين في الشركة - لإعداد الميزانيات المتناسبة على أسس ومبادئ محاسبية عالية الجودة).
- 3 - معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين.
- 4 - عملية تصويت نزيهة تضمن تطبيق الإفصاح عن كل الحقائق المادية لكل صوت من الناخبين، وتمكن المساهمين من ممارسة حقوق ملكيتهم لتحقيق مصالحهم الاقتصادية.
- 5 - أسواق مفتوحة وذات كفاءة وشفافية تسمح بالرقابة على الشركة.
- 6 - الإفصاح عن النتائج المالية أو نتائج نشاط الشركة والتطورات المادية وعوامل المخاطرة المتوقعة والأمور المتعلقة بقواعد إدارة المؤسسات.
- 7 - اللجوء إلى التشريع والقوانين في حالة حدوث مخالفة لمبادئ العدالة في المعاملات.

وقد قام cal pers أكبر صندوق للمعاشات العامة في أمريكا بتعريف قواعد إدارة المؤسسات على أنها: " العلاقة بين مساهمين ذوي قيمة عالية في تحديد اتجاه أداء المؤسسات"، وحسب هذا التعريف فإن

1. أنظر : Le Parent et M.Orange, Le gouvernement d'entreprise dan les économie Anglo-saxonnes, Les Cahiers Français, № 277, p: 85

المساهمون هم حملة الأسهم وإدارة الشركة ومجلس الإدارة، ولكن التعريف لم يذكر أصحاب المصالح الآخرين مثل المجتمع المحلي ومستخدمي الشركة والموردين والعملاء).

وفي أواخر سنة 1989 بدأ الصندوق يعمل جنباً إلى جنب مع لجنة مراقبة عمليات البورصة الأمريكية، وأدت هذه العلاقة إلى تقوية الإفصاح والتشريعات القانونية المنظمة للعلاقة بين أصحاب المصالح في الشركة.

وتشمل المبادئ الرئيسية لقواعد إدارة المؤسسات التي تم تحديدها من قبل الصندوق، استقلال المجلس إدارة الشركة، وعملياته، وخصائص مدير الشركة بصفته مسير لها، وحقوق حملة الأسهم.

ومنذ ذلك الحين صدرت عدة تقارير منها تقرير اللجنة الوطنية بشأن الاحتيال والتدليس في التقارير المالية (لجنة تريداوي 1987) وتقوية مهنة المدقق المستقبل. وتقرير مكتب التدقيق العامة والمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) من المجلس الاستشاري لاستقلال المحاسبة (1994)، وتقرير لجنة بلوري بون (1999) لتحسين فاعلية لجان محاسبية المؤسسات.

وتعتبر السوق الأمريكية حتى الآن أبرز مثال لتطبيق قواعد إدارة المؤسسات، وعندما يكون المستثمر في الولايات المتحدة غير راض عن طريقة الإدارة في الشركة فإنه يبيع أسهمه حتى بأقل من سعرها.

2. حوكمة المؤسسات في المملكة المتحدة

قبل أن يوشك عقد الثمانينات على الانتهاء انخفض تماماً تأثير الرأسمالية الشخصية وملكية الأسرة للشركات، ثم تحولت بريطانيا إلى النمط الأمريكي ونظام قواعد إدارة المؤسسات والفصل بين ملكية الشركة من جهة وبين السيطرة عليها من جهة أخرى.

و في سنة 1992 تم نشر تقرير كاد بوري تحت عنوان: " الجوانب المالية لقواعد إدارة المؤسسات"، الذي احتوى على إجراءات أفضل الممارسات "Best Practice"، وذلك بعد الكساد الذي حدث سنة 1990 ومسلسل حالات فشل المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى القلق المتزايد من " انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة".

و تمت إجراءات صياغة مسودة إجراءات تقرير كاد بوري بمعرفة مجلس القرارات المالية وسوق الأوراق المالية ومختصين في المحاسبة، وقد جاءت هذه الإجراءات على درجة عالية من التنظيم تسمح لكل من المؤسسات والمساهمين بوضع معايير أفضل الممارسات.

و أصبحت هذه الإجراءات قابلة للتطبيق على جميع المؤسسات المسجلة في البورصة حيث يتم تنفيذها بواسطة آلية إفصاح بمقتضاها تكون كل شركة مسجلة مطالبة بتقديم تقرير عن مدى قيامها بتنفيذ التوصيات التي تضمنتها الإجراءات، وتمارس سوق الأوراق المالية إضافة إلى الرأي العام ضغوطا لضمان المتابعة المثلى لتطبيق هذه القواعد والإجراءات.

وتشمل المبادئ الأساسية لتقرير كاد بوري ما يلي¹:

1. يجب العمل على تقوية الإجراءات البريطانية الحالية لأفضل الممارسات (وليس العمل على إضعافها).
2. يجب مراعاة استمرار عمليات التدقيق الدورية وتحديث إرشادات أفضل الممارسات، ويجب أن تشتمل الجهات القائمة بالتدقيق المستثمرين من خارج المملكة المتحدة.

1. أنظر : Friedrich Parrot, Le gouvernement d'entreprise, Maxima, Paris, 1999, p: 91

3. للمساهمين الحق في ممارسة مسؤولياتهم وعليهم الالتزام بها، ويجب على المالكين مساندة جهود الإدارة لتحقيق النمو على المدى الطويل وأن يتدخلوا عند ظهور المشاكل.
4. يجب أن تشمل أحسن الممارسات في المملكة المتحدة قابلية الإدارة للمحاسبة أمام مالكي المؤسسات من خلال العلاقات المتبادلة بين المدير والمساهمين.
5. يجب تشكيل المجلس على أساس مؤشرين وهما:

- أ - الاستقلال عن الإدارة.
- ب - القابلية للمساءلة أمام المساهمين.

وفي مايو 1995 نشر تقرير تنفيذي ألمح إلى وجود درجة عالية من الالتزام من طرف المؤسسات الكبيرة، ثم تضمنت التقارير اللاحقة شكاوى من الأعباء الإدارية وغيرها من الأعباء الأخرى الناتجة عن تطبيق إجراءات وقواعد حوكمة المؤسسات خاصة بالنسبة للشركات الأصغر.

وفي سنة 1995 أصدرت لجنة " جرينبيري " تقريرها الذي اشتمل على التوصيات التالية¹:

1. يجب على المؤسسات سنويا تحديد مدى التزامها بإجراءات جرينبيري وتقديم تفسير لأسباب عدم الالتزام بها.
2. يجب أن لا تمتد عقود العمل لأكثر من سنة واحدة لتجنب إضطراب الشركة لدفع مكافآت إنهاء العقد متعدد السنوات في حالة فصل المدير التنفيذي أو اندماج الشركة في شركة أخرى.
3. يجب أن يكون جميع أعضاء لجنة المكافآت بالكامل من خارج الشركة.
4. يجب أن تكون خطط الحوافز الجديدة طويلة الأمد بدلا للخطط المماثلة الموجودة بالفعل وليست مكملة لها.

1. أنظر: Franck Bancelle, op cit, p: 14

5. يجب أن تكون مبالغ المكافآت المرتبطة بالأداء مناسبة لكل من المديرين والمساهمين على أن يكون الأداء متعلقا بالعمل واسع النطاق مصمما لتطوير الشركة، ولابد دائما من وضع حدود قصوى لهذه المبالغ.

6. يجب أن يفصح التقرير السنوي للجنة المكافآت عن تفاصيل المبالغ المدفوعة لجميع المديرين التنفيذيين بما في ذلك المبالغ الخاصة بالمعاشات والحوافز، وخطط التأمين الاختيارية ومعايير الأداء ومكافآت نهاية الخدمة مع إجراء مقارنة مع المبالغ التي تدفعها المؤسسات المماثلة.

7. يجب عدم صرف المكافآت المخصصة للتنفيذيين دفعة واحدة، بل يجب دفعها على عدة مراحل.

ومن الملامح المميزة لنظام قواعد إدارة المؤسسات في بريطانيا شديد الشبه بالنظام الأمريكي، فقد طورت الدولتان أسواق المال بشكل جيد، ومعظم المؤسسات الكبيرة تطرح أسهمها في أسواق الأوراق المالية وتشارك في وجود نظام الملكية والسيطرة المعروف باسم نظام "الغريب /على مدى الذراع". و الذي يعني توزيع ملكية الأسهم على عدد كبير من المستثمرين وليست مرتكزة في أيدي المالكين من أفراد الأسرة والبنوك أو المؤسسات التي تنتمي إليها.

3. حوكمة المؤسسات في فرنسا

بدأ الاهتمام بحوكمة المؤسسات في فرنسا بصدور تقرير فينو vienot report، الذي نشر سنة 1992 بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، وزيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية وظهور صناديق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال بباريس.

و تولت أهم منطمتين لأصحاب الأعمال هما: المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسيين والجمعية الفرنسية للمنشآت الخاصة إنشاء

قواعد إدارة المؤسسات التي كانت برئاسة فينو vienot رئيس الجمعية العمومية.

و قد جذب التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات الحالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات.

وتضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي¹:

1. يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين المستقلين.
2. يجب على المؤسسات أن تتجنب احتواء مجالسها على عدد كبير من المديرين الذين تبادلهم الشركة فيما بينها، ويجب أن ألا يكون هؤلاء المديرون المتبادلون أعضاء في لجان التدقيق أو لجان المكافآت.
3. يجبل أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تضم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.
4. على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لصنع القرارات.
5. يجب أن تكون لكل مجلس لجان مدققة ومكافآت وترشيحات، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا، ويجب أن تتكون كل لجنة من ثلاثة مديرين على الأقل، كما يجب أن يكون أحدهم مستقلا.
6. لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الموظفين العمل في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.
7. يجب أن يمتلك المديرون عدد معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.
8. لا يجوز للمدير التنفيذي الانضمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس شركته.

1. أنظر: Louis Vaur, Actialite Le comite d'audite, In revue Française d'audit Interne, n° 137, Paris, 1997, p: 05

ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير vienot هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار المؤسسات تماما ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ فينو أم لا، ولم تكن الشركة مطالبة ببيان إلى مدى يتم تطبيق هذه المبادئ.

ورغم أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصرار السيناتور ماريني قام بالتحقيق في قواعد وإدارة المؤسسات، وترتب عن ذلك صدور تقرير ماريني في يوليو 1996 الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغييرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون حوكمة وإدارة المؤسسات، كما يلي¹:

1. يجب أن يكون للشركات الحق القانوني- دون إلزام- في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي دون الحاجة إلى وجود هيكل للمجلس ثنائي المرحلة.
2. يجب السماح للمجالس بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.
3. يجب على المؤسسات أن تقدم للمستثمرين قوائم مفصلة بما لكيها.
4. يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من 15 يوم.
5. لا يسمح للمديرين بالخدمة في أكثر من خمسة مجالس.
6. المساهمون الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم يجب أن يتمكنوا من تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة.

وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة وإدارة المؤسسات هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير فينو vienot

1. أنظر: Le Parent et M.Orange, op cit, p: 20

أو في تقرير ماريني، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، ودخول اليورو، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من المؤسسات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.

4. حوكمة المؤسسات في ألمانيا

في ألمانيا اكتسبت المناقشات المتعلقة بقواعد حوكمة وإدارة المؤسسات قوة دافعة بعد تعرض عدد من المؤسسات الألمانية الكبيرة للانهييار، وتعرضت شركات كبيرة أخرى مثل دايمز للكثير من المصاعب ودارت هناك مناقشات كبيرة حول آثار استعمال اليورو على الأسهم ذات القيمة الاسمية وتم تقديم المقترحات التي تبلورت من خلالها إلى البرلمان، وأخيرا وافقت الحكومة الألمانية على اقتراح يسمى كون تراج "kon trag" يتناول القضايا التالية المتعلقة بإدارة المؤسسات :

1. يسمح للشركة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة (و كان ذلك ممنوعا من قبل).
2. لن يسمح بعد ذلك بالأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة.
3. لن يكون هناك تخفيض إجباري في عدد أعضاء المجلس الرقابي، ويجوز استمرار تمثيل الأعضاء في عشرة مجالس.
4. يجب زيادة السماح للأقلية أي لصغار المساهمين بتقديم دعاوى ضد المديرين، بتخفيض العتبة إلى 5% أو 2 مليون مارك ألماني. (بينما كانت النسبة فيما قبل 10 %).
5. المجلس الرقابي (وليس مجلس الإدارة) هو الذي يعين المدققين الخارجيين.
6. تم تقليل تأثير البنوك إلى حد ما حيث لا يجوز للبنوك أن تصوت بصفتها حاملة توكيلات قانونية إذا كان التصويت باسم البنك يمثل أكثر من 5% من الأسهم.

و في 6 يونيو 2000 أصدرت مجموعة مبادرة برلين- وهي مجموعة تضم أكاديميين (مهندسين)- الإجراءات الألمانية لقواعد إدارة المؤسسات، وقد ناقشت هذه المجموعة معايير حوكمة المؤسسات بالنسبة لمختلف الأطراف بما فيهم مجلس الإدارة والمجلس الرقابي والمساهمين والمستخدمين كما ناقشت موضوعات أخرى مثل: الشفافية والتدقيق والمؤسسات الخاصة.

وعلاوة على ذلك فإن منظمة deutsche Rbesitz (Dsw) - schutzverningung fur وهي أكبر منظمة ألمانية للمساهمين وضعت مجموعة من المقترحات وطالبت المؤسسات بتطبيقها كحد أدنى للقواعد الجيدة لحوكمة وإدارة المؤسسات وتمثلت هذه المقترحات فيما يلي¹:

1. منع أعضاء المجالس الرقابية من الحصول على عضوية مجلس منافس في نفس الوقت.
2. منع تضارب المصالح بين أعضاء المجالس الرقابية.
3. القضاء على ملكية المؤسسات التبادلية.
4. ضمان استقلال المدقق الخارجي للشركة.
5. طلب المزيد من القابلية للمحاسبة والمزيد من الشفافية في البنوك، التي تصوت عن الحصة التي تستفيد منها، وبذلك يمكن للبنوك الألمانية أن تحقق المزيد من الإفصاح من خلال توكيلات التصويت بما في ذلك تقديم إشعار عام عند التصويت ضد الإدارة.
6. إرسال الدعوة لحضور الاجتماع السنوي لحملة الأسهم في وقت مبكر.
7. تبسيط عمليات التصويت بالوكالة.
8. يجب أن تطبق المؤسسات الألمانية الهيكل الرأسمالي القائم على نظام صوت واحد للسهم الواحد.

1. أنظر: Franck Bancelle, op cit, p: 45.46

و لكن البورصة الألمانية لم تنتظر حتى تصبح قواعد حوكمة إدارة المؤسسات ممارسات تطوعية عامة للشركات الألمانية. فبدأت مؤخرًا في تنفيذ مشروع جريء يقدم شريحتين تجاريتين من المؤسسات المهتمة بالتسجيل، وعلى المؤسسات الراغبة في التسجيل في هاتين الشريحتين الالتزام بقواعد البورصة الألمانية، التي تطالب المؤسسات المسجلة بمسك حساباتها أما حسب المعايير المحاسبية الأمريكية (US-GAAP) أو حسب نسخة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS) مع إصدار تقارير مالية ربع سنوية، وفي حالة مخالفة المؤسسات المسجلة هذه القواعد يجوز للبورصة الألمانية معاقبتها بعدة طرق منها شطبها من سجل الشريحة التجارية.

رابعاً: النتائج والتوصيات

لسوء الحظ، ليست هناك أداة جاهزة لتحقيق التسيير الفعال للمؤسسة، فالأزمات الداخلية للمؤسسة – كما سبقت الإشارة – ظاهرة تطرح مشاكل عويصة ومعقدة، تختلف من بيئة أعمال لأخرى، ومن دولة لأخرى، فنمط الإدارة يتصف بالخصوصية الشديدة بالنسبة للمؤسسات، الأمر الذي يعني تعدد الأدوات اللازمة لمواجهة إخفاء خسائر المؤسسة والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين و الدائنين، الموردين، وحتى المجتمع المدني تبعاً لتعدد خصوصية كل مؤسسة وطبيعتها.

ومع ذلك، فإن أي أداة للقضاء على مشاكل ضعف النظم الإدارية - خاصة في الجزائر- يجب أن تنطلق من تحسين قواعد ومبادئ إدارة المؤسسة وظروف بيئة الأعمال المحيطة بها. ويُعتبر امتلاك مقومات "حاکمية المؤسسات" وتفعيلها هو السبيل الوحيد لبقاء المؤسسات واستمرارها في عالم اليوم القائم على الحركة السريعة والتطور المستمر وتعدد البدائل أمامهم وانفتاح الأسواق وزوال العوائق المادية والمعنوية من طريق التجارة الدولية.

و قد عرضنا في هذه الورقة لمفهوم حاكمية المؤسسات وأهميتها في التسيير الفعال للمؤسسة بالإضافة إلى المبادئ والأسس التي تقوم عليها، وأخيرا عرض لتجارب تطبيقات حاكمية المؤسسات في عينة من الدول المتقدمة، وبذلك توصلنا إلى النتائج التالية :

- 1 - ظهرت حاكمية المؤسسات بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي طرأت أكبر المؤسسات الأمريكية المقيدة في أشهر أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق أهداف أصحاب المصالح - خاصة المساهمين-.
- 2 - لا بديل للمؤسسات الحالية عن تطبيق حاكمية الشركات من أجل تجنب الأزمات الداخلية ولمواجهة ظروف نظام الأعمال المتجددة والمتغيرة باستمرار.
- 3 - تقوم حاكمية المؤسسات على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن التسيير الفعال للمؤسسة تشمل حقوق المساهمين ومعاملتهم، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، حقوق أصحاب المصالح.
- 4 - تختلف تطبيقات حاكمية المؤسسات من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، لكنها كلها نشأت من الحاجة هذه الدول إلى إيجاد تنسيقات داخلية لتخفيف تكاليف التعارض في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وتفاذي الوقوع في الأزمات.

- و في ختام هذه الورقة يمكن طرح التساؤلين التاليين كأفق لدراسات مستقبلية وهما:
- 1 - هل تدرك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التحديات التي تواجهها ومطالب الاستعداد للتعامل مع تلك التحديات ؟
 - 2 - هل من سبيل إلى ترسيخ مفاهيم "حاکمية المؤسسات" في أوساط إدارة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وإيجاد نماذج تحتوي القيم والمفاهيم العربية الإسلامية وتعكس ظروف البيئة الجزائرية المميزة ؟

المراجع :

- 1 - بشير مصيطفى، إقامة الحكم الصالح من خلال مكافحة الفساد، ورقة مقدمة الملتقى الدولي السادس للاقتصاديين الجزائريين حول الحكم الصالح، الجزائر، 2006.
- 2 - تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تحسين التضمينية والمساءلة)، البنك الدولي، واشنطن، 2003.
- 3 - جون سوليفان وآخرون، حاکمية المؤسسات في القرن الواحد والعشرون، ترجمة سمير كرم، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.
- 4 - زيدان محمد، بريش عبد القادر، الحاکمية في القطاع المصرفي، الملتقى الدولي حول الحكم الراشد، الجزائر، 2006.
- 5 - سميحة فوزي، حاکمية المؤسسات والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حاکمية المؤسسات في الفترة من 24 - 26 سبتمبر (أيلول) 2005، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 6 - شويح محمد، صفات المسير في ظل الحكم الراشد، ملتقى التنمية الاقتصادية والحكم الراشد، الجزائر العاصمة، ديسمبر 2006.
- 7 - صلاح الدين محمد عبد الباقي، السلوك الفعال في المنظمات، الدر الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

- 8 - عزي وآخرون، الحكم الرشيد وخصوصة المؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، 2006.
- 9 - غالم جلطي وآخرون، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الرشيد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 21، 2005.
- 10 لمطفي أمين السيد أحمد، المراجعة الدولية وعولمة رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 11 ناصر مراد، دور الحكم الرشيد في المؤسسة الاقتصادية، ملتقى الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، الجزائر، ديسمبر 2006.
- 12 يوسف محمد، مدى ارتباط مفهوم الحكم الرشيد بالقيم الديمقراطية، ملتقى التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد، الجزائر، ديسمبر 2006.
- 13- Franck Bancelle, La gouvernance des Entreprises, economica, Paris, 1997.
- 14- Lachemi Siagh, l'islam et le monde des affaires (argent, éthique, et gouvernance), édition D'organisation, Paris 2003.
- 15- Le Parent et M.Orange, Le gouvernement d'entreprise dan les économie Anglo-saxonnes, Les Cahiers Français, № 277.
- 16- Louis Vaur, Actialite Le comite d'audite, In revue Française d'audit Interne, n° 137, Paris, 1997.
- 17- Michel Parent, Les Origines du début sur le gouvernement d'entreprise, édition maxima, Paris, 1999.
- 18- Pierre Calame, La Démocratie en miettes (pour une révolution de la gouvernance), édition Chelles Léopold Mayer, paris 2003.
- 19- Sarah Ben Néfisa, Nabil Abd al Fatah, Sari Hanafi, Carlos Miloni, ONG et gouvernance dans le mande arabe, édition Kart hala et Cedi, Paris 2004.
- 20- www.ms905.com
- 21- www.cipe.org

واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات الجزائرية (دراسة ميدانية)

مصطفى شلابي

ملخص باللغة العربية :

إن التوجه بالمفهوم التسويقي يفرض على المؤسسات الجزائرية، و العاملة بقطاع الصناعات الغذائية، العمل على إنتاج متطلبات الاستهلاك المحلي من هذه السلع، و محاولة تلبية رغبات وحاجات المستهلكين، ومواجهة المنافسة الخارجية، وسياسة الإغراق التي تشهدها بلادنا، من مختلف الأنواع من السلع.

و نظرا لما تشهده سوق الصناعات الغذائية من منافسة عنيفة، فإن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات تسويقية سليمة بشكل يضمن لمؤسساتنا النجاح، والنمو، والبقاء في السوق.

و لتحقيق هذا لابد من توافر بيانات كافية ودقيقة، يمكن معالجتها، و تحليلها لإخراجها في شكل يصلح للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات التسويقية، وهذا ما يمكن إن يوفره نظام المعلومات التسويقية، حيث تدور دراستنا الميدانية حول واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية بقطاع الصناعات الغذائية، تم جمع المعلومات باستخدام قائمة استقصاء وزعت لـ 40 مؤسسة و جمعت من خلال الزيارات الميدانية.

أظهرت النتائج ما يلي :

1. اعتماد معظم المؤسسات الجزائرية على المعارض للتعريف بمنتجاتها و الترويج لها، وجمع المعلومات.
2. العديد من المؤسسات الجزائرية تواجه مشكل التبصر التسويقي فبدلاً من تقديم منتجات تحقق المنفعة من خلال مقابلة احتياجات و رغبات الزبائن، تقوم بإنتاج السلع وطرحها في السوق.
3. محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية بوضعه الحالي للنشاط التسويقي.
4. محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للقرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي.
5. عدم اهتمام المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية برضا الزبائن و هذا ما لاحظناه من خلال عدم القيام بدراسات عن فهم الزبائن وما يتوقعونه.

ملخص باللغة الفرنسية :

L'intérêt porté à la notion Marketing, oblige les entreprises algériennes en général et celle existant dans le secteur agro-alimentaire en particulier à répondre aux besoins des consommateurs sur les marchés locaux ,faire face à la concurrence étrangère et à la politique de la surabondance que connaît notre pays ,de tout type de produits .Et suite à la concurrence féroce que connaît le marché de l'agro-alimentaire ;ce qui implique la prise de décision Marketing parfaite qui permettra la réussite, le développement et la continuité à nos entreprises sur le marché .

Notre étude pratique porte sur l'utilisation du SIM dans la prise de décisions dans le secteur agro-alimentaire, ainsi que la collecte d'information en utilisant une liste de sondage d'un échantillon de 40 entreprises, dont les résultats les plus importants sont :

1. La majorité des entreprises algériennes comptent sur les foires pour présenter leurs produits, entre temps faire de la publicité et la collecte d'information ;
2. Beaucoup d'entreprises algériennes manquent d'une vision Marketing et cela en produisant des biens sans prendre en considération les besoins réels des consommateurs ;
3. La limite de l'appui que présente le SIM actuel à l'activité Marketing ;
4. La limite de l'appui que présente le SIM actuel concernant le Marketing -Mix ;
5. Le désintérêt total des entreprises du secteur agro-alimentaire à la satisfaction de ses clients, nous nous sommes rendu compte suite à l'étude effectuée sur le terrain

مقدمة :

يحتاج الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن إلى وقفة لتحديد أهداف التنمية بما يتلاءم مع الإمكانيات و الموارد المتاحة، و الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، فالمشكلة الرئيسية ليست ندرة الموارد في حد ذاتها، بقدر ما هي مشكلة عدم استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل، وتمثل المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، ركنا أساسا في هذه المشكلة، فالسلع الاستهلاكية التي تقوم بإنتاجها هذه المؤسسات تعد إحدى المجالات الهامة التي يمكن أن تساهم في تلبية جزء من الاستهلاك المحلي عن طريق زيادة الإنتاج، و توفير جزء من الموارد المالية لتحقيق متطلبات التنمية.

إلا أن المفهوم التسويقي الحديث و العمل به يفرض على المؤسسات الجزائرية العاملة في قطاع الصناعات الغذائية، العمل على تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي، و محاولة تلبية رغبات وحاجات المستهلكين، بفعل الاستهلاك المتزايد، وبسبب زيادة عدد السكان، و اتجاه معظم المواطنين إلى استهلاك مواد الصناعات الغذائية بدلا من إنتاجها اليدوي في المنزل نظرا للتطور الاجتماعي، مما أدى إلى زيادة

الطلب على منتجات الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى مواجهة المنافسة الخارجية، وسياسة الإغراق التي تشهدها السوق الجزائرية من هذه الأنواع من السلع.

و نظرا لكل هذا فان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات تسويقية سليمة بشكل يضمن لمؤسساتنا النجاح، والنمو، والبقاء في السوق، و لتحقيق هذا لابد من توافر بيانات كافية ودقيقة، حتى يمكن معالجتها، و تحليلها لإخراجها في شكل يصلح للاستخدام في عملية اتخاذ القرارات التسويقية، ونجاح القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات.

فمستوى جودة المعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات تعكس مستوى جودة القرارات التي تتخذ. وبالرغم من فهم و إدراك العديد من مسؤولي القطاع لأهمية هذه العلاقة "جودة المعلومة " جودة القرار".

إلا أن واقع سوق الصناعات الغذائية في الجزائر الآن يفرض على المؤسسات الاهتمام بالمعلومات، واستخدامها لما تلعبه في نجاح القرارات التي تتخذها المؤسسات، و ذلك لما ترتب على انفتاح السوق الجزائرية، وتوسع نطاق المنافسة، التي تحتاج إلى يقظة تسويقية، و تجارية تستخدم في اتخاذ قرارات جيدة، بناء على دراسة السوق، ورغبات الزبائن، و بذل أقصى الجهود الممكنة لتذليل المعوقات، و المشاكل التي تواجهها المؤسسات الجزائرية سواء تلك المتأصلة في طبيعة المؤسسة، أو تلك التي تفرضها البيئة، و المتغيرات الخارجية.

و هذا لن يتأتى إلا بتوافر نظام للمعلومات التسويقية في المؤسسات مهمته جمع، و تحليل البيانات الداخلية، و الخارجية، و إخراجها في الشكل المناسب لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

و تهدف هذه الدراسة إلى استعراض عدد من الأدبيات التي تناولت نظم المعلومات التسويقية، و الخصائص المميزة لها بشكل عام، و أهمية استخدامها في دعم اتخاذ القرارات المزيج التسويقي، و معرفة واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات الجزائرية العاملة بقطاع الصناعات الغذائية، في اتخاذ القرارات المزيج التسويقي، من

خلال الدراسة الميدانية التي شملت أربعين (40) مؤسسة عامة و خاصة، و تقدم الدراسة فيما بعد النتائج و بعض التوصيات التي من شأنها تذليل الصعوبات، و المشاكل التي تواجهها المؤسسات الجزائرية العاملة بقطاع الصناعات الغذائية.

إشكالية الدراسة :

للتعرف على واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ قرارات المزيج التسويقي بقطاع الصناعات الغذائية، قمنا بدراسة استطلاعية كشفت لنا مجموعة من الظواهر و هي :

- ضعف مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات.
- ضعف مستوى جودة القرارات التي تتخذها بعض المؤسسات، و التي على ضوءها حددنا الإشكالية الرئيسية و هي : ما هو واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في عملية اتخاذ قرارات المزيج التسويقي ؟

و لهذا فإن الدراسة الميدانية أجابت على الأسئلة التالية :

- إلى أي مستوى يستعان في قطاع الصناعات الغذائية بمفاهيم نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ قرارات المزيج التسويقي؟
- هل تختلف نسبة استخدام نظام المعلومات التسويقية باختلاف المؤسسات من حيث الحجم، و النشاط ؟
- ما هو مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات العاملة بقطاع الصناعات الغذائية؟
- ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ضعف مستوى الاستخدام، و مستوى جودة قرارات المزيج التسويقي؟

فرضيات الدراسة :

- تستهدف الدراسة الحالية اختبار الفرضيات التالية:
- 1 - توفر المعلومات لمتخذي القرارات التسويقية يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة.
 - 2 - وجود علاقة جوهريّة بين استخدام نظام المعلومات التسويقية في عملية اتخاذ قرارات المزيج التسويقي، و حجم المؤسسات.
 - 3 - لا تختلف المؤسسات في توافرها، و استخدامها لمكونات نظام المعلومات التسويقية كونه يعتبر من الدعائم الأساسية للمؤسسة.
 - 4 - توافر خصائص متطلبات نظام المعلومات التسويقية في النظام المطبق في المؤسسات موضع الدراسة.
 - 5 - وجود علاقة بين مستوى الاستخدام، والمستوى التعليمي للمسؤولين في المؤسسات موضع الدراسة.

أهمية الدراسة :

- يمكن إيجاز أهمية الدراسة بالآتي :
- 1 - تسعى الجزائر إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، كون اقتصادها اقتصاد السوق قائم على حرية التجارة الخارجية، و هذا الوضع أوجد ضغوطا كبيرة على المؤسسات، بما يتميز بشدة التغير، و تلاحق التطورات والمتغيرات البيئية، مثل اتساع نطاق المنافسة من المحلية إلى المنافسة العالمية، وما تفرضه التحديات باتجاه البحث على أساليب ونظم حديثة تمكنها من مجابهة هذا الوضع، من خلال اتخاذ قرارات إستراتيجية فعالة.
 - 2 - تحسيس الإدارات العليا للمؤسسات الاقتصادية على ضرورة الارتكاز على أدوات تساعد في مجابهة المنافسة، و على نظام فعال للمعلومات التسويقية بالخصوص، يساهم في إمكانية اتخاذ قرارات تسويقه فاعلة من حيث استجابتها لظروف السوق، و تكيفها مع متغيراته بالإضافة إلى مواجهة المنافسة الحادة من المؤسسات الأخرى، و من سياسة الإغراق.

أهداف الدراسة :

إن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي :

- 1 - التعرف على واقع استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ قرارات المزيج التسويقي.
- 2 - التعرف على أبرز الشروط المسبقة الواجب توافرها في النظام لضمان جودة عالية للمعلومات، حتى تحقق أعلى درجات رضا مستخدميها.
- 3 - استطلاع رأي القيادات الإدارية، بمدى حاجاتهم، و مساهمة نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية.
- 4 - توجيه اهتمام إدارات المؤسسات الإنتاجية و الخدماتية، من المديرين، و صانعي القرارات نحو أهمية و فعالية نظم المعلومات التسويقية في دعم القرارات التسويقية.

منهج الدراسة :

شملت الدراسة أربعين (40) مؤسسة عامة و خاصة تنشط في قطاع الصناعات الغذائية التي تقوم بتقديم منتجات فعلية، باستطلاع آراء القيادات العليا المشاركة في اتخاذ القرارات التسويقية، و المسؤولين على النشاط التسويقي بصفتهم المسؤولين المباشرين على القرارات التسويقية، وذلك من خلال قائمتين استقصائيتين منفصلتين، خصصت الأولى لجمع البيانات من المسؤول الأول في المؤسسة، وخصصت الثانية لجمع البيانات من مسئول إدارة التسويق في المؤسسة.

مر تكوين قوائم الاستقصاء بمرحلة أولى تركزت على القيام بمسح مكتبي شامل لتكوين مجموعة من الأفكار حول موضوع الدراسة ثم تصميم القوائم الأولية، و بمرحلة ثانية تمثلت في اختبار قوائم الاستقصاء، من خلال عرضها على بعض المسؤولين، و الأساتذة المتخصصين، بهدف التحقق من مصداقية المحتوى للأداة، و التأكد من مدى فهم المصطلحات الفنية المستخدمة.

و بمرحلة ثالثة تم فيها توزيع قوائم الاستقصاء المعدلة في شكلها النهائي على المسؤولين المستهدفين قصد جمع البيانات عن طريق الزيارات الميدانية، و المقابلات الشخصية، و بعد جمع القوائم و تبويبها قمنا بتكوين قاعدة بيانات تم تشغيلها بواسطة البرنامج الإحصائي لتحليل المعطيات لدراسة السوق SPAD، و في سبيل تحليل بيانات البحث استخدمنا الأساليب التالية :

I – التحليل الوصفي : و يتكون من :

Tris-a-plat -1

Les tris-a-croises -2

caractérisation -3

II – التحليل القياسي l'analyse factorielle

حيث انتهجنا طريقة ACM (Analyse composante multiple) .

تحليل نتائج الدراسة :

يتناول هذا الجزء عرض أم ما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية، و مناقشتها في العناصر التالية :

1- تصنيف العينة :

تم تصنيف العينة باستخدام معيار عدد العمال حيث كانت النتائج :

- 30% من العينة مؤسسات عدد عمالها 10-49.
- 13 % من العينة مؤسسات عدد عمالها 50-250.
- 13 % من العينة مؤسسات عدد عمالها 250-500.
- 44 % من العينة مؤسسات عدد عمالها أكثر من 500.

و عليه فإن العينة مكونة من فئات مختلفة الحجم، وهذا حتى نتمكن من تفسير عوامل الاختلاف والتشابه، و مبررات كل منها حول استخدام نظام المعلومات التسويقية.

2- أنواع المعلومات التسويقية المستخدمة في اتخاذ القرارات التسويقية:

أشارت الغالبية العظمى في عينة الدراسة استخدامهم المعلومات التسويقية الداخلية و الخارجية في معرفة أنواع الفرص و التهديدات المتاحة في السوق، حيث وجدنا انه واضح و بشكل كبير، و بنسبة 92 % من العينة تسعى لجمع المعلومات عن الأسواق لاستخدامها في تحديد الفرص و التهديدات، بينما 82.5 % منها يشاركون في المعرض و الصالونات لمعرفة وتحديد فرصهم التسويقية، و بنسبة 32.5 % يستخدمون الاستخبارات التسويقية.

و منه فغالبية جهات الدراسة لا تعتمد على التوجه بالمفهوم التسويقي الحديث، الذي يعتبر المعلومة المورد الأساسي الذي بدونه لا يمكن استثمار مورد آخر، و أن المعلومة سلاح تنافسي يساعد على خلق إدارة واعية بالمتغيرات البيئية، بحيث تستطيع تحليل حاجات و رغبات المستهلكين، و إعطاء الدلالات الموثقة عن المشكلة، والفرص المطلوب صنع القرار بشأنها.

و تشير بيانات الدراسة أن ظاهرة عدم استخدام أساليب أخرى في جمع المعلومات التسويقية، كبحوث التسويق، و الاستخبارات التسويقية بالرغم من أنهما يهتما أساسا بالمعلومات الواردة من البيئة الخارجية، و تقديم بيانات عما يتم ويجرى من أمور خلاف المعلومات الداخلية، وهذا ربما يكون راجع لعدم اهتمام هذه المؤسسات برضاء عملاءهم، وتحسين صورتها لديهم.

3- مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في الإدارة التسويقية :

بالنسبة لمستوى استخدام المعلومات التسويقية في الإدارة التسويقية، فقد وجد مستوى قريب من الوسط في استخدام المعلومات التسويقية في عملية التخطيط، بينما وجد مستوى متدني في عملية التنفيذ، ومستوى مقبول في عملية الرقابة، ومرتفع في عملية التقييم، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): مستوى استخدام المعلومات التسويقية في العملية الإدارية

العملية الإدارية	مستوى الاستخدام				المجموع (%)
	لا تستخدم	غالبا	أحيانا	دائما	
التخطيط	7,5	15	15	37,5	100
التنفيذ	25	22,5	25	27,5	100
الرقابة	17,5	17,5	40	25	100
التقييم	7,5	7,5	60	25	100

المصدر : إجابة السؤال رقم 07 من قائمة الاستقصاء الموجهة للمسؤولين عن النشاط التسويقي

و هذه النسب المستخلصة من إجابات مديرو التسويق تدل حسب رأينا على عدم فهم أو الاهتمام بإدارة التسويق، فهي كما نعلم أنها عملية تشمل تخطيط، وتنفيذ، ورقابة، ومراجعة الأنشطة التسويقية، مما يتطلب وجود نظام للمعلومات التسويقية، يدعم العملية الإدارية، من خلال ما يوفره من بيانات و معلومات يعتمد عليها في تنفيذ الأنشطة التي تتعلق

بمنتجاتهم، و خلق إشباع لحاجات و رغبات المستهلكين، كذلك الاستجابة للتغيرات المستمرة في الأسواق.

فالظاهر من إجابات مسؤولي النشاط التسويقي، أن نسبة استخدام نظام المعلومات التسويقية لتخطيط النشاط التسويقي هي نسبة تميل لأن تكون محدودة نوعا ما، مما يجعلنا نقول أن مساهمة نظام المعلومات التسويقية في عملية توفير المعلومات التي تساعد في التنبؤ بالمبيعات محدودة.

كذلك هو الأمر بالنسبة لتنفيذ، و مراقبة، و تقييم النشاط التسويقي، فنظام المعلومات التسويقية مستخدم بمستوى محدود، كونه لا يوفر أي معلومات تمكن من تنظيم المؤسسة من وجهة نظر تسويقية، و عدم توفير معلومات تساعد في عملية الرقابة التسويقية، أو معلومات تفيد في عملية تقييم النشاط التسويقي.

بينما، و ما لاحظناه من إجابات المسؤولين عن النشاط التسويقي، فإن نسبة استخدام نظام المعلومات التسويقية في كل من تنفيذ مراحل الإنتاج، و تقييم الطلب على المنتجات مرتفعة نوعا ما، وهذا يؤكد ما توصلنا إليه من خلال تحليلنا للإجابات السابقة، على أن المؤسسات الجزائرية مازالت لا تهتم بالنشاط التسويقي كباقي الأنشطة الإدارية الأخرى، حيث هذه النسب تبين اهتمام المؤسسات الجزائرية باستخدام المعلومات التسويقية في مجال تنفيذ مراحل الإنتاج و في تقييم الطلب على منتجاتها، دون الاهتمام بالمستهلك.

4- مستوى استخدام مكونات نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات :

نظام المعلومات التسويقية يتكون من العناصر التالية : (المعلومات الداخلية، بحوث التسويق، الاستخبارات التسويقية، التسويق التحليلي، الحدس التسويقي).

حيث أن هذه المكونات تقوم بتحديد الفرص المتاحة عن طريق المعلومات الداخلية، و الحصول على المعلومات حول التطورات البيئية عن طريق نظام الاستخبارات، و تجديد، و تحديث الجهود من خلال تحضير أنشطة البحث التسويقي، و تطوير نظام داعم للقرار التسويقي بواسطة نظام التسويق التحليلي، و التنبؤ عن الفرص و التنبؤ بالتغيرات المحتملة، و بالفرص التسويقية المحتملة بواسطة الحدس التسويقي، و في سؤالنا رقم 14 من قائمة الاستقصاء حول المكونات الجزئية لنظام المعلومات التسويقية و مستوى استخدامها في المؤسسات محل الدراسة، كانت إجابات المستقصى منهم كما هي موضحة في الجدول :

الجدول رقم (2): مستوى استخدام الأنظمة الجزئية لنظام المعلومات التسويقية في المؤسسات

مكونات نظام المعلومات التسويقية	مستوى الاستخدام			
	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المعلومات الداخلية	5	22.5	30	12.5
بحوث التسويق	15	20	55	25
الاستخبارات التسويقية	22.5	20	17.5	40
التسويق التحليلي	20	27.5	27.5	10
الحدس التسويقي	35	20	7.5	42.5

المصدر: إجابة السؤال رقم 14 من قائمة الاستقصاء الموجهة للمسؤولين عن النشاط التسويقي

من خلال هذا الجدول نلاحظ أغلب المؤسسات و بنسبة مرتفعة تستخدم المعلومات الداخلية في أنشطتها التسويقية، بينما بمستوى أقل يستخدم نظام بحوث التسويق و يليه بمستوى أقل نظام الاستخبارات التسويقية ثم وبنسبة ضعيفة جدا يستخدم التسويق التحليلي والحدس التسويقي.

هذا الترتيب الذي جاء من خلال إجابات المستقصى منهم، يدل في نظرنا على أن المؤسسات الجزائرية لا تستخدم نظام المعلومات التسويقية بجميع مكوناته بل تستخدم مكوناته بنسب متفاوتة.

وهذا حسبنا يدل على عدم إدراك أصحاب المؤسسات و مديريها، لأهمية استخدام نظام المعلومات التسويقية، و البحث عن المعلومات الدقيقة عند اتخاذ القرارات التسويقية الهامة، في تشغيل مؤسساتهم أو تطويرها، و تفضيلهم للتقارير الداخلية للمؤسسة، و هذا ما ينعكس في النهاية على عدم كفاءة هذا النظام في دعم القرارات التسويقية، كذلك في اعتقادنا يرجع اختلاف نسبة استخدام كل نظام جزئي إلى عدم كفاءة مسؤولي النشاط التسويقي، و عدم استخدامهم للأساليب العلمية في اتخاذ القرار و اعتمادهم على أسلوب الخبرة و التجربة أكثر منها على الأسلوب العلمي، و هذا ما أكدته لنا إجابات السؤال رقم 07 من قائمة الاستقصاء الموجهة للمديرين و المسيرين عن أهم مصادر المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات التسويقية، فكانت غالبية الإجابات و بنسبة 80 % من المستقصى منهم يعتمدون على الخبرة الشخصية في اتخاذ القرار، و الباقي يوزع بين بنك المعلومات التسويقية و الاستقصاء، كما هو موضح في الجدول.

الجدول (3): مصادر المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات التسويقية

المصادر	النسبة	التكرار
بنك المعلومات التسويقية	60	24
الاستقصاء	47.5	23
الخبرة	80	32
مصادر أخرى	7.5	3

المصدر: إجابة السؤال رقم 07 من قائمة الاستقصاء الموجهة للمديرين والمسيرين

5- مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات التسويقية

يساهم نظام المعلومات التسويقية على تخطيط برامج تفصيلية للمزيج التسويقي الذي يدعم اتخاذ القرارات التسويقية، و السؤال رقم 20 طرحناه لمعرفة مستوى استخدام كل عنصر من نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات كانت الإجابات عليه كما يلي :

أن أغلب المؤسسات و بنسبة 55 %، تستخدم المعلومات الداخلية بمستوى مرتفع جدا، حيث تقدم هذه المعلومات أرقاما عن المبيعات والنفقات، و المخزون و التدفقات النقدية و أوراق القبض و أوراق الدفع فقط، و هذه المعلومات تساعد متخذ القرار على تحديد نشاط المؤسسة الحالي و طريقة الأداء.

بينما استخدام العنصر الثاني في اتخاذ القرارات التسويقية من طرف الإدارة العليا هو ضعيف بدرجة 37.5 % من المؤسسات محل الدراسة، بينما مستخدم من بعض المؤسسات فقط.

و باقي العناصر الأخرى مستخدمة بمستوى ضعيف في أغلب المؤسسات، و ما لاحظناه ميدانيا أن النسب الضعيفة في استخدام مكونات نظام المعلومات التسويقية راجع إلى ما يلي :

- عدم وجود قسم خاص بالمعلومات التسويقية.
- عدم وجود قسم خاص ببحوث التسويق.
- تشتت المعلومات
- انخفاض نسبة المديرين المسيرين الذين يعتمدون على المعلومات عند اتخاذ القرارات التسويقية.

6- مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة:

إن زيادة العائد على استثمارات المؤسسة يتحقق من خلال المواءمة بين مواردها والفرص المتاحة أمامها، و لكي تحقق المؤسسة ذلك لابد لها من أن تستخدم التخطيط الاستراتيجي الذي ينصب على المواءمة بين مواردها و إمكانياتها و بين العوامل البيئية المحيطة بها، بحيث تستغل ما يتاح لها من فرص و تبتعد عن التهديدات.

و قد كانت إجابات مسؤولي الإدارة العليا في المؤسسات محل الدراسة عن السؤال رقم 21 كما هو موضح أدناه :

الجدول (4): مستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة

مستوى الاستخدام					التخطيط الاستراتيجي
مجموع %	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	ضعيف	
100	10	42.5	25	22.5	تحديد مهام المؤسسة
100	12.5	30	32.5	25	تحديد مراحل النشاط الاستراتيجي
100	5	15	35	45	تحليل وتقييم محفظة الأعمال
100	7.5	35	25	32.5	تحديد المهام الجديدة

المصدر: إجابة السؤال رقم 21 من قائمة الاستقصاء الموجهة للمديرين والمسيرين

و يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المؤسسات و بنسبة 42.5 % تستخدم نظام المعلومات التسويقية في تحديد مهام المؤسسة بينما بنسب مختلفة من المؤسسات محل الدراسة تستخدم نظام المعلومات التسويقية بمستوى ضعيف و الأخرى بمستوى متوسط و بنسبة قليلة تساوي 10 % من المؤسسات بمستوى مرتفع جدا.

و بنسبة 32.5% و بمستوى متوسط يستخدم نظام المعلومات التسويقية في تحديد مراحل التخطيط الاستراتيجي و يعكس ذلك

المساهمة المحدودة لنظام المعلومات التسويقية في القيام بمراحل التخطيط الاستراتيجي على المؤسسة.

وبالنسبة لمستوى استخدام نظام المعلومات التسويقية في تحليل و تقييم محفظة الأعمال فقد كان ضعيف، و هذا يعكس لنا القصور في استخدام نظام المعلومات التسويقية كأساس يقوم عليه بناء و تشغيل نماذج تحليل محفظة الأعمال الحالية حيث يقدم المعلومات التي يتم بمقتضاها تحديد مدى الحاجة إلى الأسواق و تحديد قوة وضع المنتجات في السوق و مقارنتها بأوضاع منتجات المنافسين، و منه يتسنى معرفة الدعم الذي تحتاجه هذه المنتجات، كما كانت نسبة الاستخدام في تحديد المهام الجديدة مرتفعة بنسبة 35 % و هذه النسبة تعكس لنا قدرة المؤسسات محل الدراسة في توسيع أنشطتها في المستقبل.

و تكشف لنا هذه النتائج عن محدودية استخدام نظام المعلومات التسويقية بالمؤسسات محل الدراسة للقيام بالتخطيط الاستراتيجي على مستوى المؤسسة.

7- العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة :

أ- العلاقة الارتباطية بين استخدام الاستخبارات التسويقية و الخبرة: الربط بين من يستخدمون طريقة الاستخبارات التسويقية في تحديد الفرص التسويقية، و مدة الخبرة في المنصب، و من خلال نتائج التحليل كان ما يلي : 53.85 % من الذين يستخدمون نظام الاستخبارات التسويقية، فترة خبرتهم في المنصب تتراوح بين 5-10 سنوات، و نسبة 69.23 % من الذين يستخدمون نظام الاستخبارات التسويقية يتراوح سنهم بين 35-45 سنة، هذا يدل على أن من يستخدمون أحد مكونات نظام المعلومات التسويقية في تحديد الفرص التسويقية، هم أشخاص لديهم خبرة مهنية، و سنهم من فئة الشباب.

ب- العلاقة الارتباطية بين مستوى استخدام مكونات نظام المعلومات التسويقية في المؤسسة و المستوى التعليمي للمسؤولين : حيث كانت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية قوية و كبيرة، لأن (KH-2) أكبر بكثير

من (KH-2) الاحتمالية، بين المستوى التعليمي و مستوى استخدام مكونات النظام، حيث أن مستوى استخدام نظام المعلومات الداخلية مرتفع جدا، و مستوى استخدام نظام بحوث التسويق مرتفع جدا، بينما نظام الاستخبارات التسويقية فهو مستخدم بمستوى مرتفع و بنسبة ضعيفة، و نفس الشيء بالنسبة لنظام التسويق التحليلي ، و يعود السبب إلى نسبة أصحاب المستوى التعليمي العالي القليلة في العينة.

ج- العلاقة بين المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات و تصنيف المؤسسات : حيث نلاحظ أن هناك علاقة قوية بين مستعملي المعلومات التنافسية و المؤسسات كبيرة الحجم، التي يتراوح عدد عمالها أكثر من 500 عامل، و باقي المؤسسات تستخدم المعلومات التنافسية بنسب متفاوتة، بينما بالنسبة للمعلومات عن البيئة الخارجية فإن المؤسسات كبيرة الحجم تهتم أكثر بكثير عن باقي المؤسسات باستخدام المعلومات الخارجية في عملية اتخاذ القرار.

كذلك تهتم المؤسسات الكبيرة عن غيرها من أنواع المؤسسات بمعلومات عن المبيعات في اتخاذ القرار.

بينما بنسبة أقل تهتم المؤسسات الكبيرة بالمعلومات الداخلية، عكس المؤسسات الصغيرة التي تهتم بنسبة كبيرة بالمعلومات الداخلية في عملية اتخاذ القرارات، و هذه النسب تؤكد لنا صحة الفرضية الثانية بأن استخدام أنواع المعلومات التسويقية في عملية اتخاذ القرارات التسويقية له علاقة جوهرية مع حجم المؤسسات العاملة بالقطاع.

النتائج و التوصيات :

أ - النتائج:

اعتمادا على مخرجات التحليل الإحصائي لعملية الاستقصاء توصلنا إلى النتائج التي تثبت أو تنفي صحة الفروض التي قامت عليها الدراسة :

- 1 - إن القوة لا تكمن في امتلاك المعلومة، و نظام للمعلومات التسويقية فقط، و إنما في تفعيل و استخدام تلك المعلومة و ذلك النظام، بما يتفق مع ظروف و متطلبات مستخدمه.
- 2 - اعتماد معظم المؤسسات الجزائرية على المعارض للتعريف بمنتجاتها و الترويج لها، و جمع المعلومات، عوض أن تتبع المفهوم التسويقي الحديث، القائم على تكامل التسويق مع جهود الإدارات الأخرى في المؤسسة، و سعيهم لمقابلة و تحقيق حاجات و رغبات الزبائن.
- 3 - يلاحظ أيضا أن هناك عدم إدراك من جانب أصحاب المؤسسات و مديريها لأهمية نظام المعلومات التسويقية، في توفير المعلومات الدقيقة و الأنوية عند اتخاذ القرارات التسويقية الهامة، في تشغيل و تطوير مؤسساتهم و تفضيلهم الاعتماد على الحدس الشخصي و الخبرة الشخصية.
- 4 - العديد من المؤسسات الجزائرية تواجه مشكل التبصر التسويقي فبدلا من تقديم منتجات تحقق المنفعة من خلال مقابلة احتياجات و رغبات الزبائن، تقوم بإنتاج السلع و طرحها في السوق.
- 5 - نقص الاستخدام الكفء للمهارات و الطرق الفنية للتسويق، حيث لا يتوافر على المقومات الأساسية للعمل التسويقي، مثل هيكل تنظيمي واضح للاختصاصات، و قوى عاملة مخططة ذات كفاءة

و نظام للمعلومات والاكتفاء بالخبرة الشخصية نتيجة لعدم اقتناع الإدارات بفاعلية هذه الطرق.

6- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية بوضعه الحالي للنشاط التسويقي بالمؤسسات محل الدراسة، حيث اتضح :

- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للعملية الإدارية لنشاط التسويق بالمؤسسات محل الدراسة.

- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للتخطيط الاستراتيجي بالمؤسسات محل الدراسة.

- محدودية الدور الذي يلعبه نظام المعلومات التسويقية في مراحل صنع و اتخاذ القرارات التسويقية بالمؤسسات محل الدراسة.

7- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للقرارات المتعلقة بالمزيج التسويقي بالمؤسسات محل الدراسة، حيث اتضح :

- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للقرارات المتعلقة بتخطيط المنتجات.

- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للقرارات المتعلقة بالتسعير.

- محدودية الدعم الذي يقدمه نظام المعلومات التسويقية للقرارات المتعلقة بالترويج.

8- يستخدم نظام المعلومات التسويقية بدرجة ضعيفة في دعم عملية التخطيط و التنفيذ.

9- إن من بين الأساليب المستخدمة للتعرف على احتياجات الإدارة من المعلومات، تختلف من مؤسسة إلى أخرى، إلا أن أسلوب التقديرات و المقابلة الشخصية مع رؤساء المستويات الإدارية، يحتل المرتبة الأولى في الأهمية لكل المؤسسات.

- 10- تختلف نسبة كل مكون من مكونات نظام المعلومات التسويقية (نظام التقارير الداخلية، نظام بحوث التسويق، نظام الاستخبارات التسويقية، نظام التسويق التحليلي)، إلا أن نظام التقارير الداخلية يحتل المرتبة الأولى في الاستخدام لكل المؤسسات.
- 11- ضعف مستوى استفادة رجال البيع من نظام المعلومات التسويقية، لعدم اهتمام المؤسسات بتكوين رجال البيع، و تزويدهم بالمعلومات.
- 12- توفر الإمكانيات المادية و البشرية، ليست وحدها دافع لتوافر نظام المعلومات التسويقية ما لم تتغير الذهنية و طرق التسيير.
- 13- إن استخدام الإعلام الآلي في المؤسسات هو تقريبا حكر على إدارة المالية، و إدارة المخازن و الإنتاج و ينعدم في باقي المجالات.
- 14- عدم اهتمام المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية برضا الزبائن و هذا ما لاحظناه من خلال عدم القيام بدراسات عن فهم الزبائن و ما يتوقعونه.

استنادا على النتائج السابقة التي تم استخلاصها من تحليل الدراسة الميدانية، يمكن أن تقدم عددا من الاقتراحات التي تهم الممارسين في الواقع العملي، باعتبارها محاولة في تفعيل استخدام نظام المعلومات التسويقية في اتخاذ قرارات المزيج التسويقي، في شكل توصيات على النحو التالي.

ب-التوصيات:

- 1- إن الضرورة تقتضى على مدراء المؤسسات تبني رؤية إستراتيجية واضحة في استخدام المعلومات التسويقية و تصميم نظم المعلومات.
- 2- إسهام الإدارة العليا إيجابيا في إقناع المستويات الإدارية بتغيير تفكيرهم و سلوكهم بصدد مفهوم و أهمية استخدام نظام المعلومات التسويقية، و يمكن التغلب على ذلك عن طريق تثقيف رؤساء المستويات الإدارية و تحسين وسائل الاتصال بينهم.

3- ضرورة الاهتمام بالندوات و المؤتمرات العلمية، و تشجيع الأبحاث و الدراسات التي تعزز الجانب التطبيقي لنظم المعلومات الإدارية بصفة عامة و نظم المعلومات التسويقية بصفة خاصة.

4- اختيار المكانة اللائقة لنظام المعلومات التسويقية في التنظيم بحيث يكون على اتصال مباشر بمختلف المستويات الإدارية.

5- تنفيذ برنامج عمل مكون من :

- التوعية بأهمية نظم المعلومات التسويقية في اتخاذ القرارات من خلال عقد ندوة حول ذلك و متابعة نتائجها.

- إقامة نظام للمعلومات التسويقية بالمؤسسات محل الدراسة عن طريق :

- تكليف متخصصين بتصميم و تنفيذ النظام.
- توفير الإمكانيات المالية لتطبيق النظام.
- الاهتمام بنشاط بحوث التسويق لتكون أكثر فاعلية في تلبية احتياجات نظام المعلومات التسويقية.
- الاهتمام بالاستخبارات التسويقية باعتبارها إحدى الطرق التي يعتمد عليها النظام في الحصول على البيانات المطلوبة لتشغيله.
- استخدام الأساليب التحليلية و البرمجيات المتخصصة.

6- أن تتم العملية الإدارية للنشاط التسويقي في ضوء المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات التسويقية، حيث يجب :

- تخطيط النشاط التسويقي في ضوء المعلومات التي يقدمها النظام وإعطاء أولوية خاصة للتخطيط الاستراتيجي.
- تنفيذ النشاط التسويقي في ضوء المعلومات التي يقدمها النظام.
- الرقابة على النشاط التسويقي في ضوء المعلومات التي يقدمها النظام.

7- ضرورة سعي المؤسسات العاملة بالقطاع، نحو تفعيل نظام المعلومات التسويقية بشأن العديد من اعتبارات القرارات التسويقية، و التي يضعف الاهتمام بها في ظل الافتقاد لنظام المعلومات، مثل تحليل المعلومات المتعلقة بكل من الفرص و التهديدات.

8- تشجيع الأبحاث و الدراسات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات الموجودة حاليا بالمؤسسات، و تطبيقها بما يسمح للمؤسسات بملاحقة التغيرات المستمرة في مجال نظم المعلومات و مواجهة تهديدات المنافسة.

المراجع :

- 1 - أحمد فهمي، مقدمة في بحوث العمليات و العلوم الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.
- 2 - إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
- 3 - أمين عبد العزيز حسن، استراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرين، دار قباء، مصر، 2002.
- 4 - أمينة محمود حسين محمود، نظم المعلومات التسويقية، مطبعة كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر، 1995.
- 5 - بول جامبل وجون بلاك ويل، إدارة المعلومات، ترجمة خالد العمري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- 6 - تيسير العجارمة و محمد الطائي، نظام المعلومات التسويقية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 7 - ثابت عبد الرحمن إدريس، بحوث التسويق، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، 2005 .
- 8 - دونالد مارشاند، وليام كتيغر، تعريب نور الدين الشيخ عبيد، حتى ترى ما لا يرى كيف تتفوق لشركات بالاستخدام الصحيح

للمعلومات و العاملين و تكنولوجيا المعلومات، مكتبة العبيكان،
السعودية، 2004.

9 - محمود حامد محمود عبد الرزاق، المعلومات و دورها في أداء
الصادرات الصناعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم
الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، 2001.

10 أحمد محمود عبد النبي، تقييم مدى استخدام نظام المعلومات
الإستراتيجية في اتخاذ القرارات الإدارية، أطروحة دكتوراه غير
منشورة، كلية التجارة جامعة القاهرة، 2003.

- 11- Borable Michel, Meier Oliver, MANAGEOR-les
meilleures pratiques du management, Dunod, Paris,
2006.
- 12- Conso Pierre, hemici Farouk , L'entreprise, en 20 leçons,
stratégie, gestion, fonctionnement4 ,edition ,Dunod,
Paris2006 ,.
- 13- Courbon j.c, systèmes d'information ; structuration ;
modélisation et Communication, inter édition, paris
,1993.
- 14- Dou Henri , veille technologique et compétitive,
Dunod, paris, 1995.
- 15- Demoy. G et Spizzichino R , les systèmes d'information
en marketing, collection la vie de l'entreprise, Dunod,
Paris, 1969.
- 16- Gerad jean, Bien distinguer le système d'information et
le système Informatique, Hermès, Paris, 1^{ère} édition,
2000.
- 17- Helfer Jean pierre ,kalika Michel, Orisoni jacques,
management stratégie et organisation6 ,édition ,vuibert ,
paris, 2006.
- 18- Kéfi hajer& kalika Michel, Evaluation des systèmes
d'information;-une Perspective organisationnelle- ,
économica ,paris.

طبيعة الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ

نسيمة أوكيل

ملخص :

نظرا لخطورة الأزمات المالية الحالية التي أفرزتها العولمة، و كذا تركزها في البلدان النامية خاصة تلك التي توصف بالناشئة، أصبحت قضية مواجهتها و التنبؤ بها مطروحة بشدة و الدليل على ذلك الجهود البحثية التي يقوم بها الكثير من الاقتصاديين من جهة، و بعض المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى، و قد اختلفت فعالية تلك الجهود خاصة و أنها لم تنجح في التنبؤ بكثير من الأزمات المالية، و هناك اتجاه آخر يرى أن من شأن التعاون الإقليمي أن يؤدي دورا معتبرا في التخفيف من وطأة الأزمات المالية و تقديم المساعدة حين وقوعها، أحسن من اللجوء إلى المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي فشل في التصدي للأزمة الآسيوية سنة 1997.

مقدمة :

أمام ظاهرة تكرار الأزمات المالية بات من الضروري البحث في كيفية إدارتها في حالة وقوعها أو التنبؤ بها قبل وقوعها إذا أمكن ذلك، و هذا راجع إلى خطورة تلك الأزمات و تهديدها بانهيار الكثير من الاقتصاديات في حالة وقوعها، و بالنظر إلى طبيعة الأزمات المالية التي ضربت الاقتصاديات الناشئة نرى أنها تختلف عن الأزمات السابقة، بل و كأنها نوع جديد من الأزمات، إلا أنه مهما كانت طبيعة الأزمة تبقى أزمة يقتضي الأمر البحث فيها فيما إذا كان بإمكان إيجاد نظام إنذار

مبكر ينبئنا بوقوع الأزمة ومدى فعاليته وكفاءته، و البحث أيضا على وسائل بديلة لمواجهتها، وهذا ما سوف نوضحه في هذه الورقة.

أولاً: طبيعة الأزمات المالية في الدول الناشئة

حين البحث عن أنجح السياسات لمحاولة تفادي حدوث الأزمات في المستقبل وإدارتها بفعالية أكثر حين تحدث، من الطبيعي أن يكون التركيز عن نوع الأزمات التي يتوقع حدوثها في المستقبل، و يبدو أن هناك فوارق مهمة بين أزمات التسعينيات و مشاكل المدفوعات التقليدية التي واجهت البلاد النامية في الماضي، و تترتب على هذه الفوارق الاختلافات نتائج مهمة بالنسبة لدور المؤسسات التي تتصدى لمواجهة هذه الأزمات، وعلى الأخص صندوق النقد الدولي، ومن ثم فسيكون من المناسب البدء بمقدمة عن طبيعة وأهم خصائص هذه الأزمات الجديدة وكذلك أسباب تركزها في البلاد النامية.

1- الأزمات التقليدية :

كان مما يسبب أزمات العملة هو انتهاج السياسات المالية والنقدية التوسعية والتي لا تخلو من تهور وتؤدي إلى زيادة كبيرة في الطلب و سعر صرف أعلى من القيمة الواقعية للعملة و عجز غير قابل للاستمرار في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ثم انخفاض في الاحتياطي النقدي إلى درجة من الخطر تؤدي إلى نشوب الأزمة، و منع الأزمات في هذه الحالات كان يعني إعادة التوازن المالي و النقدي قبل أن يفلت زمام هذه التجاوزات.

كانت إدارة الأزمات تعني بالنسبة للصندوق النقد الدولي تقديم العون المالي المؤقت حتى لا يؤدي التضيق الاقتصادي على المستوى الكلي إلى ركود اقتصادي في البلاد أو يزيد من حدته، كانت المساعدة مرتبطة بإعادة الانضباط المالي و النقدي و إلى الحد الذي كان الهدف فيه هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي و استقرار سعر الصرف، لم يكن هناك ما يدعو إلى الانشغال بتفاصيل الأنظمة المالية في البلاد، و يمكن القول، أن تركيز الصندوق في

الخمسين سنة الأولى من عمره كان على السياسات المالية والنقدية للبلاد، ولم يبد سوى اهتمام جانبي بالترتيبات المؤسسية الداخلية للبلاد.

2-الأزمات الجديدة :

لقد كان لكل من الأزمات الكبرى في التسعينيات – المكسيك 1994 شرق آسيا 1997، روسيا في عام 1998 والبرازيل عام 1999- صفاتها الخاصة التي تميزها عن غيرها، ولكنها جميعا اشتركت في ظاهرة واحدة مهمة، لقد كانت جميعا أزمات ثقة مصدرها حساب رأس المال وعليه فهي تختلف تماما عن مشاكل المدفوعات القديمة في البلاد النامية والتي عادة ترتبط بالحساب الجاري لميزان المدفوعات كما أشرنا في النقطة الأولى، لقد زادت إمكانية تعرض البلاد النامية لمثل هذه الأزمات في التسعينيات لأن عددا كبيرا منها قام بتحرير القيود على حركة رؤوس الأموال بهدف تحقيق تكامل أوثق مع أسواق رؤوس الأموال العالمية وتحسين إمكانية الحصول على التدفقات الرأسمالية الدولية.

لاشك أن مدى النفاذ إلى هذه الأسواق قد تحسن كثيرا ولكن ذلك كان على حساب زيادة في مخاطر التقلب وعدم الاستقرار وظاهرة التقلب هذه هي ظاهرة معروفة في الأسواق المالية بما في ذلك سوق رأس المال الدولي، من الممكن أن تزيد التدفقات الوافدة عن الحد الذي يمكن تبريره وفقا للأساسيات الاقتصادية في بلد ما في حالة وجود توقعات حسنة يغلب عليها التفاؤل كما كان الأمر في شرق آسيا قبل الأزمة، ولكن من الممكن أيضا أن تزيد التدفقات إلى الخارج عن حد متناسب يمكن تبريره وذلك عندما تتغير التوقعات في الاتجاه المعاكس وتتهار ثقة المستثمرين.

و فيما يلي الإشارة إلى الخصائص المهمة لهذا النوع من الأزمات¹:

- لعل أقرب ما يوضح طبيعة هذه الأزمات هي نظريات أو نماذج أزمات العملة والتي توفرت عنها أدبيات غزيرة في السنين الأخيرة، الجيل الأول من هذه النماذج يفسر الأزمات على أنها النتيجة المتوقعة لإتباع سياسات ينقصها التوافق والانسجام، على سبيل المثال محاولة تبني سعر صرف ثابت مع ممارسة سياسة نقدية مفرطة في التوسع، و يركز الجيل الثاني من هذه النماذج بصفة أشد على التغيرات في توقعات المستثمرين (أو اتجاهات السوق) والتي تؤدي إلى إشعال فتيل الأزمة في الحالات التي تكون فيها البلاد قد أصبحت معرضة للأزمة بسبب ضعف في جانب من الجوانب، كأن تكون مثلاً مثقلة بحجم مفرط من الديون قصيرة الأجل.

- لقد أزلت الحركة العالمية لانتقال رؤوس الأموال الفواصل بين الأنظمة المالية المحلية و الدولية، هذا يعني أنه أصبح من الصعب تصور إصلاح ميزان المدفوعات الدولي بدون إصلاح النظام المالي المحلي.

- فرض إدارة هذا النوع الجديد من الأزمات مشاكل خاصة، إن فقدان الثقة بغض النظر عن سببه يمكن أن يؤدي إلى هزات كبيرة و ذلك لما يمكن أن ينتج عنه من تحول كميات كبيرة من رأس المال إلى الاتجاه المعاكس، التدفقات الصافية التي تعتمد عليها البلاد لتمويل عجز الحساب الجاري يمكن أن تتوقف تماماً حيث يتوقف الإقراض الجديد.

1. محمد الفتيش، "البلاد النامية والأزمات المالية العالمية"، حول استراتيجيات منع الأزمات و إدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية، السعودية جدة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م، ص ص 15-20.

- لماذا تركزت الأزمات في البلاد النامية ؟

لقد تركزت أغلب الأزمات المالية، خاصة في التسعينيات في بلاد الأسواق الناشئة، و من المهم إدراك أن المخاطر التي تواجه البلاد النامية التي تحاول الانفتاح على أسواق رأس المال العالمية هي أعظم بكثير من تلك التي يمكن أن تواجه البلاد الصناعية، هنالك عدة خصائص و صفات تتعلق بالبلاد النامية تجعلها أكثر عرضة لمثل هذه الأزمات، و لعل من أهمها ما يلي ¹ :

- قلة المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن الأحوال في هذه البلدان، قد تدفع بعضهم إلى مجرد الاكتفاء بتقليد سلوك من يعتقدون بأنهم أكثر دراية و معرفة بالأحوال منهم.

- القابلية الشديدة للعدوى و انتقال آثار الأزمات من بلد إلى آخر و ذلك بسبب عدم توفر المعلومات الكافية للتمييز بين الأوضاع الحقيقية لمختلف البلاد، ففقدان الثقة في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى فقدانها في بلاد أخرى على الرغم من اختلاف الظروف و قلة المبررات، و قد زادت السرعة التي يمكن أن يتحرك بها رأس المال في أسواق اليوم من خطورة هذه الظاهرة.

- صغر حجم أسواق البلاد النامية مقارنة بحجم التدفقات الرأسمالية الدولية يجعلها أكثر عرضة للتقلبات حيث أن تغيرات صغيرة نسبيا في التدفقات الرأسمالية - بالمعايير الدولية - يمكن أن تؤدي إلى تغيرات كبيرة في أسعار الأصول.

- ضعف القطاع المالي، و بالأخص البنوك، يؤدي إلى الإقبال على أنواع من الوساطة المالية غير الرشيدة و تراكم الديون قصيرة الأجل.

- وجود ضمانات حكومية ضمنية في البلاد النامية يشجع الإقراض غير الرشيد لهذه البلاد مما يجعلها أكثر تعرضا للأزمات، كما أن وجود

1. نفس المرجع السابق، ص ص 21-23.

ضمانات (في صورة ضمنية) يعني بأن البنوك لن يسمح لها بأن تفشل، لن يشجع البنوك على انتهاج سلوك تهوري فحسب، ولكنه أيضا يشجع الدائنين على تجاهل الأوضاع المالية الفعلية للبنوك.

- نوعية أنظمة أسعار الصرف التي تبنتها كثير من البلدان النامية من فئة الرابطة الهشة "Soft peg"، تساهم في المشكلة عن طريق خلق انطباع عن استقرار أسعار الصرف و ثباتها مما يشجع المقترضين على تجاهل المخاطر المرتبطة بتغيرات سعر الصرف و الإقبال على تجميع التزامات كبيرة بالعملة الأجنبية، يبدو أن أنظمة أسعار الصرف الأكثر مرونة تشجع على إدراك أوضح لهذه المخاطر.

- عدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية تترتب عليه آثار أشد على تصورات المستثمرين و توقعاتهم مما هو الحال في البلاد الصناعية لأنه غالبا ما يثير شكوكا حول استقرار السياسات الاقتصادية و قد يؤدي إلى تدهور الإدارة الاقتصادية، و من الملاحظ أن الأزمات في كل من المكسيك و كوريا واندونيسيا سبقتها ظروف سادها الشك و القلق و عدم الاستقرار السياسي .

ثانيا: التنبؤ بالأزمات المالية ونظام الإنذار المبكر

ظهرت تحديات جديدة أمام صانعي السياسات نتيجة لاندماج الأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم خلال العقد الماضي، فمع ارتفاع كفاءة الاتصالات العالمية تزايدت سرعة تحويل النقود من عمله معينة أو إليها، أو دخولها إلى بلد أو خروجها منه، مما جعل الفترة المتاحة أمام صانعي السياسات لإصدار رد فعل إزاء الأزمات الناشئة أقصر بكثير مما كانت عليه من قبل.

و للأسف فإن الأسواق المالية معروفة بضعف قدرتها على رصد نشوء الأزمات، فلم يراود الأسواق شك يذكر عن قرب وقوع أزمة المكسيك عام 1994 و أزمة تايلاند عام 1997، و لم تزد توقعات انخفاض قيمة العملة لدى المتاجرين فيها خلال الشهور السابقة مباشرة على انهيار العملة في المكسيك أو تايلاند، كذلك فإن فروق أسعار الفائدة

(الفروق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعارها في الخارج) لم تتسع بشكل ملموس قبل أزمة المكسيك، و بدلا من أن تكون فروق أسعار الفائدة على سندات بريدي و السندات الأوروبية الدولية بمثابة إنذار مبكر لتراجع الثقة فيبدو أنها لم تتسع إلا بعد أن بدأت الضغوط على العملة بالفعل¹.

و نتيجة لذلك، شرع الباحثون في دراسة القوى التي تسهم في وقوع الأزمات المالية بنظرة جديدة، وذلك في محاولة لوضع نظم للإنذار المبكر يكون من شأنها إصدار إشارة عندما تظهر بوادر اضطرابات في أسواق العملة.

1- تعريف نظام الإنذار المبكر :

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر، بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و البيئية و الضغوط السكانية و غيره لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات، والتي تفيد مسبقا في توقع حدوث الأزمة في البلد المعني، و يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات و المؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات)، بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة².

و يركز تعريف نظام الإنذار المبكر على تعريف واضح للأزمة و مصدرها، بمعنى أن الخطوة الأولى هي التعرف على الأزمات حيث يجب على الباحثين تحديد الوضع الذي يمكن أن يوصف بأنه أزمة كاملة

1. أندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، " تحدى التنبؤ بأزمات الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2000، ص 1.

2. علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، المملكة الأردنية الهاشمية، أوت 2004 ، ص 14.

للعلمة أو أزمة كاملة للبنوك على سبيل المثال أو لكيليها، وتعرف أزمة العملة بأنها حالة يحدث فيها انخفاض كبير في قيمة العملة وتستطيع السلطات أن تقوم بدفاع ناجح عن طريق القيام من بين تدابير أخرى برفع سعر الفائدة أو التدخل في سوق العملات الأجنبية أو القيام بالأمرين معاً، وهكذا فلتعريف أزمة العملة يستخدم الباحثون مؤشرات، وهي مؤشرات قد تختلف من باحث لآخر، تزن التغيرات في سعر الصرف وفي الاحتياطيات من العملات الأجنبية، في أسعار الفائدة قصيرة المدى إذ كانت متاحة، إلا أن التعريف الناتج عن ذلك قد لا يشمل كل أوضاع الأزمة، لأنه كما حدث في عدة حالات، قد يقوم بلد ما استجابة لضغوط سوق العملات الأجنبية بفرض قيود على حركة رؤوس الأموال، والضغط التي يواجهها النظام المصرفي يصعب تحديدها كمياً، بدرجة أكبر من تلك الموجودة في أسواق العملة.

وعادة ما تظهر نقاط الضعف في النظام المصرفي لأن نوعية الأصول تتدهور، والمعلومات عن الأصول التي لا تحقق إيرادات ليست دائماً محل ثقة أو متاحة في الوقت المناسب، وحتى التقديرات غير المباشرة لنوعية الأصول تتطلب معلومات عن التقاليس، و المخاطر التي يتعرض لها الوسطاء الماليون في مختلف القطاعات و معلومات عن حركة أسعار العقارات، و الأصول الأخرى و كلها معلومات يصعب الحصول عليها في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ونظراً لأن المعلومات المطلوبة لإجراء تقييم غير متاحة عادة، فإن تحديد توقيت الأزمات المصرفية يعتمد على أحداث مثل غلق البنوك ومساندة الحكومة للمؤسسات المالية أو الاستيلاء عليها¹.

1. محسن عبد العزيز الوكيل، " كيف تتجنب الوقوع في أزمة مصرفية "، مجلة الإقتصادي، بتاريخ 22 جانفي 2007، العدد 1986.
http://ik.Ahram.Org.Eg/ik/ahram/2007/22/BARI1.HTM ، تاريخ الإطلاع: 2007/01/31.

2- سبب الاهتمام بنظام الإنذار المبكر* :

يرجع سبب الاهتمام بنظام الإنذار المبكر وهذا من خلال محاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها، إلى تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية و من ناحية أخرى إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، و قد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتت من دولة لأخرى و تجاوزت 25% في بعض الحالات¹.

و يبين الجدول الآتي خسائر بعض هذه الدول :

الجدول رقم (1) : خسائر الأزمات المالية في بعض الدول

الدولة	الفترة	الخسائر كنسبة مئوية من الناتج المحلي
الو.م.أ	1991-1984	3
فنزويلا	1995-1994، 1983-1980	18
الأرجنتين	1985، 1982-1980	55-13
المكسيك	1995-1994	15-12
البرازيل	1996-1994	10-4

المصدر: I.M.F, World economic Survey, 1998, p 78

و لقد ظهرت كتابات عديدة ودراسات مختلفة سواء من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو بنك التسويات أو الباحثين الاقتصاديين المهتمين لدراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وكيفية وضع نظم للتنبؤ بها قبل حدوثها بوقت مبكر حتى يمكن اتخاذ الإجراءات أو السياسات المضادة

*. هناك نظام الإنذار المبكر لكل نوع من أنواع الأزمات المالية.
1. عبد النبي اسماعيل الطوخي، "التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة"، مصر، ص 1.

لمنع أو تجنب حدوثها أو تقليل الخسائر منها إلى أدنى مستوى إن لم يكن من الممكن تفادي وقوعها.

3- أهمية نظام الإنذار المبكر :

تتبع أهمية نظم الإنذار المبكر من قيمتها بأنها تقدم أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض الاقتصاد لأزمة مالية، و تقوم بتعريفهم باحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لاتخاذ ما يلزم من سياسات و إجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، و تساعد نظم الإنذار المبكر عموما فيما يلي ¹ :

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.
- توجيه الاهتمام و التوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

4- آليات عمل نظام الإنذار المبكر ² :

رغم أن الباحثين يدرسون الكثير من المتغيرات الاقتصادية و المالية التي يدرسها معظم المحللين الماليين، فإن موطن القوة لدى الباحثين يكمن في معالجتهم المعلومات بطريقة منهجية تصل بقدراتهم إلى الحد الأقصى من حيث التنبؤ بأزمات العملة أو لميزان المدفوعات استنادا إلى التجارب التاريخية لعدد كبير من البلدان.

1 . نفس المرجع السابق ، ص 6.

2 . إندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، مرجع سبق ذكره، 2000، ص ص 2-6.

و في الغالب، يمكن لنظام الإنذار المبكر أن يترجم هذه المعلومات إلى مقياس مركب لمدى الحساسية للتطورات المحيطة، وحيث أنه يعتمد على منهجية واضحة التحديد، فإن احتمال تأثره بالتصورات المسبقة عن الأداء الاقتصادي المتوقع لبلدان معينة يكون أقل، و يمكن أيضا أن يعمل نظام الإنذار المبكر كأداة مفيدة لترتيب درجات الحساسية النسبية لمجموعة من البلدان، وهو أمر تزداد صعوبة تقديره على أساس كل بلد على حدى.

ما هي العلامات التي ينبغي ملاحظتها، وهل يمكن وضع نموذج اقتصادي للتنبؤ بدقة باقتراب اقتصاد أحد البلدان من نقطة الخطر ؟

يتبين من الجهود البحثية التي شارك فيها عدد من المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، وبنك الاحتياطي الفيدرالي الولايات المتحدة الأمريكية وبنك التسويات الدولية وغيرها، أن بعض النماذج مفيدة في التنبؤ بالأزمات، وإن كانت هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود كي يتسنى فهم أسبابها بصورة أفضل.

و عليه هناك طريقتين منهجيتين متبعتين للتنبؤ¹ :

- منهجية المؤشرات القائدة: (التعرف على المتغيرات التي تتغير قبل الأزمة بشكل واضح) واحتساب مؤشر مركب لهذه المؤشرات.
- منهجية النماذج الاحتمالية: محاولة التعرف على المتغيرات التي تؤثر في احتمال وجود أزمة.

في الحقيقة هذه النماذج مازالت قيد التطوير والبحث وهذا بسبب :

- نقص في البيانات يعيق القدرة على التنبؤ بالأزمات (خاصة المصرفية).
- هناك العديد من العوامل المؤسسة غير القابلة للتكمية تؤثر في احتمال نشوب الأزمات المالية والمصرفية.

1. أحمد طلفاح، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط ، أبريل 2005، ص 23.

5- المؤشرات التقليدية على إمكانية التعرض للأزمات :

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لأزمات وصدمات أو هزات في سوق الأوراق المالية أو تعرضها لأزمة العملة في صنفين¹:

- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية : التي تهز ثقة المستثمرين.
- الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه.

6- مدى كفاءة نظام الإنذار المبكر

استخدم الاقتصاديون معايير مختلفة في وضع عدد من النماذج التي تهدف إلى مساعدة صانعي القرار في التنبؤ بالأزمات المستقبلية، ولكن هذه النماذج حققت معدلات نجاح متباينة حتى الآن كما سلفت الإشارة إليه.

و يختبر الاقتصاديون النماذج بأسلوبين²:

- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (و هو ما يسمى بالأداء داخل العينة).
- على أساس البيانات أو الفترة الزمنية التي لم تصمم لأجلها بالتحديد (و هو ما يسمى بالأداء خارج العينة).

و من الواضح أن النموذج المفيد هو الذي يقدم إشارات غنية بالمعلومات خارج العينة، أي خارج الفترة الزمنية التي تم تقدير النموذج نفسه لها.

1. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص 38.
2. أندرو بيرغ، كاثارين باتيللو، مرجع سبق ذكره، 2000، ص 6-7.

و قد أظهرت الاختبارات التي أجريت على أربعة نماذج تجريبية أنشئت في معظمها قبل الأزمة الآسيوية أن أفضل النماذج هو الذي تمكن من التنبؤ بنصف الأزمات " داخل العينة " وثلثها " خارج العينة "، وكانت الإنذارات الكاذبة أمرا شائعا، ففي أكثر من نصف المرات التي تنبأت فيها جميع النماذج بقرع وقوع أزمة لم تقع أية أزمة.

و رغم أن التنبؤ بتوقيت وقوع الأزمة أمر يبدو في غاية الصعوبة، فقد كان أداء بعض النماذج أفضل في التنبؤ بالحدة النسبية للأزمات في بلدان مختلفة، ويعني هذا أن النماذج قد تفيد في تحديد البلدان الحساسة خلال فترة من الاضطرابات المالية الدولية أكثر مما تفيد في التنبؤ بتوقيت أزمات العملة ويعد هذا في حد ذاته إسهاما قيما من جانب نظام الإنذار المبكر لأنه يساعد على تركيز الاهتمام على البلدان التي تحتاج إلى تعديلات في سياساتها قبل تطور الأزمة.

ثالثا: التعاون الإقليمي مطلب لتحقيق الاستقرار المالي و مواجهة الأزمات المالية

إن وضع إستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي أن يتم توجيهها على أربع مستويات : إجراءات على المستوى الوطني للتقليل من احتمال حدوث أزمات في المستقبل و إجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة، وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث، وأخيرا تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

في الحقيقة وأثناء المناقشات الدائرة يوجه اهتمام وتشجيع كاف للدور الذي يمكن أن تقوم به الترتيبات والآليات الإقليمية في مجالي منع الأزمات المالية وإدارتها، ولا شك أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تؤدي دور الوسيط المهم بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الدولية، وما من شك أيضا في أن غيبة المؤسسات الإقليمية (باستثناء الحالة الأوروبية) ضمن شبكة المؤسسات والآليات والأدوات الموجودة لمواجهة الأزمات المالية يمثل فجوة مهمة في النظام المالي الدولي القائم.

1- البلدان النامية والتعاون الإقليمي¹

بناء على ما تم تقديمه فإنه على الأقل وحتى يتم التعامل مع ظواهر عدم استقرار النظام المالي العالمي ومخاطره عن طريق إجراءات دولية فعالة فإن المهمة الأولى لمنع الأزمات وتفايدها ستقع على كاهل حكومات البلاد النامية على المستويين الوطني والإقليمي ويبدو أن مجال رسم السياسة الوطنية وحرية اتخاذ القرار قد أصبح أكثر ضيقا في السنين الأخيرة بالنسبة لهذه البلدان ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى ثلاث أسباب رئيسية :

- زيادة الضغوط على الحكومات بسبب تحرير الأسواق وزيادة تكاملها وارتباطها، وهذا يتضح بصورة خاصة في الأسواق المالية، وكنتيجة لتزايد مقدرة رأس المال على الخروج، أصبحت السياسات الحكومية رهينة للأسواق المالية، ونوعية الانضباط الذي تفرضه هذه الأسواق على الحكومات لا يشجع على الدوام على النمو السريع والتنمية.
- سياسات البلاد النامية هي أيضا عرضة للضغوط من جانب البلاد الصناعية الكبرى، وكذلك المؤسسات الدولية.
- إن عضوية بعض البلدان النامية في تجمعات دولية معينة مثل NAFTA تفرض عليها التزامات دولية معينة، ويترتب على ذلك أن بعض آليات السياسة وبعض الخيارات لا تبقى مفتوحة أمامها بسبب هذه العضوية.

ولكن ومع ذلك، يبقى هناك مجال للسياسات المحلية لتنظيم التدفقات الرأسمالية والرقابة عليها أوسع بكثير مما استعمله كثير من هذه البلدان النامية حتى الآن. ليس هناك اتفاقية دولية تفرض على هذه البلاد فتح أسواقها المالية، وهناك في الحقيقة تنوع واختلاف في الدرجة التي تم بها استعمال هذه الحرية من طرف البلدان النامية في المجال المالي.

1. محمد الفنيش، مرجع سبق ذكره، 2000، صص 75-76.

2- مبررات التعاون الإقليمي :

هناك الكثير مما يمكن عمله على المستوى الإقليمي، وخاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار العالمي وانتشار عدوى الإضطرابات المالية، ولاشك أن التجربة الأوروبية للتعاون النقدي والمالي يمكن أن تقدم دروسا مفيدة في هذا المجال.

فالترتيبات الإقليمية لمواجهة الأزمات المالية هي أمر مهم لأنها تعكس مدى حاجة كل إقليم للمحافظة على مصالحه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك حماية ودعم المصادقية في الأسواق ويمكن المجموعة من ممارسة الضغوط المناسبة على أعضائها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم الإقليم، وفي الظروف الحاضرة التي تسود العالم بالذات، هناك كثير من الأسباب والمبررات التي تجعل التعاون الإقليمي أمرا في غاية الأهمية لعل من أهمها ما يلي¹:

- زيادة سرعة وقوة التكامل الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار في كل القارات في حقبة التسعينيات، أدى ذلك إلى تعميق التداخل والاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية والمالية داخل كل إقليم، وأدى هذا الوضع إلى تقوية الآثار التي يمكن أن تنجم عن الأزمات المالية، ويبدو أنه ليس هناك إدراك كاف بعد لإبعاد هذه العملية ومدى تأثيرها على قوة وسرعة انتشار عدوى الأزمات.

- أغلب المقترحات لإصلاح النظام المالي الدولي تدعو إلى دعم وتقوية عدد قليل من المؤسسات الدولية، ولكن يمكن التأكيد على أن في إمكان مؤسسات إقليمية وشبه إقليمية قوية أن تلعب دورا مهما، من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي، وكذلك من حيث تحقيق توازن أفضل للقوى على المستوى الدولي.

1. نفس المرجع السابق، ص ص 78-83.

- حين نأخذ في الاعتبار الحقائق الإقليمية إلى جانب الحقائق والوقائع العالمية، يبدو أنه من المنطقي أن تعتمد البلاد النامية على الترتيبات الإقليمية كخط دفاع أول لمواجهة الأزمات المالية، بدلا من ذلك فإنها الآن تجد نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى الدفاعات الدولية أولا، ببساطة لأن دفاعاتها الإقليمية وترتيبات الدعم المتبادل بينها إما أنها شديدة الضعف أو لم تخرج بعد إلى حيز الوجود.

- أغلب البلدان النامية ليس لديها الإمكانيات أو القدرة بمفردها لمواجهة الصدمات التي تسببها الأزمات المالية، والتي أصبح يتزايد معدل تكرارها، وعليه يمكن أن يكون الطريق الوحيد المفتوح أمام مثل هذه البلاد لمواجهة هذا الوضع هو اللجوء إلى إيجاد الآليات الإقليمية التي يكون لها فيها دور ونفوذ، ولكنها في نفس الوقت، ومقابل ذلك، تفرض عليها الالتزام باتخاذ إجراءات التصحيح الضرورية بقوة وحزم لمصلحتها ومصلحة الإقليم ككل، ومن المرجح أن تكون البلاد النامية أكثر قبولا واطمئنانا لتحليل وشرطية المؤسسة الإقليمية مقارنة بالمؤسسة الدولية.

- أغلب المؤسسات المالية الإقليمية القائمة هي صغيرة الحجم، وبالتالي فإن تأثيرها محدود ولكن لا شك بأن دعمها وتقويتها سيكون له مردود طيب في الأمد الطويل.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تلعب المؤسسات الإقليمية دورا مركزيا في عمليات الرقابة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على الجيران، وكذلك الأمر في مجال المتابعة والإشراف على الأنظمة المالية والمصرفية المحلية، وفي الحقيقة فإن مثل هذه الرقابة التي مصدرها الشركاء والجيران يمكن أن تكون أكثر قبولا للبلاد من رقابة وتوجيه مصدرهما مؤسسة دولية واحدة قوية.

3- صيغ التعاون الإقليمي :

إن نوع الترتيبات والآليات الإقليمية التي يمكن أن تقام لتؤدي دورا في مجال منع الأزمات المالية وإدارتها سوف لن يكون واحد في كل الأحوال والأقاليم، إن ذلك سيتوقف تحديدا على خصائص وحاجات وظروف واستعدادات البلدان في كل إقليم، من الواضح أن إقامة ترتيبات إقليمية ذات طابع شمولي (مع المقدرة المؤسسية المطلوبة) يتطلب أن تشمل هذه الترتيبات الوظائف والقدرات الآتية¹:

- مقدرة للرقابة والإنذار المبكر مقرونة بقدرة مؤسسية تمكن المجموعة من مزاولة الضغط على الأعضاء للتحفيز على القيام بالتغيرات الأساسية في السياسات و تصحيح اتجاهاتها بسرعة و فعالية و حزم.
- القدرة على تفادي حدوث و تكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملات في البلاد المجاورة، و منع البلدان التي تبني سياسات إفقار الجار كوسيلة للخروج من أزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله.
- مقدرة كافية للتدخل في أسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع احتمال تدهور قيمة العملات وانهيار الأسواق.
- المقدرة على تقديم سيولة كافية (في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي) و تمويل طويل الأجل يصاحب التمويل الذي تقدمه المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية، وذلك لمنع اضطراب الأنظمة المالية و عرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أثناء المراحل الحرجة لعمليات إعادة الاستقرار والتصحيح.
- المقدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغيرات الهيكلية الأساسية الأطول أجلا في الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك تنمية مقدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الاحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص، و كذلك السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية و التشريع.

1. نفس المرجع السابق، ص ص 82-83.

مثل هذه الترتيبات يمكن وإلى حد كبير أن تقوم بدور مكمل لدور المؤسسات العالمية القادمة، ويمكن أيضا إلحاقها بالهيكل المؤسسية التي تم إنشاؤها في الصناديق وبنوك التنمية الإقليمية على سبيل المثال يمكن إنشاء أو توسيع شبكات إقليمية أو تسهيلات إقراضية قبل حدوث الأزمات أو أثناءها لتقوم بدورها كترتيبات بناءة لمواجهة الطوارئ، كما أن عدم وجود مقرض دولي أخير فعال يفتح المجال أمام إمكان إيجاد أشكال أخرى من التعاون الإقليمي، كاقترح إنشاء صندوق نقد آسيوي، وهو اقتراح من الجدير أن تبحث إمكانات تنفيذه في أقاليم أخرى.

و في الأمد الطويل، و مع إزدياد التكامل الإقليمي في مجالي التجارة والاستثمار في البلاد النامية، يمكن النظر في صيغ أكثر تقدما من التكامل النقدي عن طريق إنشاء كتل العملات الموحدة (على الرغم من أن هذا سوف لن يكون أمرا عمليا في كل الأحوال).

إن وجود مناطق عملة إقليمية يزود البلاد بترتيبات مؤسسية لها طابع رسمي لتجميع احتياطاتها من النقد الأجنبي وكذلك ربط أنظمتها المصرفية وأسواق رأس المال فيها وربما الدخول في اتحادات نقدية، كما أنها تمكن البلاد التي تساند بعضها من أن تكون في موقف أقوى للصمود في وجه هجمات المضاربين، وتوجد عدة محاولات في هذا المضمار أهمها قرار الإتحاد الأوروبي بإنشاء العملة الأوروبية الموحدة، و اتحاد شرق الكاريبي، و كذلك محاولات أخرى في غرب وجنوب إفريقيا للسير في نفس الاتجاه.

4- محاولات آسيوية في التعاون ¹ :

كان من النتائج المفيدة للأزمة الآسيوية هو إحياء فكرة التعاون الإقليمي الآسيوي في المجالات المالية والنقدية و كذلك في مجال التجارة والشعور بالحاجة الملحة لهذا التعاون الذي لم يحالفه التوفيق في الماضي.

1. نفس المرجع السابق، ص ص 85-89.

لقد كان أول من اقترح فكرة المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا، هو رئيس وزراء ماليزيا " مهاتير محمد " منذ حقبة مضت، و لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، و السبب الرئيسي لذلك هو معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد أن يقوم تجمع في المنطقة بدونها، و تخشى "رسم خط وسط المحيط الهادي يهدد بفصل شرق آسيا عن شمال أمريكا" و بدلا من ذلك فقد مارست ضغوطها و بنجاح للاعتماد على : ملتقى آسيا – الباسفيك للتعاون الاقتصادي (Asia Pacific Economic Cooperation Forum : APEC) و التي هي عضو بارز فيه.

إن إعداد وتطبيق الإجراءات والتدابير الإقليمية لمنع تفاقم وانتشار آثار وعوى الأزمات المالية لم يحدث إلا في أوروبا، إلا إذا اعتبرنا التدخل الكبير للولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب صندوق النقد الدولي أثناء أزمة المكسيك في 1995، إجراء إقليميا وهو إجراء لا يخلو – بالطبع – من جوانبه و دوافعه الإقليمية.

لقد حاولت اليابان أن تلعب دورا مماثلا في المراحل الأولى من الأزمة الآسيوية، لقد اقترحت في أوت 1997 إنشاء صندوق نقد آسيوي لمواجهة أزمة جنوب شرق آسيا، وقد تمكنت من تأمين تعهدات بمقدار مائة بليون دولار أغلبها من اليابان، بالإضافة إلى الصين وهونج كونج و تايوان و سنغافورة، وقد عملت الخزانة الأمريكية – وإلى جانبها صندوق النقد الدولي – على إفشال المشروع ونجحت في ذلك.

لقد كانت الحجة الرئيسية هي أن صندوق النقد الدولي هو الجهة الوحيدة التي يجب أن تتولى تنسيق جهود الإنقاذ، وأنه حتى في حالة إيجاد ترتيبات آسيوية فيجب أن تكون تحت مظلة "APEC" و أن ترتبط ببرامج صندوق النقد الدولي.

رغم الظروف السائدة تجرى الآن محاولات للتأكد من جديد على أهمية التعاون الآسيوي، هناك عدد من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي هي الآن في مرحلة الإنشاء في شرق آسيا من طرف اليابان و الصين

وكوريا الجنوبية والأعضاء العشر لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا
Association of South East Asian Nations ASEAN

وقد أصبحت هذه المجموعة الجديدة – وهي تضم نفس عضوية
Eaeg East Asian Economic Groupe التي اقترحها رئيس الوزراء
الماليزي – تعرف باسم [ASEAN + 3] لقد عقدت المجموعة اجتماعات
قمة لمدة ثلاث سنوات متتالية وكونت لجنة عليا لتوجيه أعمالها، كما أن
وزراء مالية البلدان الأعضاء فيها يجتمعون دوريا، لقد أصبحت هذه
المجموعة أكثر التجمعات الإقليمية نشاطا خارج أوروبا – ولكنها مع ذلك
– ما زالت في بداياتها وليس لها ثقل يقارب ثقل مجموعة الدول
الصناعية السبع أو النافتا (NAFTA).

و قد بدأت بعض صيغ التعاون في المجال النقدي و المالي في
الظهور، فقد أعلنت مجموعة (ASEAN + 3) عن نظام إقليمي لتبادل
العملات ليساعدها على مواجهة أية أزمات مالية آسيوية في المستقبل،
وهذا الترتيب يشبه الترتيب الذي أقامته الدول الصناعية العشر في أوائل
الستينيات عندما واجهت أول الاضطرابات النقدية في فترة ما بعد
الحرب العالمية الثانية، كما أن هناك محاولات أخرى لإقامة هياكل مالية
فرعية داخل الإقليم، فقد أنشأت مجموعة ASEAN آلية للوقاية لمحاولة
التنبؤ بأزمات المستقبل وتفاديها، عن طريق استعمال مؤشرات متقدمة
للإنذار المبكر، كما أن بلاد شمال شرق آسيا تراقب بصورة جماعية
تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل في المنطقة.

ويدور كثير من النقاش حول تكوين سلال مشتركة للعملات
وترتيبات للتدخل المشترك في الأسواق المالية، حتى تحل محل كل من
أنظمة ربط العملات المحلية بالدولار والتي واجهت كثيرا من الانتقاد في
الماضي، وما تبعها من أنظمة التقويم الحر للعملات التي فرضتها
ظروف الأزمة.

كما أن هناك اقتراحا (من طرف الفلبين وهونج كونج) بإنشاء عملة آسيوية موحدة على غرار " اليورو "، ومن الواضح أن هذه فكرة تحتاج إلى سنوات لتظهر إلى حيز الوجود، ولكن مجرد اقتراحها لم يكن أمر متوقعا منذ فترة قصيرة من الزمن.

و من الممكن القول أن كل هذه الظواهر هي بدايات للتحرك اتجاه ظهور صندوق نقد آسيوي، وبعد مرور فترة ليست بالطويلة، منذ أن تمت محاولات إحباط الفكرة، هذه الفكرة التي تؤكد على أن الآسيويين يجب أن يتحركوا في اتجاه الإمساك بمقاييد أمورهم بأنفسهم، وأنهم يملكون الموارد المالية الكبيرة التي تمكنهم من مواجهة المصاعب المالية الخارجية لأعضاء المجموعة الأكثر ضعفا، و لعله من المفيد إثارة سؤالين بالنسبة لهذا التحرك الآسيوي في مجال النقد والتجارة (وسنكتفي بالإشارة إلى المجال النقدي والمالي فقط).

أولا : ما هي الدوافع الأساسية وراءه ؟

ثانيا : ما هي آثاره وانعكاساته الممكنة مستقبلا على بقية العالم ؟

يبدو أن أهم الأسباب والدوافع هي : الأزمة المالية لشرق آسيا، والتأثير الإيجابي الذي تقدمه تجربة الاتحاد الأوروبي وخاصة (اليورو) وكذلك فشل كل من WTO و APEC في تحقيق تقدم فعلي في مجال تحرير التجارة، هناك شعور عام بعدم الارتياح لسلوك البلاد الصناعية الكبرى وكذلك المؤسسات المالية الدولية والطريقة التي تم بها التعامل مع الأزمة الآسيوية من قبل هذه الأطراف، هذه الظروف تدعو الآسيويين إلى التفكير الجدي في محاولة تفادي الاعتماد الكامل على الغرب ومؤسساته، وتفادي تكرار التجربة الأليمة التي بدأت في صيف 1997.

لا شك أن التكامل الاقتصادي سيققق لشرق آسيا كثيرا من الفوائد بما في ذلك المزيد من الاستقلال، خاصة أثناء الأزمات، ولكن ذلك ليس أمرا سائبا من وجهة نظر العالم الخارجي، من الواضح أن لشرق آسيا من القوة ما يرشحها لأن تلعب دورا في هذا العالم أكثر أهمية من دورها

الحاضر، الحجم الإجمالي لاقتصاد المنطقة وحجم تجارتها الخارجية يقارب الحجم في كل من الكتلتين الرئيسيتين في العالم: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، كما أن إجمالي الاحتياطي النقدي فيها هو أكبر بكثير من الاحتياطي النقدي لكل من الكتلتين، وعليه فليس هناك مبرر يمنع أن تكون لها مؤسساتها الخاصة، وأن يكون لها رأي أساسي في القضايا المصيرية التي تهمها، خاصة وأن تمثيلها الحالي في المؤسسات الدولية لا يتناسب على الإطلاق مع إمكانياتها وحجمها الاقتصادي.

إن نجاح التكامل الاقتصادي الآسيوي سيخلق منافسا مهما وسيقدم حافزا قويا للنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار في العالم، ويمكن أن يغير الوضع الحاضر فتصبح آسيا شريكا ثالثا وفعالا – إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا – في إدارة الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

هناك عدة اعتبارات ترشح الترتيبات الإقليمية لأن تكون سندا مهما وأن تقوم بدور فعال في نظام مالي عالمي أكثر توازنا، الإنذار المبكر والحركة السريعة لمنع الأزمات من الحدوث يمكن أن تكون أقل صعوبة على المستوى الإقليمي، كما أن الجيران الأقربين هم في العادة أقدر على فهم الظروف التي تحيط بهم، كما أن دعوتهم لبقية الجيران لاتخاذ الإجراءات الوقائية يمكن أن تكون أكثر شرعية وقبولا، ثم إن العدوى وانتقال آثار الأزمات هي ظواهر إقليمية وقد يغني استعمال التسهيلات المالية الإقليمية – ربما بالإضافة إلى التسهيلات الدولية – عن الحاجة إلى اللجوء إلى ترتيبات أخرى مؤقتة ليست مضمونة في كل الأحوال، لقد قدم البنك الآسيوي للتنمية وبنوك التنمية الإقليمية الأخرى كالبنك الإسلامي الكثير في مجال التمويل المالي العالمي للتنمية ويمكن لصناديق نقد إقليمية أن تقدم الكثير في مجالها.

المراجع :

1. محمد الفنيش، " البلاد النامية والأزمات المالية العالمية "، حول استراتيجيات منع الأزمات وإداراتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين رقم 17، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، السعودية جدة، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.
2. أندرو بيرغ، كاثرين باتيللو، " تحدي التنبؤ بأزمات الاقتصادية "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2000.
3. علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، أوت 2004.
4. محسن عبد العزيز الوكيل، " كيف تتجنب الوقوع في أزمة مصرفية "، مجلة الإقتصادي، بتاريخ 22 جانفي 2007، العدد 1986.
[http : // ik. Ahram. Org. Eg/ ik/ ahram/ 2007/22/ BARI 1. HTM](http://ik.Ahram.Org.Eg/ik/ahram/2007/22/BARI.1.HTM)، تاريخ الإطلاع : 2007/01/31.
5. عبد النبي اسماعيل الطوخي، " التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائمة "، مصر، [www. Kantakji. Ory/ Figh/ Files/Manage/104. Doc.](http://www.Kantakji.Ory/Figh/Files/Manage/104.Doc)
6. أحمد طلفاح، الأزمات المالية و أزمات سعر الصرف و أثرها على التدفقات المالية، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2005.
7. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي العولمة المالية وإمكانيات التحكم، عدوى الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2003، ص 38.

السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر

فريد بن طالبي

ملخص باللغة العربية :

جعلت الأحداث التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و معه النظرية الاشتراكية، و صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة النظام العالمي كقطب وحيد و هيمنتها على الاقتصاد العالمي، مما وفر للعديد من الدول النامية المبرر لتندفع وراء النموذج الغربي و التأقلم مع البيئة الجديدة، خاصة بعد إظهار فشل النموذج الاشتراكي في هذه الدول من خلال النتائج السلبية التي آلت إليها اقتصادياتها، مما جعلها تعيد النظر بشكل جدي في سياساتها الاقتصادية بما فيها السياسة النقدية و قد دخلت في إصلاحات عميقة تتمثل في محاولة إرساء الأرضية اللازمة للانتقال إلى اقتصاد السوق، باعتماد إصلاحات ذاتية من جهة، و أخرى مدعمة من طرف الهيآت المالية الدولية، و يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن تفعيل دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي كفيل لإحداث إصلاحات اقتصادية لكثير من القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية، و عليه سنحاول في هذه الدراسة تناول إشكالية السياسة النقدية و دورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي محاولين إسقاط ذلك على الواقع الاقتصادي الجزائري.

ملخص باللغة الفرنسية :

Les mouvements que la monde a connu ces dernières années et surtout après l'effondrement de l'URSS ; accompagné de sa théorie socialiste de fondement marxiste; et la monte en puissance des U.S.A sur l'échelle de système mondial comme un seul pôle et sa domination sur l'économie mondiale; tout ces facteurs ont poussés un nombre considérable des pays sous-développés à intégrer le model de développement occidental et s'harmonier avec le nouveau environnement, surtout après l'échec de mode socialiste dans ces pays après les résultats négatifs accumulés par leurs économies, forcés a revoir leurs politiques économiques, voire la politique monétaire. Pour créer une plate forme solide ces pays ont accédés à des réformes profondes de basse qui permettent la transition rapide et facile à l'économie de marché seulement par des réformes d'appuie nationale et d'autres internationales par la voie des institutions internationales, Cette recherche se base sur l'hypothèse du rôle de la politique monétaire dans l'activité économique permettent des réformes économiques de plusieurs secteurs économiques de ces pays, Nous essaierons dans cette étude de traiter la problématique de la politique monétaire, son rôle dans les réformes économiques et sa projection sur la réalité de l'économie Algérienne.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية وخصائصها

سوف يتم ذلك من خلال ما يلي :

1- مفهوم السياسة النقدية :

هناك مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية لا يسمح مجال هذا المقال لعرضها نكتفي بالتعريف التالي الذي نراه شاملاً: عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية: الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، العمالة... إلخ للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية و الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب و تمتد لخلق تدابير متوازنة و متناسقة و متكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا¹.

تتضمن السياسة النقدية نوعين من الضوابط، الأول يشمل الأدوات المباشرة أو الانتقائية (سياسة تأطير القروض، التأثير و الإقناع الأدبي) و هي تستهدف أنواعاً محددة من الائتمان موجهة لقطاع معين، أو لأحد أغراض الإنفاق.

أما النوع الثاني فيضم الأدوات غير مباشرة التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح، دون التأثير على تخصيصه بين الاستعمالات المختلفة و تعمل هذه الأدوات من خلال السوق (الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة)، إذ أن استخدام هذه الأدوات يتم في بيئة اقتصادية متزايدة الإنتاج.

1. الياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة دمشق، العدد4، 1995، ص 19.

و يمكن تحديد أهداف السياسة النقدية على العموم في ما يلي¹ :

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- المحافظة على قيمة العملة و ضمان قابلية تحويلها إلى العملات الأخرى.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية و نقدية متطورة.
- تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

نجد أن الأهداف السابقة تتوافق تماما و أهداف السياسات الاقتصادية و المتمثلة في أركان المربع السحري لكالدور² :

- نمو الإنتاج.
- التوظيف التام.
- استقرار الأسعار.
- التوازن الخارجي.

2- خصائص السياسة النقدية

تقضي دراسة خصائص السياسة النقدية التعرف على آلية آثار السياسة النقدية على الاقتصاد و كيفية تصميمها، بالإضافة إلى الدراسة القانونية للسلطة النقدية بين الاستقلالية و التسييس.

أ- آلية انتقال آثار السياسة النقدية :

قد تختلف الأهمية النسبية لقنوات الانتقال و طرق التمويل حسب البلدان لأسباب عديدة هي: النظم المالية التي لها هياكل و تنظيمات

1. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر، دار المطبعة الجامعية، 2003)، ص 55.

2. أنظر : Jean Paul Thomas, Les politiques économiques au XX^e siècle (Paris, Armand Colin, 1994), P.6

و شبكات تمويلية مختلفة، درجات الانفتاح، و درجة المنافسة البنكية... إلخ¹.

و يمكن تحديد القنوات التي تمارس السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الوطني للوصول إلى الأهداف العامة للدولة من خلال سعر الفائدة، سعر الصرف، أسعار السندات المالية، الائتمان المصرفي².

أ/1 قنوات معدلات الفائدة :

تعد من القنوات التقليدية و الأكثر تأثيرا على معدل النمو فارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة يؤثر مباشرة على مجمل المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار، الادخار، الدخل... إلخ)، فانخفاض عرض النقد مثلا لا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها الحقيقي، و منه ارتفاع تكلفة رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة و التحول إلى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الطلب الكلي و منه النمو.

أ/2- قناة سعر الصرف :

يؤثر التغيير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، و من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد الخارجي، و لذلك فإن عددا كبيرا من الدول تولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية.

و تستخدم هذه الآلية في الدول النامية و المتقدمة ضمن برامجها الإصلاحية لتنشيط صادراتها، إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

1. أنظر: Couder Virginie, La transmission de la politique monétaire dans les pays Européens, lettre du CEPIL, Mars 1996

2. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 77.

فمثلا تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارجي مما يستقطب رأس المال الأجنبي و يرفع من الطلب على العملة المحلية، و نتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر على الصادرات و وضع الحساب التجاري في ميزان المدفوعات و تنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و ركود الاقتصاد المحلي¹.

أ/3- قناة أسعار السندات المالية :

تمثل هذه القناة وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال قناتين رئيسيتين هما :

قناة توبين للاستثمار و قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

*** عبر القناة الأولى :** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تحليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة مما يؤدي هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين، و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي التام.

*** عبر القناة الثانية :** يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية و التي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، و منه الحد من الاستهلاك و بالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام².

1. كنعان علي، ص 26.

2. قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 78.

أ/4- قناة الائتمان : و تنقسم بدورها إلى قناتين:

* **قناة الإقراض المصرفي:** حيث ينتج عن الانخفاض في عرض النقود انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، و بالتالي ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و بالتالي الحد من النمو.

* **قناة ميزانيات سياسات الأعمال:** و تعمل من خلال الزيادة في المخاطرة الأدبية أو المعنوية و التي تسمى أيضا مخاطر الانتقاء السلبي و هي في مخاطرة التفريط و سوء انتقاء المقترضين عند انكماش السياسة النقدية، فانخفاض عرض النقود يخفض من صافي قيمة الشركات و الضمانات التي يمكن أن يقدموها عند الاقتراض، كما أن الارتفاع الذي يحدث في سعر الفائدة يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات ، كل هذه العوامل تزيد من مخاطر اقتراضها، مما لا يشجع المصارف على تقديم الائتمان و خاصة الصغيرة منها فيحد من استثمار القطاع الخاص و نمو الناتج¹.

3- تصميم السياسة النقدية:

عند تصميم أي سياسة نقدية يجب توافر معلومات عن الوحدات المؤسسية الرئيسية و معلومات في حالة الاقتصاد و هذه الوحدات المؤسسية الرئيسية هي² :

- القطاع الحكومي و العائلات.
- قطاع الأعمال.
- القطاع المالي و الخاص و العام.
- القطاع الخارجي.

1. كنعان علي، ص 26.

2. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة منشورة، 2003)، ص 101-104.

و تربط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال معاملات مالية و غير مالية في أسواق العمل و أسواق السلع و الخدمات، و أسواق رأس المال، و بما أن النقود تعتبر للتبادل و مخزنا للقيمة و يتم تداولها في جميع الأسواق فإن السياسة النقدية تؤثر في جميع الأسواق من خلال تأثيرها على كمية و قيمة النقود.

و السياسة النقدية الفعالية يجب أن تضمن توفير معلومات للسلطة النقدية من خلال جمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر، كما تفصل عادة بالنسبة للقطاع المالي و المصرفي الذي تشرف عليه أو من خلال المؤسسات الأخرى كما هو الحال في بقية القطاعات.

و تتبع الخطوات التالية عند تصميم أي سياسة نقدية¹:

- تقدير معدل النمو الحقيقي باتباع أسلوب دالة الإنتاج.
- تقدير دالة الطلب على النقود.
- استخدام مرونة الطلب على الأرصدة الحقيقية للسيولة المحلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو المقدر لاستخراج معدل النمو في السيولة المحلية.
- النظر في مستوى التضخم في السنة الجارية، و تحديد مدى الانخفاض الذي يحقق الوصول إلى استقرار الأسعار.
- إضافة معدل التضخم المستهدف إلى معدل النمو في الأرصدة الحقيقية الذي يحقق احتياطات الطلب للوصول إلى معدل السيولة الاسمية المناظر.
- استخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق معدل النمو الإستقراري في احتمالات النمو الحقيقي و التضخم.

1. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 1996، ص 81.

4- الطبيعة القانونية للسلطة النقدية:

أثارت قضية استقلالية البنوك المركزية جدلا ملحوظا في السنوات الراهنة فهناك علاقة قائمة بين البنوك المركزية و الحكومة ناجمة على أن البنوك المركزية تنشأ بتشريع حكومي، و تستمد سلطاتها و أعمالها من هذا التشريع، و بالتالي فإنها لا تستطيع أن تكون مفصولة بشكل كامل عن الحكومة في سياستها و قراراتها.

أ/1- إدارة السياسة النقدية:

تمارس البنوك المركزية مهامها كسلطة نقدية على مستوى :

- تحديد توجهات السياسة النقدية؛
- اختيار الوسائل النقدية الملائمة؛
- تحديد الأهداف الوسطية للسياسة النقدية.

كما تجدر الإشارة هنا إلى وجود العديد من الاختلافات بين البلدان في التسميات و الشكل القانوني و حتى في اختلاف الأهداف و هذا راجع لدرجة الاستقلالية و درجة التطور.

أ/2- استقلالية البنوك المركزية و مصداقية السياسة النقدية:

تعني استقلالية البنوك المركزية، الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، و بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، و تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي و هي تدور حول المعايير التالية :

- طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ.
- إمكانية إقصاء المحافظ.

- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى إنفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحدة، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- الجهة المخولة يحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي.
- مدى إمكانية منح القروض للخرينة العامة (الحكومة).
- طبيعة القروض الممكن منحها و شروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

ثانيا: خصائص السياسة النقدية في الدول النامية

نستطيع القول أن هناك اجتماع بين الاقتصاديين في البلدان النامية على أن¹:

- * السياسة النقدية فيها تأخذ مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى و ذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية لتلك الدول، و بقلة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياستها بفاعلية.
- * كما أن الدور التنموي لها في هذه البلدان ما يزال غير واضح في الأذهان، و بالتالي فهي بحاجة إلى تحديد ما هو منتظر منها من خلال تحقيق أهداف اقتصادية تساهم في إسراع عملية التنمية.
- * و كنتيجة لتخلف النظام المصرفي و النقدي و عدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان جعل السلطات النقدية تميل أكثر إلى استخدام الأدوات و الوسائل الكيفية في السياسة النقدية على حساب الأدوات الكمية.

1. المرجع السابق نفسه، ص ص 24-25.

- * عدم وضوح معالم السياسة النقدية نتيجة عدم استقلالية السلطة النقدية التي تتبع من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية و الحكومة.
- * عدم انتشار الوعي المصرفي في المجتمع و يقصد بها مدى انتشار استخدام الشيكات في انجاز مدفوعاتهم النقدية و إيداع مدخراتهم في البنوك ، حيث نجد نسبة نقود الودائع في بلدان القارة الإفريقية تتراوح ما بين 30 و 40 % من إجمالي عرض النقود في حين هذه النسبة تبلغ 70 إلى 80 % في البلدان المتقدمة¹.
- * تغير المعروض النقدي نتيجة لاعتماد بعض الدول النامية في اقتصادياتها على منتج واحد؛ كالبتترول أو القطن أو السكر...إلخ، فإن صادراتها تكون مركزة على عائدات هذا المنتج، بالإضافة إلى أن وارداتها كثيرة لتغطية احتياجاتها المحلية، و بالتالي فإن الصادرات هي جزء من العناصر المقابلة للنقود، و في مثل هذه الحالة فإن المعروض النقدي سوف يتعرض إلى تغييرات كبيرة لتغييرها في المدفوعات الخارجية و بالتالي يصبح من الصعب على هذه الدول تحديد عرض النقود بصفة دقيقة باستخدام سعر الفائدة، و هذا خلافا لو كان مصدرها الائتمان المصرفي المحلي من جهة، و من جهة أخرى فإن النقود الصادرة من الجهاز المصرفي في بعض الدول مصدرها بنوكا مملوكة للأجانب و بالتالي لا تعتمد على الإقراض من البنك المركزي و هكذا فإن المعروض النقدي يكون مصدره الخارج.
- * عدم اتساع السوق النقدية و المالية بالإضافة إلى ضعف تركيز البنوك و عدم تخصصها.

1. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 175.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي في ضوء التحديات التي تتعرض لها الدول النامية

قبل التطرق إلى الإصلاح الاقتصادي لا بد أن نعرض على تحديات الدول النامية في ظل التغييرات الراهنة التي تعرفها هذه الدول:

1- التحديات التي تتعرض لها الدول النامية:

يمكن تقسيمها إلى نقطتين أساسيتين:

أ- **التحديات الداخلية:** هناك تحديات عديدة تواجه الدول النامية، خاصة الصغيرة منها، و من أهمها ضعف خدمات القطاع المالي، وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لمتطلبات التنمية الاقتصادية، هذا إلى جانب التخصص الشديد في الإنتاج الأولي، و الاعتماد على الزراعة و الصناعة البسيطة، كما تفتقد هذه البلدان للصناعات و الاستثمارات الكبيرة و التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة صعوبة المناخ السياسي الذي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي. كما لا ننسى التحديات المتعلقة بالبطالة و التضخم و الدين الخارجي، فمن دراسة إجراءات البنك الدولي على 16 بلد من منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا توصل إلى ضرورة توفير 74 مليون فرصة عمل جديدة ما بين عامي 2002 و 2012 لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، و سوف يتطلب الأمر أيضاً توفير 6.5 مليون فرصة عمل لتخفيض معدل البطالة إلى 10 %.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم فقد ارتفعت في مجموعة من الدول النامية من 6 % عام 2002 إلى 1,6 % العام 2003.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية حيث بلغ معدل نموه 4,6 % خلال عام 2003 مقابل 2,2 % خلال عام 2002، و لكن في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين العام كنسبة إلى الصادرات من السلع

و الخدمات بسبب التطورات الايجابية لحجم التجارة الخارجية خلال عام 2003¹.

و من خلال العرض السابق و السريع للتحديات الداخلية التي تتعرض لها الدول النامية نجد أن التحديان الأساسيان هما:

* تحدي التنمية و إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني.

* تحدي أزمة المديونية.

ب- **التحديات الخارجية:** من أهم التحديات التي تواجه البلدان النامية الآن ما يسمى بالعولمة الاقتصادية و التي تحمل بين طياتها كافة المتغيرات الاقتصادية العالمية و مفرزاتها و أسبابها.

فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق و المنافسة، و تعظيم دور القطاع الخاص، و اتساع نشاط التجارة بين الدول، فالعمولة الاقتصادية تمثل الإنتاج الاقتصادي و المنافسة في الأسواق، و توسيع الأسواق و اندماجها في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و النمو المتسارع لتبادل السلع و الخدمات و استخدام التكنولوجيا و حرية حركة رؤوس الأموال عبر الأنشطة الاقتصادية العالمية، و تسهيل انتقال القوى العاملة و المعلومات و السلع و الأموال بين مختلف دول العالم.

و هذه التحديات الاقتصادية تظهر بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية و إنشاء المنظمة للتجارة العالمية و نشاط الشركات الدولية و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي و الصندوق النقدي الدولي.

و بالتالي نستطيع القول بأن العولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، ص 07.

المتحدة الأمريكية و انهيار الاتحاد السوفياتي، و بالتالي استعادة النظام الاقتصادي الرأسمالي هيمنته و انتشاره في صورة جديدة مبنية على اقتصاد السوق، و على ثورة المعلومات، و على دمج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق و المنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود و القيود، مستندة إلى قوى السوق، و بإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، الصندوق النقدي الدولي و البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة.

2- آفاق الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية :

قد يقول البعض لماذا تستمر المناداة بالإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية و هل السياسة الاقتصادية غير صالحة فيها؟ و للإجابة على ذلك نقول إن حياة الإنسان متبدلة و متغيرة و باعتبار أن الاقتصاد ملتصق بالحياة فإن الاقتصاد غير ثابت و متبدل أيضا و ذلك بسبب التغيرات العالمية الكبيرة و الناجمة عن خضوع الاقتصاد في كل بلد إلى عاملين هامين: العلم و العولمة¹.

أ- مفهوم الإصلاح و مبرراته في الدول النامية:

يتم ذلك من خلال ما يلي :

أ/1- مفهوم الإصلاح:

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي جهد قومي يهدف إلى تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب، من خلال تعديل السياسات الاقتصادية و أسلوب اتخاذها، بغية توفير الحاجة الأساسية من السلع و الخدمات بسعر مناسب لمختلف فئات المجتمع، و لأجل خلق فرص عمل تستوعب الأشخاص الداخلين إلى سوق العمل

1. نحاس ممتاز، الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي، (دمشق، دار النشر للتوزيع، 2004)، ص 48.

بالإضافة إلى تحقيق التوازن ما بين إيرادات الدولة و نفقاتها للسيطرة على التضخم¹.

و يمكن أن نورد مجموعة من الملاحظات على سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية أهمها² :

- أنها تتأثر في عمقها و مداها و مجالها بطبيعة الظروف السياسية و التاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه.
- النظريات و القوانين و الآليات في تغير مستمر، و بالتالي فإن سياسة الإصلاح تبقى عملية مستمرة مواكبة للمشاكل الاقتصادية المستجدة.
- لا بد أن يراعى في تصميم السياسات الأولوية القومية في إقامة علاقة منطقية و منسجمة بين مكونات السياسة.
- إن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها يتوقف على كفاءة النظام السياسي و فعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق هذه السياسات و تنفيذها.
- تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي في أغلبية الدول النامية بعدا دوليا و ذلك كون الجهات التي تتولى الإشراف عليها واحدة و هي مؤسسات "بروتن وودز".
- تعتمد أغلبية سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على معايير السوق.
- يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدول المعنية.

1. عزز واصف، و آخرون، الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الأردن، (عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999)، ص 64.

2. أنظر :

- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 270.

- حنفي محمد ناظم، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية، الطبعة الأولى، 1992، ص 193.

أ/2-مبررات الإصلاح:

تكمن مبررات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ما يلي:

- ضعف معدلات النمو.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تدهور قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة.
- تفاقم العجز الداخلي و الخارجي.
- تفاقم ظاهرة المديونية.
- عدم واقعية أسعار صرف العملات.
- ضعف الأسواق المالية.
- وجود قطاع عام كبير و مسيطر بكفاءة اقتصادية منخفضة.
- التوجهات المتسارعة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال الانفتاح و العولمة.

أ/3- أهداف الإصلاح الاقتصادي:

تختلف أهداف الإصلاح الاقتصادي من بلد لآخر و ذلك حسب نوعية الفساد المستشري في كل بلد، و لكن يمكن حصرها فيما يلي :

- رفع تأثير النمو الاقتصادي بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان.
- تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج القومي.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يسمح بتحقيق التنمية المستدامة.
- السيطرة على التضخم و امتصاص البطالة و توفير مقومات الاستقرار المالي و النقدي.
- إصلاح مؤسسات القطاع العام و رفع كفاءتها الاقتصادية.
- تطبيق سياسة الخصخصة و توسيع قاعدة الملكية.
- تصحيح الاختلال في ميزاني التجارة و المدفوعات.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و الموازنة بين الدخول و الأسعار.

أ/4- دور المؤسسات المالية الدولية في صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

تتطوي إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي جاء بها الصندوق و البنك الدوليان في خلفيتها المرجعية على آراء و أفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة على مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث و تسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي أو الاقتصادي الإجمالي، و لقد توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين المذكورتين حسب المهام الوظيفية لكل منها، فقد اهتم الصندوق النقدي الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي و إجراءاته في الدول النامية، في حين اختص البنك الدولي بآراء التغير الهيكلي و إجراءاته.

*سياسات التثبيت:

تعتبر سياسات التثبيت أو الاستقرار في تلك البرامج الاقتصادية التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي لبعض الدول بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي و المحافظة عليه؛ بمعنى أنها تهدف إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية، و تكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبها بتنفيذ شروط الصندوق لمدة قصيرة.

المخطط رقم (1) : الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في
برامج الإصلاح الاقتصادي

السياسات	الأغراض الوسيطة	الهدف
<ul style="list-style-type: none"> - السياسات المالية - السياسات النقدية - سياسة سعر الصرف 	<ul style="list-style-type: none"> - تقليص عجز الميزانية العامة للدولة - تحسين وضع ميزان المدفوعات - تقليص التضخم 	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد

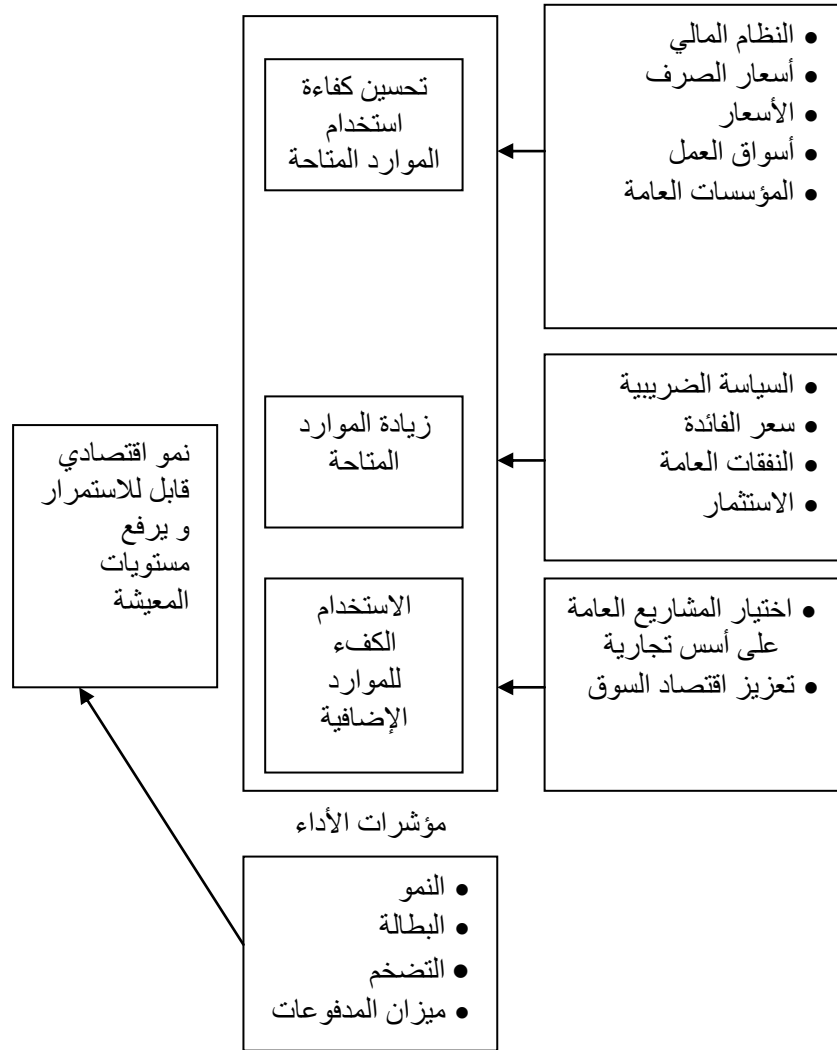
المرجع: بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية (الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص عقود و مالية، 2005)، ص 139.

*** سياسات التكيف الهيكلي:**

تأتي بعد مرحلة البدء سياسات التثبيت، و تعمل هذه السياسات التي يراها البنك الدولي على المدى المتوسط و الطويل، و تركز على الإصلاحات الهيكلية بكافة عناصر البناء الاقتصادي للدولة معتمدة في ذلك على آليات السوق و تنمية دور الدولة في الشأن الاقتصادي، و تعتني هذه البيانات بجوانب العرض؛ أي تعمل على إدارة جانب العرض لأجل الوصول إلى معدل نمو مرتفع، و تنمية الصادرات و تحسين القدرة التنافسية و تعزيز دور القطاع الخاص و تقليص دور القطاع العام و انتقاء الفرص الاستثمارية التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصاديات النامية.

المخطط 2: الأهداف و الأغراض الوسطية و السياسات في برامج
التعديل الهيكلي

السياسات الأغراض الوسطية الهدف النهائي



المرجع : بلوناس عبد الله، مرجع سابق، ص 141

رابعاً: الإصلاح الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية مثال الجزائر

يمكن تحديد مسار السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي على النحو التالي:

1- محاولات الإصلاح الأولي :

قضية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ليست وليدة العهد و إنما تعود إلى النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي و التي بدأت مباشرة بعد الأزمة النفطية (1986)، حيث عرفت الجزائر كبقية الدول النفطية مأزق مالياً على إثر سقوط أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات) مما أثر على عائداتها في تلك السنة و التي انخفضت بنسبة 50% مقارنة بالسنة الماضية.

و لقد شرعت الجزائر على إثر هذه الصدمة النفطية في تنفيذ العديد من تدابير تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية دون تعديل سعر الصرف إلا أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية . مما زاد من تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية العامة إلى رقم قياسي بنسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988 عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض الإيرادات.

و لعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى النقد لتغطية العجزات المالية أو تمويلها من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم، و لكن إصدار النقد مع وجود الضوابط السعرية على نطاق واسع لم يؤد إلى زيادة كبيرة في التضخم، بل أدى إلى زيادة استخدام نظام الحصص في أسواق السلع، و تراكم السيولة الزائدة و ارتفاع الأسعار في السوق غير الرسمية، و هكذا زادت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي حيث وصلت إلى 76% في 1985 و ارتفعت مرة أخرى إلى 79% في سنة 1988، و بالإضافة إلى ذلك فقد

أدت أسعار الفائدة السالبة و ارتفاع قيمة سعر الصرف إلى تقوية الاتجاه المنحاز نحو الاعتماد الكثيف على الرأس المال و زيادة الواردات¹.

و يمكن القول أن فترة ثمانينات القرن الماضي هي مرحلة بداية الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؛ إذ بدأت بوادر وضع البنود الكفيلة بتنظيم الجهاز المصرفي و كذا تمكينه من الاستقلالية؛ حيث صدر القانون رقم 12/86 و المتعلق بنظام البنوك و القرض و الذي كان بداية التنظيم التشريعي للنظام المصرفي من خلال إعطاء البنك المركزي وظائفه الأصلية و المتعلقة بتسيير النقد، إلا أن الوضع المتناقض الذي كان سائدا في تلك المرحلة بين جهاز مصرفي يطمح إلى الاستقلالية و نظام اقتصادي لا يزال يعتمد على التخطيط المركزي أدى إلى تبعية السياسة النقدية للسياسة العامة للحكومة.

و لقد عززت السلطات من جهودها في عملية الإصلاح مع بداية 1988 مست الجوانب المختلفة للبنان الاقتصادي الجزائري، و لقد حظي الجهاز المصرفي بمكانة ضمن القوانين الإصلاحية التي صدرت، إذ جاء ذلك في شكل قانون تكميلي للقانون 12/86 تحت رقم 06/88 الذي حاول أن يعطي مكانة و استقلالية للسياسة النقدية إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها العديد من الصعوبات لم تكن متوقعة على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي².

- وصل معدل البطالة إلى 20,1% من السكان النشيطين سنة 1988.
- انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 86 / 87 مسجلا نسبة - 5,8% و - 7,4% خلال 88/87.
- انخفاض الإنتاج الحقيقي حيث بلغ - 1,1% ، - 2,1% ، - 2,9% للسنوات 88/87/86 على التوالي.

1. كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، (واشنطن، صندوق النقد الدولي 1998)، ص.ص 8-9.

2. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الجزائر، (كلية الاقتصاد و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004)، ص 282.

لينفجر الشارع الجزائري الشيء الذي أدى بالبلاد الدخول في مرحلة انتقالية اقتصادية و سياسيا، لتتناقض أهمية الحديث في دور السياسة النقدية على الاقتصاد الجزائري خلال تلك المرحلة.

1- برامج الإصلاح الاقتصادي مع الهيئات المالية الدولية:

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت بسرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي، كانعكاس أزمة النفط على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية المالية، أو الاجتماعية كأحداث 1988 أو سياسة تعديل الدستور و الانتقال إلى التعددية الحزبية.

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

- **المرحلة الأولى:** دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض و المساعدات فوقت على اتفاقيتين¹:

الأول في 31 ماي 1989، و الثاني في 03 جوان 1991 و كان الاتفاقيين يهدفان إلى منح قروض و مساعدات من الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي ضمن شروط، على أننا سنجيز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.

- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.

- الحد من التضخم، و تخفيض قيمة الدينار.

1. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 190.

- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

و قد انجر عن هذا الاتفاق مجموعة من الإصلاحات التشريعية و التنظيمية، ففي المجال النقدي بعد إصدار القانون 90/10 أبرز هذه الإصلاحات و الذي أعطى بنك الجزائر (البنك المركزي سابقا) مسؤولية السياسة النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي، و ألغى التمويل المباشر من الخزانة لاستثمارات المؤسسات العامة، و السماح بإنشاء بنوك خاصة، و وضع مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية.

أما على المستوى العملي فقد تم ما يلي :

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5 دينار ليصل في نهاية 91 إلى 26 دينار،

- رفع معدل إعادة الخصم ما بين 89 و 91 من 7,5 % إلى 10,5 % و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% و كانت هذه الإجراءات كافية لجعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، و من ثم رفع تعبئة الادخارات نحو الكتلة النقدية (M_2) 21,3 % سنة 1991، بعدما كان معدل النمو سنة 1990 يقدر بـ 11,3 %، في حين تغير (PIB) بمعدل 0,8 % ، و هو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، مما يقضي إلى وجود كتلة نقدية زائدة.

- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدره 9,3 % ليرتفع في سنة 1990 إلى 17,9 % ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7 % و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.

- تراجع معدل السيولة إلى 53 % بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64 % و هذا يعد مؤشرا إيجابيا لأداء السياسة النقدية.

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت 26,7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28,8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73,9 % في 91 إلى 76,5 % سنة 1992.

ب- **المرحلة الثانية:** بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية. كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى بروتين وودز لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:

مرحلة التثبيت قصيرة الأجل لمدة سنة من أفريل 1994 إلى ماي 1995، و مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل لمدة ثلاثة سنوات من 1995-1998.

و هدفت برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 و التي تشمل جميع القطاعات و جميع المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية و القطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار و إصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء، و تدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل.

و هدفت السياسة الاقتصادية النقدية في إطار برنامج التثبيت لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التحكم في التدفق النقدي و البحث في أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال الحد من الكتلة النقدية M_2 ، بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17%.

- تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج الخام بنسبة 3% سنة 1994، مع إحداث مناصب شغل لامتناهات البطالة.

- تفعيل دور البنوك في النشاط الاقتصادي من خلال إحداث المنافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات، و من ثم رفع معدل النمو.

- جعل معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عند مستوى 20%.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

- رفع احتياجات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

أما أهداف برامج التعديل الهيكلي 1995-1998 هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، و للوصول إلى ذلك تم تحديد مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، و كذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.

- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره.

- التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري عند مستوى 6,90% من PIB في 1995/1994 و 2,20 % في 1998/1997، و كذا التوافق بين زيادة النمو و زيادة الادخار الوطني، إذ تم تخطيط ترقية المعدل إلى 5,5 نقطة بالنسبة PIB لسنة 95/94.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية، بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم.

و لقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتحقيق أهداف البرنامج و هي:

- إتباع سياسة ميزانية صارمة.

- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية M_2 .

- تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار.
- رفع معدلات الفائدة و إلغاء السقوف على الفوائد المرتبة و كذا في أسواق النقدية فيما بين البنوك.
- تنمية الوساطة المالية عن طريق السوق النقدي.
- ضبط الموازنة العامة من خلال اعتماد نظام ضريبي فعال و مرن.
- تشجيع إنشاء المصارف و المؤسسات المالية الخاصة، و إعادة رسملة البنوك الوطنية.

و لقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي و اقتصادي و كسياسة لإدارة الطلب، و قد سجل في هذا الشأن :

- معدل السيولة بلغ 36,3% سنة 1996 بعد ما كان 38,6% سنة 1995.
- انخفاض معدل التضخم إلى 15% في سنة 1996 بعدما كان 38,6% سنة 1994 و 21,9% سنة 1995.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض إلى 4,2% سنة 1995.
- نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي انتقل من 1,4% سنة 1995 إلى 0,3% سنة 1996.
- نمو الائتمان المحلي 9,3% سنة 1996.
- معدل خدمة المديونية انخفض إلى 36,8% سنة 1995 بعدما كان 43,8% سنة 1996.

إن هذه النتائج المحققة تعود إلى احترام الجزائر للبنود المتفق عليها مع الصندوق النقدي الدولي، و التزامها بمقتضيات البرنامج، لاسيما في جوانبه المتعلقة بالسياسة النقدية.

و قد شهد السداسي الأول من سنة 1998 انخفاض سعر البرميل من البترول ليبلغ 16 دولار ليزداد حدة ليبلغ 11,9 في السداسي الثاني بعدما كان يساوي 19,5 دولار سنة 1997.

أما المرحلة الممتدة ما بين السداسي الأول من سنة 1998 و السداسي الأول من سنة 1999 شهدت انخفاض أسعار البترول مما انعكس سلبا على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، إلا أن الوضع بدأ يتحسن في بداية السداسي الثاني من سنة 1999 نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول مما جعل عجز الخزينة في حدود 0,5، و تسجيل نمو في الكتلة النقدية بنسبة 14% في نهاية 1999.

3- مواصلة الإصلاحات:

ما يمكن الوقوف عليه في هذه المرحلة هو أن الوضع الاقتصادي عرف استقرارا مأكروا اقتصاديا بعد الصدمة البترولية؛ حيث يظهر ذلك في تطور المجمعات الكلية خلال سنة 2001 و التي من ضمنها:

- إعادة الصحة المالية لميزان المدفوعات، مع انخفاض حجم المديونية إلى مستوى 22.311 مليار دولار و كذا استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

- تدعيم الوضعية المالية العامة عن طريق تجميع الادخار المالي من طرف الخزينة، و الذي سمح خلال سنة 2001 من وضع برنامج الإنعاش الاقتصادي متوسط المدى (2001-2004).

- انعكاس التحسن في وضع الخزينة العمومية على السيولة البنكية في إطار تطهير ذمم البنوك العمومية.

- تحسن شروط التمويل للاقتصاد لا سيما الاستثمار الإنتاجي منه.

كما عرفت الجزائر من الناحية التشريعية النقدية صدور الأمر 01/01 بتاريخ 27 فبراير 2001 ليعدل القانون رقم 10/90 و المتعلق بالنقد و القرض. و قد احتوى على مجموعة من التعديلات الجزئية مست

السلطة النقدية، وهيئتها الإشرافية التي انقسمت إلى هيئتين مجلس الإدارة، ومجلس النقد القرض.

إن هذا التحسن المسجل في 2001 نجده يستمر حتى 2002، حيث واصل ميزان المدفوعات تحقيق فائض في العمليات التجارية بمقدار 4.3 مليار دولار. و الاحتياطي الرسمي للصرف تراكم بمستوى 23.1 مليار دولار في نهاية 2002. كما بقيت الوضعية المالية العامة حسنة خلال سنة 2002، و انعكس هذا الوضع المسجل ايجابيا على الوضع النقدي و حالة السيولة المصرفية و كذا السياسة النقدية خلال 2002 إذ نسجل :

- ارتفاع الموجودات النقدية.
- ارتفاع القروض الداخلية كمقابل للكتلة النقدية بنسبة 12%.
- نمو الكتلة النقدية بمفهوم M2 بمعدل 4.6%.

كما شهدت سنة 2003 حدثا في الجانب التشريعي للسلطة النقدية، وقد تمثل في صدور تعديل قانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض بالأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 وقد جاء بـ 143 مادة، إذ أن أهم ما يمكن الوقوف عليه في هذا القانون هو انخفاض معدل استقلالية السلطة النقدية.

فخصوصية الوضع آنذاك أو ما يعرف بقضية الخليفة و تفشي ظاهرة اختلاس الأموال إفلاس البنوك صدرت تعليمة في نهاية 2005 تحت علي تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي بما يؤدي إلى اكتشاف الاختلالات قبل حدوثها بالاعتماد على سرعة تداول المعلومات.

و للوقوف على مدى أثر الإصلاحات النقدية علي التوازنات الاقتصادية الكلية وكذا سيرورة السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة ما بين 2002/2006 سنقوم بعرض أهم المؤشرات الاقتصادية و التي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية.

إذ تم تسجيل في سنة 2006:

- معدل السيولة M2/PIB بلغ 58.8% سنة 2006 بدلا من 63.9 سنة 2002.
- معدل التضخم بلغ 2.5% سنة 2006 بينما سنة 2005 بلغ 1.6%
- ارتفاع معدل الكتلة النقدية من 4.4% في سنة 2000 إلى 5.97% في سنة 2006.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.3% سنة 2006 بدلا من 4.7% سنة 2005.

و الجدول أدناه يوضح كل التغيرات السابقة الذكر

الجدول رقم 01 : أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2006

المؤشر السنوات	M2/ PIB	M2	PIB	تغير القروض الموجهة للاقتصاد	معدل التضخم	معدل البطالة
2002	63.9	17.3	4.7	17.5	1.4	25.7
2003	63.7	15.6	6.9	09.0	2.6	23.7
2004	61.0	11.4	5.2	11.2	3.5	17.7
2005	55.4	11.2	5.1	15.9	1.6	15.3
2006	58.8	18.6	-	07.1	2.5	12.3

من إعداد الباحث بالاعتماد على :

WWW.BANQUE-OF-ALGERIA-DZ
WWW.ONS.DZ 18/04/2008

و على العموم فإن النتائج المتوصل إليها مرضية جدا حيث:

- النمو الاقتصادي أصبح موجبا، وفي المتوسط في حدود 3%.
- التوازنات المحققة ساعدت على ارتفاع معدل الكتلة النقدية ب 18.7%.
- أما البطالة فقد عرفت انخفاضا في حدود 12.3% في سنة 2006.
- التضخم تم التحكم فيه بصورة جيدة، حيث بقي يتراوح ما بين 1.4% و 2.5% خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2006.
- رصيد ميزان المدفوعات، نلاحظ أن هناك تحسنا جراء سياسات ضغط الطلب المحلي و التحسن المدهش لأسعار البترول منذ سنة 2000.

خاتمة :

أعطى انتشار الفكر النقدي و آليات الضبط السوقية في الآونة الأخيرة للسياسة النقدية مكانة مرموقة في عملية معالجة الاختلال الاقتصادي، و في إطار هذه العملية التصحيحية نجد السلطات الاقتصادية لذات البلد ترى أن إحداث التصحيح المقرر ينطلق من تكييف الجانب النقدي و ضبطه وفق أسس اقتصادية متينة من خلال انتهاز سياسات نقدية فعالة.

و لقد اعتمدت العديد من الدول لاسيما التي تعتمد الآلية السوقية، أو التي تعرف انتقالا لها من الإصلاحات النقدية بهدف إلى إحداث التوازنات الكلية.

و الجزائر تعد من بين الدول التي اتخذت السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي، فعملت على تقوية الأطر التشريعية و الرقابية من خلال اعتماد إصلاحات ذاتية من جهة و أخرى مدعمة أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على مستوى مؤشرات التوازن النقدي و التوازنات الكلية، إلا أن هذه التوازنات الكلية هشة و أن المؤشرات النقدية مضللة، فالكثير من النتائج المحققة كانت مرتبطة بتحسين أسعار البترول، و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي. و أن ما تحقق من نتائج

يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، و أما ما يتعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل.

و عليه نقترح انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى التأثير في جانب الطلب لتحقيق التوازنات الكلية من جهة، و إلى زيادة التأثير في جانب العرض من جهة أخرى لإحداث زيادات في مستويات الاستثمار و التوظيف، و بالتالي الحد من الضغوط التضخمية بالمجتمع و من مشكلة البطالة بالإضافة إلى زيادة القدرة على تنويع الصادرات و الحد من الاستيراد.

المراجع :

1. الياس نجمة، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة دمشق، العدد4، 1995.
2. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (الجزائر، دار المطبعة الجامعية، 2003).
3. صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000) (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه دولة منشورة، 2003).
4. صندوق النقد العربي، السياسات النقدية في الدول العربية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد الثاني، 1996.
5. نحاس ممتاز، الطريق إلى الإصلاح الاقتصادي، (دمشق، دار النشر للتوزيع، 2004).
6. عزر واصف، و آخرون، الإصلاح الاقتصادي و التنمية البشرية في الأردن (عمان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1999).
7. حنفي محمد ناظم، الإصلاح الاقتصادي و تحديات التنمية، الطبعة الأولى، 1992.

8. كريم الناشبي و آخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق (واشنطن، صندوق النقد الدولي 1998).
9. دحمان بن عبد الفتاح، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، دراسة حالة الزائر، (كلية الاقتصاد و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004).
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
11. Jean Paul Thomas, Les politiques économiques au XX^e siècle (Paris, Armand Colin, 1994).
12. Couder Virginie, La transmission de la politique monétaire dans les pays Européens, lettre du CEPIL, Mars 1996.

المحافظة على البيئة لأجل تنمية مستدامة



سليمان بوفاسة

مقدمة :

لقد وصلت الدولة الحديثة إلى مستوى عال من التنظيم في هيئاتها الإدارية و تطور في وسائلها الإنتاجية و التكنولوجيا في مختلف المجالات، كل ذلك من أجل الحصول على حياة أفضل و بشكل متواصل، و هو ما يطلق عليه بالمفهوم الحديث للحصول على مستوى من التنمية الاقتصادية.

لكن المتتبع إلى قضايا التنمية و شؤونها يستنتج و يلتبس أنها ألحقت أضرارا بكل ما هو كائن حي و لا سيما بالإنسان بدلا من أن تنفعها، بمعنى أنها أحدثت خلا في المنظومة البيئية و أصبحت توصف بالفاصلة و بالمتدهورة.

و الكل مقتنع أن سبب تدهورها هو الإنسان من خلال السياسات المنتهجة من قبله في الحصول على مستوى من الرخاء المادي، مما لزم عليه اليوم أن يصلح ما أفسده البارحة في حق البيئة، و يسعى أن لا يلحق بها أضرارا في المستقبل حتى يوصلها سالمة و نظيفة إلى الأجيال القادمة في إطار المفهوم الجديد المسمى " بالتنمية المستدامة " .

و لن يتحقق هذا المبتغى إلا بتدخل الدولة باعتبارها صاحبة السيادة و القوة و التنظيم و الإمكانيات و الوسائل، بالبحث عن السبل الناجعة لحماية البيئة في سبيل الحصول على تنمية مستدامة، و هذا ما سوف نعالجه في هذه الورقة من خلال التطرق إلى : مفهوم البيئة بصفة

عامة، ثم المقصود بمصطلح التنمية المستدامة في إطار البيئة، وأخيرا الوسائل الممكنة التي تمتلكها الدولة اليوم للمحافظة على البيئة في إطار تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مستديم.

أولا: ماهية البيئة

1/ مفهوم البيئة

أ / تعريف البيئة

إذا كان يقصد بكلمة "إيكولوجيا" (ecology) دراسة العوامل المحيطة بالكائن الحي و علاقته بها تأثيرا و تأثرا، فإن مصطلح البيئة هو أعمق و أشمل من ذلك حيث لا يقتصر على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية فقط و إنما يتعداها ليشمل المحيط الحيوي بكافة صوره من عوامل طبيعية و اجتماعية و ثقافية و اقتصادية و التي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان و على علاقته بالكائنات و الموجودات الأخرى، بمعنى أنها منظومة تظم كل العناصر الطبيعية و الحياتية الموجودة حول الكرة الأرضية و على سطحها و في باطنها¹.

و مفهوم البيئة قد تطرق إليه "داروين" من خلال علم البيولوجيا في بادئ الأمر عندما تكلم عن أصل الأنواع و حاول فهم العلاقة بين الكائن الحي و البيئة في كتابه " أصل الأنواع " ليمهد الطريق لظهور مصطلح " إيكولوجيا " من طرف "أرنست هياكل" (Ernest Heachel) و الذي هو كذلك فرع من فروع البيولوجيا².

1. منى محمد إبراهيم البطل، إدارة الإنتاج و العمليات ، طبعة 1، النشر الذهبي للطباعة ، 2001، مصر ، ص27.

2. عبد الرؤوف الضيع، علم الاجتماع و قضايا البيئة، مداخل نظرية و دراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية ، مصر 2004، ص7.

و تعني البيئة بالمعنى الواسع مجمل العوامل التي تأخذ بعين الاعتبار الوجود البشري، أي هي تلك الشروط المادية و النفسية و الاقتصادية و الاجتماعية لعلاقات البشر¹.

و يعرف كذلك مصطلح البيئة بأنه العلم الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية "المحيط الحيوي" (biosphere) الذي يتضمن العوامل الطبيعية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية التي تؤثر على الكائنات الحية، و بذلك يختلف هذا المصطلح عن مصطلح " علم الايكولوجيا " الذي يشكل أحد فروع علم الأحياء و يقصد به البحث على قدرة تحمل النظم البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها، أي أنه علم يهتم بعلاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض و علاقتها مع المحيط الذي نعيش فيه²، و قد عرفها مؤتمر ستوكهولم المنعقد في السويد سنة 1972 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة بأنها "كل شيء يحيط بالإنسان"³.

أما البيئة في اللغة العربية فتعني مكان الإقامة أو المنزل أو المحيط، و بيئة الإنسان الطبيعية هي الأرض، و هي الوسط (المحيط) المهيأ و المناسب لحياته، مصداقا لقوله تعالى: ⁴ " خلق كل شيء فقدره تقديرا " الفرقان /آية 2.

و قد تطرق القانون الجزائري إلى البيئة بأنها (تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية كالهواء و الجو و الماء و الأرض و باطن الأرض و النباتات و الحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي و أشكال التفاعل بين هذه الموارد ن و كذا الأماكن و المناظر و المعالم الطبيعية)⁵.

1. محمد آدم، الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق، مجلة النبأ، العدد 56، نيسان 2001، ص2.

2. محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 1، مصر ن 2002، ص13.

3. محمد صالح الشيخ، الأثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص17.

4. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، المعارف، الإسكندرية 2002، ص39.

5. أنظر: Loi N° 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable/ 6.

نلاحظ حسب هذا القانون أن البيئة تتكون من العناصر الطبيعية الحيوية و غير الحيوية و مدى التفاعل الحاصل فيما بينها، كما أنه يذكر التراث الموروث مما يدل على أن مشكلة البيئة تختلف من مجتمع لآخر، و عليه تتنوع وسائل حمايتها حسب كل دولة.

ب / خصائص و مكونات البيئة

من أبرز سمات البيئة كمنظومة هي أنها منظومة مغلقة (المواد المكونة منها لا تفنى و إنما يمكنها أن تتحول إلى صور أخرى) و من ثم لا توجد مدخلات أو مخرجات للكرة الأرضية التي نعيش على سطحها، و أي فقدان لمواردها الطبيعية يعني فقدانها إلى الأبد.

لذلك فالمنظومة البيئية تمتاز بخصائص تميزها عن غيرها من المنظومات باعتبارها مفهوم و ليس كائن مادي حقيقي نوجزها في النقاط التالية¹ :

- **البنية** : و تتمثل في التكوين و الترتيب بين العناصر الحيوية و غير الحيوية.
 - **الوظيفة** : و تتمثل في الحركية الكلية المتكاملة بين البيئة الطبيعية و الكائنات الحية.
 - **التعقيد** : و الذي ينجم عن ارتفاع مستوى التكامل البيولوجي.
 - **التفاعل** بين العناصر الحية و غير الحية.
 - **الحدود المكانية** و المقاييس التي يمكن تواجدها.
 - **التغير المؤقت** في النظم البيئية.
- و يعتبر الإنسان العنصر الأساسي و الهام في المنظومة البيئية، بحكم وعيه و تفكيره من شأنه أن يحدث تغيرات في مكونات البيئة، خاصة ضمن الإطار الاجتماعي و الثقافي و التكنولوجي.

1 . دوكلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين)، مبادئ التنمية المسدامة ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة 1 ، 2000: مصر ، ص65.

لذلك فالمنظومة البيئية تتكون من عناصر تدل على تواجدها يمكن تلخيصها كتالي¹:

- **الإطار الطبيعي** : و يمثل العنصر الذي خلقه الله تعالى عند نشأة الكون و هي الغلاف الجوي و الغلاف المائي و الغلاف الأرضي.
- **الإطار التكنولوجي (المصنوع)** : و يخص كل ما صنعه الإنسان ضمن الإطار الطبيعي، و هو بالضرورة يقع تحت إدارته، و لكن يمكن أن يقع تحت تأثير عوامل خارجة عن إرادته كالعوامل الطبيعية.
- **الإطار الاجتماعي** : و يتمثل في المؤسسات و التنظيمات التي صنعها الإنسان لإدارة الأطر المختلفة من أجل المحافظة على التوازن البيئي.
- **الإطار الثقافي** : و يشمل المعرفة، العقائد، الفن، القانون، الأخلاق، العرف، و كل العادات المكتسبة من طرف الإنسان.

2/ مشكلة تلوث البيئة

إن الإنسان هو عنصر فعال في المنظومة البيئية، يمكن أن يحدث تغيرات (تحويلات) في التركيبية المتواجدة عليها البيئة، مما قد ينعكس سلبا عليه كعنصر واعي يحس و يتأثر.

أ/ معنى تلوث البيئة :

بما أن البيئة ذات أطر محدودة لا يمكن أن تستوعب الكثير من التغيرات التي يحدثها الإنسان عليها، و إذا تجاوز تلك الحدود أدى حدوث خلل فيها، و حينها يمكن أن نقول أن ثم تلوث حدث فيها.

1. منى محمد إبراهيم البطل، ص32،31، مرجع جامع.

إذا كما أقرته منظمة التعاون و التنمية (OCDE) هو : قيام الإنسان مباشرة بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة بشكل يضر بها مما ينعكس سلباً على الإنسان نفسه و الكائنات الحية الأخرى¹.

و التدهور لغة السقوط أما اصطلاحاً فيقصد بتدهور البيئة الهبوط بمستواها و التقليل من قيمتها² أو هو : كل ما يؤدي إلى الأضرار بالإنسان أو بالوسط الذي يعيش فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة³.

ب/ مظاهر تلوث البيئة :

من الصعب تحميل مسؤولية تلوث البيئة لنظام اقتصادي معين لوحده، بل الكل مشارك في تلوث البيئة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأن التلوث أصاب كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء و هواء و غذاء و تربة، و انتشرت الإشعاعات المميتة و الكيماويات و فضلات النفط و المعادن... الخ⁴.

لكن يمكن إبراز المظاهر التي تدلنا على أن البيئة ملوثة، أو أنها ستتلوث عن قريب كما يلي :

-ارتفاع درجة حرارة الأرض : و تنشأ من الغازات الناتجة عن حرق الوقود و التبريد (كثنائي أكسيد الكربون و الميثان...الخ)، فزيادتها و تراكمها بكمية كبيرة في الغلاف الجوي للأرض يؤدي إلى حبس النواتج الإشعاعية للطاقة الشمسية و عدم ارتدادها إلى الفضاء الخارجي بعد اصطدامها بسطح الأرض مما ينتج عنها الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الأرض*، و الذي قد يحدث كوارث مدمرة مثل ذوبان

1 . أحمد محمود الجمل، حماية البيئة البحرية، منشأة المصارف، الإسكندرية، ص2.
2 . ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، ص44، مرجع سابق.
3 . محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص50، مرجع سابق .
4 . أنظر : MICHEL DESPAX, la pollution des eaux et ses problèmes 1978, problèmes économiques, revue N° 2863 du 24 Nov 2004, p/ 10.
* دلت بعض الدراسات انه بحلول منتصف القرن الحالي سترتفع درجة حرارة الأرض إلى ما بين 2 و 5 درجات مئوية.

الجبال الجليدية و ارتفاع مستويات البحار و إتلاف الكثير من الجزر و المدن الساحلية... الخ¹.

- **تدهور الكائنات الطبيعية** : و تشمل الحيوانات و النباتات البرية، فقد انقرض بعضها و الآخر معرض للانقراض، و السبب راجع إلى القطع العشوائي للغابات، و إلى تلوث البحيرات و المحيطات و تأثيره على الكائنات الحية التي تحتويها إضافة إلى الصيد العشوائي (البري و البحري)².

- **تآكل طبقة الأوزون** : يوجد في الغلاف الجوي لسطح الأرض طبقتين هوائيتين يتواجد فيهما غاز الأوزون، الأولى و تسمى طبقة "التروبوسفير" (troposphère) و هي طبقة أقرب إلى الأرض بحوالي 12 كم³ و يوجد الأوزون بها بكميات قليلة، و الثانية و تسمى طبقة "الاستراتوسفير" (stratosphère) و هي تعلو سطح الأرض بحوالي 80 كم و يوجد بها غاز الأوزون بكميات أكبر من الأولى و هي التي تشكل الدرع الواقي للكائنات الحية بالأرض⁴، و تسرب غاز "كالوريد فلوريد الكربون" (المستخدم في المكيفات و الثلاجات و غيرها) في الغلاف الجوي بكميات معينة يؤدي إلى تآكل غاز الأوزون، و هذا ما يسمح بتسرب الأشعة فوق البنفسجية على سطح الأرض التي تؤدي إلى إصابات سرطان الجلد و الوفيات و تشوهات الأجنة و نقص في جهاز المناعة و غيرها من المخاطر⁵.

- **تدهور التربة و نوعية المياه** : يظهر تدهور التربة في تعريتها و تصحرها و زيادة درجة ملوحتها و غمرها بالمياه و فقدان خصوبتها، مما ينعكس ذلك كله على إنتاجيتها، و من الأسباب المؤدية إلى ذلك هو

1. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص51.

2. محمد حامد عبد الله، تحليل اقتصادي لبعض مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22، العدد 1/2، 1994، ص 128.

3. أنظر : CHRISTOPHE FERRARI, sur L'arctique, La recherche, revue mensuelle, N° 381 DEC 2004, p37.

4. منى محمد إبراهيم البطل، ص33، مرجع سابق.

5. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص54.

قطع الغابات العشوائي، و الضغط السكاني و حقوق الملكية غير الواضحة و الجفاف.

أما تدهور نوعية المياه العذبة فاهم أسبابها الاستخدام المكثف للمياه السطحية و الجوفية مما جعلها تتلوث أو تستنزف نهائيا، ولذلك قد انقرضت أو كادت أن تنقرض أغلب الكائنات المائية في البحيرات الخمس العظمى في شمال الولايات المتحدة الأمريكية¹، و حوالي مليار نسمة في العالم النامي يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، كما يوجد 1,8 مليار نسمة لا يتوفرون على خدمات الصرف الصحي الملائمة، و دلت الإحصائيات أن حالات الإسهال تبلغ سنويا 900 مليون حالة منها ثلاثة ملايين وفاة²، فمثلا في بنغلادش و الهند الملايين من السكان هناك يستهلكون الماء الملوث بالزرنينخ و بدا مصدره معروفا حيث يرجعونه الخبراء إلى نفاذ طبقات من الرسوب الرملية، إلا أن انسيابها إلى الماء بقي موضوع لبداية ساخنة³.

و حسب تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) لسنة 1995 أكد بأن الموارد الخاصة بالتربة في تدهور متزايد بفعل الانجراف و التعرية و التصحر، لذا يجب اليقظة فيما يخص تفاعل التنمية مع البيئة⁴، إلى غير ذلك من مظاهر تلوث البيئة و المخاطر التي تنجم عنها.

1. محمد حامد عبد الله، تحليل اقتصادي لبعض مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الجدل

النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22، العدد 1/2، 1994، ص 130، مرجع سابق.

2. أندروستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية، عن مجلة التمويل و التنمية ن العدد 2 يونيو 1992، ص 22.

3. أنظر : FABIENNE LEMARCHAND, journaliste scientifiques, LA recherche, Revue mensuelle, N° 375, mai 2004, p54.

4. أنظر : Rapport de «cnes », 29-30 juillet 1995, environnement : Aspects juridiques et institutionnels, p4-19.

ثانيا: ماهية التنمية المتواصلة

إن السياسات التنموية التي اتبعت في الدول المتقدمة أو المتخلفة لم تساهم في حل مشاكل البيئة بل زادت تفاقمها من جراء عدم إدخال عنصر البيئة في ذلك، حتى تتفادى تلك الأضرار الناجمة عن تدهورها تسببت في تحمل تكاليف إضافية لم تكن في الحسبان، مما أوجب التفكير في إتباع سياسة تنموية بيئية أو كما تسمى بالتنمية المستدامة (المتواصلة).

1/ المقصود بالتنمية المستدامة :

إن أصل المفهوم انبثق من الاهتمام بالمحافظة على البيئة لتسليمها للأجيال القادمة و ذلك في بداية القرن 20 (حسب اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة سنة 1915)، و كان مصطلح البيئة يطلق على الطبيعة بشكل مطلق، ثم صدر عن الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (تأسس سنة 1948) تقريراً سنة 1950 حول المحافظة على الطبيعة عبر العالم ، كما نشر تقريراً آخر سنة 1980 يدور حول الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة، حيث زال التناقض بين المحافظة على الطبيعة و بين التنمية الاقتصادية.

و تأسس حينذاك مفهوم التنمية المستدامة انطلاقاً من هذه العملية، إلا أن مصطلح التنمية المتواصلة (sustainable of development) ظهر في بداية الثمانينيات، بالرغم من الإشارة إليه خلال مؤتمر ستوكهولم حول البيئة البشرية سنة 1972 الذي ركز على وضع الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية و إلى ضرورة استعمال الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقاءها للأجيال القادمة، و قد تضمن تقرير معهد الموارد العالمية سنة 1992 عشرون (20) تعريفاً للتنمية المتواصلة مقسمة إلى 4 مجموعات تشمل الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي و الجانب البيئي و الجانب التكنولوجي، و حتى تكون التنمية متواصلة يجب عدم تجاهل الضغوط البيئية، و قد عرفت بأنها أسلوب لتنمية حاجات و مطامح الأجيال الحاضرة و المقبلة بدون المخاطرة بمقدرة أجيال

المستقبل على الوفاء باحتياجاتها¹، أو كما تسمى بالتنمية الاقتصادية /البيئة²، و عرفت اللجنة الدولية للتنمية الموصولة عام 1978 بأنها التنمية التي تعمل على إشباع الحاجات الإنسانية للجيل الحاضر دون أن تضر بحقوق الأجيال القادمة من الحصول على حاجاتهم³.

أما حسب المبدأ الثالث من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية المنعقد في "ريو دي جانيرو" سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بشكل تحقق الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، و في المبدأ الرابع منه أنه و لكي تحقق التنمية المستدامة يجب أن تمثل حماية البيئة جزء من عملية التنمية⁴.

2/ العلاقة بين التنمية و البيئة

لو كانت التنمية تسير بمعدلات مثلى مدروسة لتمكنت البيئة نفسها من امتصاص آثار تدهورها ، لكن إذا ازدادت التنمية بمعدلات غير مثلى قد ينتج عنها تراكم النفايات بمختلف أنواعها (سائلة و صلبة و غازية) أكبر مما تستطيع البيئة (المحيط الحيوي للأرض) امتصاصه بطريقة تلقائية⁵.

فالعلاقة إذا بين التنمية و البيئة تظهر من خلال الموارد الطبيعية في كيفية استعمالها و المقادير المناسبة في المشاريع التنموية، فإذا تمت بطرق جائرة أدى إلى تدهور البيئة مستقبلا و المتمثل في فقدان بعض الموارد أو قلتها و عدم خصوبة الأراضي و زيادة التصحر و تلوث المياه و الهواء و غيرها من المشاكل السالفة الذكر.

1. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص93، 91، مرجع سابق.
2. محمد آدم، الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق، مجلة النبأ، العدد 56 نيسان 2001، ص5، مرجع سابق.
3. جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص 48.
4. دوجلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين) ص17، مرجع سابق.
5. محمد حامد عبد الله، تحليل اقتصادي لبعض مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22، العدد 1/2، 1994، ص 123، مرجع سابق.

لأن الدراسات الاقتصادية و التنموية اهتمت بالموارد النادرة و أهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء و الهواء و اعتبرت هذه الأخيرة ليست لها قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا)¹.

و قد ظهرت العلاقة بين النمو الاقتصادي و البيئة منذ أكثر من 30 سنة (الثمانينيات من القرن الماضي) لكن مفهوم البيئة المستديمة ظهر بوضوح أكثر سنة 2002 من خلال قمة جوهانزبورغ²، و أعدت جامعة الدول العربية دراسات عن برامج التنمية المتواصلة مثل برنامج مكافحة التلوث الصناعي، برنامج التوعية و التربية و الإعلام البيئي، كما تناول الاتحاد الأوروبي التنمية المستديمة لحماية البيئة في معاهدة أمستردام و وضعت أوروبا نموذجا لتقويم تأثير التنمية المستديمة³.

و ما يزيد في مخاطر تلوث و شدة تعقيداتها هو انتشارها في كل مكان من العالم ، فالهواء و المياه متصلة مع بعضها البعض لا تعترف بحقوق الملكية مما نجم عن ذلك ظهور مفهوم الخسائر الاقتصادية الخارجية (أو الآثار الانتشارية) التي يتسبب فيها أطراف و يتحملونها أطراف آخرين، و من ثم فالعلاقة بين التنمية و البيئة علاقة عكسية، حيث كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشاكل البيئية لكن تبدأ هذه العلاقة عند الحد الذي لا تستطيع البيئة امتصاص التلوث⁴، إذا ما هي الوسائل التي يمكن استعمالها للمحافظة على البيئة في إطار تنمية مستديمة ؟

1. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص 95 96، مرجع سابق.

2. أنظر : Nombre special, problemes économiques Revue N° 2863 du 24/Avril/ 2004, p 1.

3. جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص 49، مرجع سابق.

4. محمد حامد عيد الله، تحليل اقتصادي لبعض مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، ص 124-125 ، مرجع سابق.

ثالثا : وسائل الدولة للمحافظة على البيئة :

لزم على الإنسان أن يتعامل بعناية بالغة مع المنظومة البيئية حتى لا نتأذى اليوم و يصيب الأذى الأجيال القادمة، مما يعني البحث عن الأطر و الوسائل و الآليات الممكنة للمحافظة على هذه البيئة.

1/ حماية البيئة ومعاييرها:

أ/ مفهوم حماية البيئة:

إن قضية حماية البيئة أصبحت تسترعي انتباه الكثير من الناس في كثير من الدول (حتى المتخلفة) لما لها من أهمية على صحة التنمية و من ثم على صحة الإنسان، و ذلك من أجل تحقيق التوازن البيئي (التوازن بين عناصرها) وفقا لقانون الاتزان البيئي¹، و وقاية الإنسان من الانعكاسات الضارة لبعض عوامل البيئة، ثم تقنية البيئة بما أمكن من وسائل لتوفير شروط صحية ملائمة للإنسان²، و حماية البيئة هي إحدى المقومات الحيوية لبقاء الإنسان على ظهر الأرض، والتلوث الناتج عن الصناعة هو العنصر الأكثر تأثيرا على البيئة من خلال تلوث الهواء و مياه الأنهار و المحيطات، و هي بذلك من أكبر المشكلات البيئية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة³.

ب/ معايير حماية البيئة:

لحماية البيئة يجب توفر معايير لقياس درجة التلوث للعناصر المكونة للبيئة و هذه المعايير يمكن إجمالها كالآتي⁴:

1. مريم إبراهيم حنا، دور الخدمة الاجتماعية في مساعدة سكان المناطق العشوائية لمواجهة مشكلة تلوث البيئة، ص1، منقول عن محمد صالح الشيخ، ص321، مرجع سابق.
2. محمد صابر سليم، علوم البيئة، مطبعة عين شمس، القاهرة 1985، ص9.
3. جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003، ص 49، مرجع سابق.
4. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، ص60-61، مرجع سابق.

- معيار الوسط البيئي : و يتمثل في أخذ عينة من الوسط المعرض للملوثات (كالهواء و المياه) لتحليلها و قياس درجة تلوثها ثم مقارنتها بالدرجة المسموح بها علميا.

- مقياس انبعاث الملوثات : و هو تحديد كمية الملوثات المنبعثة من المصانع و السيارات خلال فترة زمنية معينة و مقارنتها كذلك بالكمية المسموح بها.

- معيار توفر شروط التشغيل : و يعني قياس مدى توفر بعض الوسائل لمعالجة ما ينشأ من تلوث مثل وجوب وضع بعض الأجهزة في بعض المصانع للحد من انبعاث التلوث.

- مقياس السلع المنتجة : و يعني قياس الملوثات التي تحتويها بعض السلع على أساس الخصائص الكيميائية و الفيزيائية المكونة لها و تحديد الحد الأقصى المسموح به صحيا.

2/ وسائل حماية البيئة:

وسائل مكافحة التلوث (للمياه مثلا) هي عدم إلقاء المخلفات الإنسانية و الصناعية في المياه إلا بعد معالجتها باستخدام التكنولوجيا في معالجة المياه لإعادة الانتفاع بها و الفحص الدوري للمياه و معالجتها¹.

هذه الوسائل يمكن تلخيصها في ثلاث فئات كما يلي :

أ/ الوسائل التنظيمية و القانونية :

كانت الولايات المتحدة هي أسبق الدول الغربية في سن تشريعات في مجال حماية البيئة البحرية من التلوث و ذلك عام 1889م، ثم قانون 1924، و أسست وكالة حماية البيئة سنة 1970 و أصدرت عدة تشريعات قانونية تحث على حماية البيئة، و رغم ذلك لم تنظم إلى اتفاقية

1. محمد صالح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية، إيزو 14000، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998، ص 10.

المسؤولية المدنية سنة 1969 و إلى اتفاقية الصندوق سنة 1971 و إلى كل البروتوكولات المعدلة و اكتفت بقوانينها الداخلية¹، و تليها الاتحاد السوفيتي سابقا حيث أصدر قانون حماية الطبيعة و مواردها و في سنة 1977 قانون حماية الغابات².

أما فيما يخص الجزائر فقد صدر قانون رقم 83-03 المؤرخ في 5 فبراير 1983 و المتعلق بحماية البيئة، ثم قانون 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتضمن النظام العام للغابات، و عدل بقانون رقم 91-20 المؤرخ في 2 ديسمبر 1991 المتضمن النظام العام للغابات و النصوص التنظيمية المطبقة له، ليأتي في الأخير (وهو المعمول به لحد الآن) قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

و يوجد في الجزائر هيتين أساسيتين مكلفتين بحماية البيئة هما :

- **الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة** : أنشأت بمرسوم تنفيذي رقم 33/91 المؤرخ في 09 فبراير 1991، و هي إعادة لتنظيم المتحف الوطني للطبيعة الذي أنشأ سنة 1985 و الذي بدوره امتداد للوكالة الوطنية لحماية البيئة التي أنشأت سنة 1983 و كلها كانت تحت وصاية وزارة الفلاحة.

- **المديرية العامة للبيئة** : تم تنظيمها بمرسوم تنفيذي رقم 107/95 المؤرخ في 12/04/1995، و منذ إنشائها سنة 1984 عملت تحت وصاية خمس وزارات (وزارة الري و البيئة، وزارة و الغابات، وزارة

1 . جلال وفاء محمد الدين، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيتي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 17 و 141.

2 . محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص323، مرجع سابق.

التربية و البحث و التكنولوجيا، وزارة الداخلية، وزارة الأشغال العمومية)¹.

و نجد الجزائر مكتلة ضمن تكتلين فيما يخص حماية الطبيعة، الأول يمثل بلدان البحر الأبيض المتوسط و الثاني إتحاد المغرب العربي، و الغريب أن هذا الأخير لم يحرك ساكنا فيما يخص التصحر الذي يصيب بلدانه².

و العقوبات المسطرة على من يخالف إجراءات و نصوص هذا القانون جاءت في 9 فصول ضمن الباب السادس (من المادة 81 إلى المادة 106).

و للسهر على شؤون البيئة فقد أنشأ المجلس الأعلى للبيئة و التنمية المستديمة، و هو جهاز استشاري أنشأ بمرسوم رئاسي رقم 465/94 بتاريخ 1994/12/25 بعد تجربة المجلس الوطني للبيئة المنشأ بالمرسوم رقم 56/74 المؤرخ في 1974/07/12³.

و رغم هذه القوانين و الهيئات المختصة في البيئة أو التي أنشأت من أجلها، إلا أن فعاليتها ضعيفة، وهذا ما أشار إليه المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في أحد تقاريره السنوية " إن المظهر القانوني و المؤسسي مغيب أو ثانوي" و يوصي بحماية الغابات من خلال مكافحة انحرافات التربة و قطع الأشجار و الحرائق و آفة التصحر⁴.

1. نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسسية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، الجزائر، ص 146 و 147.

2. أنظر : MEKAMCHA (g) une véritable menace sur l'environnement africain ' la désertification l'exemple du Maghreb' in revue IDARA ENA, Alger, N° 2 Année 1998, p/135.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 1 سنة 1995.

4. أنظر : Rapport de CNES, 28-29 octobre 1997, l'environnement en Algérie, Enjeu du développement p/ 66-68.

ب/ الوسائل الاقتصادية و التتقيفية :

و هي وسائل أثبتت نجاعتها في المحافظة على البيئة، حيث تؤثر على نفقة إنتاج السلع و الخدمات و من ثمّ ينعكس على أسعارها في السوق، و هي عبارة عن جملة من المنبثبات و الحوافز تفرضها أجهزة حماية البيئة على بعض السلع و الأنشطة التي تثبت التلوث البيئي.

- **تحصيل تكاليف التلوث :** و ذلك بوضع رسم (ضريبة) للتلوث، لحمل صاحبها على تحمل أضرارها من خلال دفع هذا الرسم أو تلك الضريبة، و مثال ذلك فرض رسوم على تلوث المياه في هولندا و ألمانيا، و رسوم على الوقود و السيارات، وفي الجزائر نجد مثلاً فرض إتاة على تطهير ماء الشرب عبر الحنفيات.

- **بيع تصاريح للتلوث¹ :** و هي عملية شراء رخص خاصة بالتلوث في حدود الكمية المسموح بها بيئياً، و كلما كانت قيمة الرخصة عالية كلما كانت أضرار تلوثها أكبر، و على الشخص الطبيعي أو المعنوي أن يخفض من شراء هذه الرخص ما أمكن لأن ذلك يدخل في تكاليف السلعة أو الخدمة.

و في الجزائر ربما هناك فراغ قانوني في هذا الشأن، أو ربما لم تظهر التشريعات المنظمة لها.

- **توضيح نطاق الملكية الخاصة :** و هي عملية جد متطورة قد لا نجدها حتى في بعض الدول المتطورة، حيث هناك بعض الأملاك الطبيعية مشاعة بين الناس قد يساء استعمالها من طرف بعض المؤسسات أو الأشخاص مما يضر بالغير، و لحماية هؤلاء الغير فكرت بعض

1 . محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص329، مرجع سابق.

الدول (تايلاند فيما يخص حقوق ملكية الأراضي للمزارعين) إعطاء حق الملكية الخاصة لهذه الأملاك و ذلك للمحافظة عليها و منع تلوثها¹.

- **تنشيط برامج التعليم و تنظيم الأسرة :** التعليم بصورة عامة هو أمر ضروري لكل الناس دون استثناء، و لا سيما أنه يوعيههم على اتباع السياسات الحمائية المبرمجة من طرف الدولة.

فمثلا في تايلاند نجد أن تهيئة المزيد من الأسباب للحصول على التعليم كان أهم سياسة للتخفيف من الضغط على الغابات، و تعليم البنات أقوى سياسة بيئية في إفريقيا للتقليل عدد الأطفال من سبعة إلى أربعة².

ج/ الوسائل التكنولوجية :

و هي طرق غير مباشرة أثبتت نجاعتها، و هي مستعملة بكثرة في الدول المتقدمة، حيث تستعمل تقنيات متطورة للتقليص ما أمكن من انبعاث الغازات الضارة في الجو، و التخلص من ملوثات المياه و الطبيعة.

و قد رصدت الدول المتقدمة أموالا هامة في سبيل توفير تلك الوسائل، فعلى سبيل المثال قد أنشأ صندوق مؤقت متعدد الأطراف بفعل بروتوكول سنة 1990*، حيث منح تمويلا ميسرا و منح لا ترد (أول مرة تساعد فيها الدول المتقدمة الدول النامية من أجل تحقيق أهداف البيئة العالمية) كمساعدة للتخلص من الغازات المسببة في تآكل غاز الأوزون، حيث تعطى منحاً للبلدان التي تستخدم أقل من 0.3 كغ من هذه الغازات عن كل شخص في السنة، و ذلك لتغطية التكاليف الإضافية للأنشطة المختلفة المتفق عليها للتخلص التدريجي (مثل إعادة تشكيل بعض

1. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، ص330، مرجع سابق.

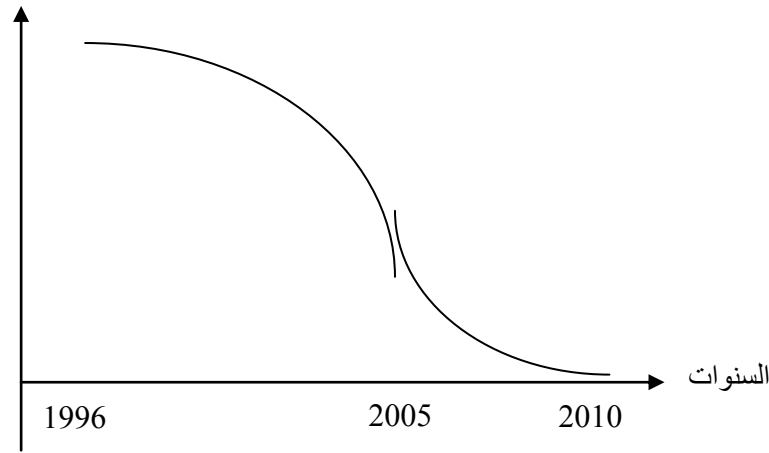
2. أندرو ستير (ANDREW STEER)، تسخير البيئة لأغراض التنمية، عن مجلة التمويل و التنمية، عدد يولية 1992، ص17-18، مرجع سابق.

*. هو صندوق يسير بمشاركة البنك الدولي، أنشأ بزعامة الأمم المتحدة من خلال بروتوكول مونتريال وقعت عليه حتى سنة 1992 76 دولة، حيث يضع هذا البروتوكول جداول للتدرج في تخفيض استهلاك الغازات المستنفذة للأوزون.

مصانع الثلاجات و تقديم المساعدة التقنية و برامج التدريب ... الخ) من جميع المواد المستنفذة للأوزون بحلول سنة 2010 كما يوضحه التالي¹ :

التخلص التدريجي من غازات الكلوروفلور كربون للبلدان النامية

كمية الأوزون المستنفذة (بالأطنان)



المصدر : مجلة التمويل و التنمية العدد يونية 1990 ص 24

و التكنولوجيا التي تركز على التنمية المستدامة هي المفتاح الأساسي لحل مشكلات الماضي و منع المشكلات التي ستظهر في المستقبل، إذ أن تكنولوجيا حماية البيئة تعني منع التلوث و استخدام أنواع التكنولوجيا النظيفة، و عملية منع التلوث تضم 6 فئات لذلك و هي² :

- **تحسين عملية المصنع** : بوضع قواعد ثابتة للصيانة و تدابير مناسبة للتعامل مع المواد و وضع برامج لتدريب العاملين.

1. موهان موناسينغ و كنيث كنغ، حماية طبقة الأوزون، عن مجلة التمويل و التنمية العدد يونية 1992، ص24.

2. دوجلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين)، مبادئ التنمية المستدامة، توماس تي شين، ص128-140، مرجع سابق.

- **إعادة التدوير خلال العملية** : بمعنى إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية نفسها بعد تحويلها إلى مواد منتجة بدلا من رميها في الهواء أو الماء أو دفنها في الأرض.

- **تعديل العملية** : باستعمال وسائل متقدمة في عمليات التنظيف و المواد الكيماوية المنشطة المساعدة لفصل النفايات و عزلها.

- **استبدال المواد و المنتج** : باستعمال مواد أقل سمية في الإنتاج، فمثلا استبدال عمليات الطلاء التي تعتمد على الماء بأخرى تعتمد على المواد المذيبة، إذ أن الأولى تقلل من الغازات المنبعثة من المركبات العضوية و يحافظ على الطاقة، أما استبدال المنتج من خلال إعادة تصميمه بشكل يقلل من الأضرار، مثل إنتاج مواد في شكل حبات بدلا من شكل مسحوق لتقليل الغبار المتناثر عند تعبئتها.

- **فصل المواد** : و نجد مثل هذه العملية أكثر في مجال الصناعة الكيماوية و التي تتم فيها على سبيل المثال تقطير السوائل للفصل بين المواد ، و البحث عن التكنولوجيا العالمية لمنع التلوث عن طريق إيجاد الوسائل التي تفصل فصلا تاما بدلا من عملية التقطير لتقليل النفايات.

- **ضبط عملية التصنيع** : إن استعمال أجهزة الكمبيوتر يؤدي التقليل من استخدام المواد في المصنع و من ثم خفض المخرجات الملوثة.

و توجد الكثير من التقنيات التكنولوجية تساهم كثيرا في المحافظة على البيئة من التلوث، و رغم ذلك مازال الإنسان يشكو من مخاطر التلوث، مما يتطلب بذل جهود مضنية في مجال البحث العلمي لإيجاد وسائل أخرى جديدة و تطوير الموجودة حاليا، كما يجب على الدول المتقدمة أن تساعد الدول النامية في ذلك، لأن قضية البيئة تعني جميع الإنسانية، و الجزائر لم تجد حلا نهائيا لقمامات المنازل اليومية.

الخاتمة :

الخلاصة التي نخرج بها من هذا البحث هو أن هناك مشكل نعيشه في كل لحظة و يؤثر في حياتنا و إن كان أغلبنا لا يدركه جيدا، مما وجب الاهتمام به أكثر لإيجاد الحلول الناجعة والنهائية له، و لا سيما أنه مرتبط بالإنسان في مأكله و مشربه و راحته، بل متعلق بوجوده في هذا الكون أصلا، إنها قضية البيئة التي تم التعدي عليها من طرف هذا الإنسان فأنتجت مشاكل كثيرة انعكست عليه و على صحته كالأعراض المزمنة و سقوط الأجنة و الوفيات المبكرة و غيرها من المشاكل، وهذا ما عالجناه في العنصر الأول.

و التأمل مليا في قضية البيئة لما تشكله من أهمية بالنسبة لحياتنا، وجب التفكير في أخطاء ارتكبتها في حقها من خلال تلويثها بانتهاجنا تنمية فوضوية و مكثفة لم يعطى لها الوقت الكافي لتجديد نفسها بنفسها و عودتها إلى أصلها الأول الذي خلقت عليه، و لإيجاد حلول لهذه المشاكل أو تدنيتهما ما أمكن وجب علينا أن نعيد سياسة تنميتنا نراعي فيها المتطلبات البيئية التي هي من متطلبات وجودنا في كنفها، بل يجب كذلك أن نراعي نصيب الأجيال القادمة و لا نكون أنانيين، و ذلك من خلال تطبيق ما يسمى بالتنمية المستدامة (أو المتواصلة)، و هذا ما تم التطرق إليه في العنصر الثاني بالربط بين التنمية و البيئة.

و للقضاء على مشكلات البيئة وجب علينا أن نحميها من المتلوثات الناتجة عن سوء تعاملتنا معها، و ذلك بعدة وسائل منها القانونية و منها التكنولوجية ومنها الثقافية و غيرها من الوسائل الحديثة التي تمتلكها الدولة و هو ما تم تبين بعضها في العنصر الثالث.

اقتراحات :

من خلال ما تم معالجته في هذا البحث المتواضع و الذي يشكل قضية الساعة و يهم الجميع دون استثناء أفرادا أو جماعات توصلنا إلى جملة من التوصيات و الاقتراحات نراها جديرة بالاهتمام و هي كالتالي :

1. على كل فرد أين ما كان أن يهتم بالوسط الذي يعيش فيه من خلال المحافظة على نظافته.
2. على الجمعيات المدنية و المنظمات و الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها أن تراعي في نظالاتها اليومية قضية البيئة لأنها قضية الجميع.
3. على الدولة أن تضاعف من مجهوداتها بتسخير السبل و الأطر و القوانين و الأموال و وسائل الإعلام و كل مقدرات البلد للحيلولة دون إلحاق أضرار جديدة في حق البيئة، و السعي للقضاء على الأضرار السابقة، و جعل ذلك أولوية من أولويات أي سياسة تنمية تنتهجها البلاد.
4. وضع برامج علمية و تربوية لتوعية كل الأفراد بمخاطر البيئة و ما يجب القيام به للمحافظة على نظافتها و بصورة دائمة.
5. تعليم وتنقيف و تدريب أبنائنا اليوم أن الأجيال القادمة عليهم حقوق علينا -ليس مما ينتجونه من خيرات بسوا عدهم كما يعتقد الكثير - من خلال عدم إلحاق أضرار بالطبيعة و بمواردها.
6. استغلال كل وسائل التعبئة و التوعية لمخاطر البيئة، مثل وسائل الإعلام بأنواعها، و المدارس و الجامعات، و النوادي الرياضية و الترفيهية.
7. تسليط العقوبات بصورة أكثر صرامة على مرتكبي الأخطاء في حق البيئة و جعلها مساوية للعقوبات المسلطة مثلا في حق قانون المرور أو أكثر من ذلك.
8. التعاون الدولي في المحافظة على القضايا المشتركة و المتعلقة بالبيئة مثل قضية التصحر، و التلوث البحري و رمي النفايات و السموم في الفضاءات الذي يعتقد أنها خالية من السكان.

9. مساهمة الهيئات الدولية و على رأسها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في دعم الدول الفقيرة على المحافظة على بيئتها، و الدول المتقدمة على التخلص من التلوث القائم فيها.
10. السعي دوما و بالتنسيق و التعاون الدولي على امتلاك التكنولوجيات الحديثة التي تساهم في المحافظة على البيئة.

المراجع :

1. منى محمد إبراهيم البطل، إدارة الإنتاج و العمليات، طبعة 1، النشر الذهبي للطباعة، 2001، مصر.
2. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع و قضايا البيئة، مداخل نظرية و دراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الاسكندرية، مصر 2004.
3. محمد آدم، الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق، مجلة النبأ، العدد 56 نيسان 2001.
4. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة 1، مصر 2002.
5. ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، المعارف، الإسكندرية 2002.
6. دوكلاس موسشيت (ترجمة بهاء شاهين)، مبادئ التنمية المسدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة 1، 2000، مصر.
7. أحمد محمود الجمل، حماية البيئة البحرية، منشأة المصارف، الإسكندرية.
8. محمد حامد عبد الله، تحليل اقتصادي لبعض مشاكل البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 22، العدد 1/2، 1994.
9. أندروستير، تسخير البيئة لأغراض التنمية، عن مجلة التمويل و التنمية ن العدد 2 يونيو 1992.
10. جمال الدين السيد علي صالح، الإعلام البيئي بين النظرية و التطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، 2003.

11. محمد صابر سليم، علوم البيئة، مطبعة عين شمس، القاهرة 1985.
12. محمد صالح الدين عباس حامد، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية، إيزو 14000، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.
13. جلال وفاء محمد الدين، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيتي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
14. نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 1 سنة 1995.
16. موهان موناسينغ و كنيث كنغ، حماية طبقة الأوزون، عن مجلة التمويل و التنمية العدد يونية 1992.
17. Loi N° 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.
18. MICHEL DESPAX, la pollution des eaux et ses problèmes 1978, problèmes économiques, revue N° 2863 du 24 Nov 2004.
19. CHRISTOPHE FERRARI, sur L'arctique, La recherche, revue mensuelle, N° 381 DEC 2004.
20. FABIENNE LEMARCHAND, journaliste scientifiques, LA recherche, Revue mensuelle, N° 375, mai 2004.
21. Rapport de CNES, 29-30 juillet 1995, environnement : Aspects juridiques et institutionnels.
22. Nombre spécial, problèmes économiques Revue N° 2863 du 24/Avril/ 2004.
23. MEKAMCHA (g) une véritable menace sur l'environnement africain ' la désertification l'exemple du Maghreb' in revue IDARA ENA, Alger, N° 2 Année 1998.
24. Rapport de CNES, 28-29 octobre 1997, l'environnement en Algérie, Enjeu du développement.